

المملكة المغربية

المجلس الجماعي للقصر الكبير

محضر الدورة العادية لشهر فبراير
2021

المنعقدة بتاريخ : 04 و 05
فبراير 2021

عدد 215/32

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير
قسم الشؤون الإدارية
مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

دورة عادية
جلسة: غير عمومية

على الساعة العاشرة والنصف صباحا 10:30 من يوم الخميس 04 فبراير 2021 انطلقت بدار الثقافة محمد الخمار الكونني الترتيبات المتعلقة بعقد الدورة العادية لشهر فبراير 2021 بفتح سجل الحضور، وفي تمام الساعة 10:40 صباحا افتتحت الجلسة الأولى من الدورة تحت رئاسة السيد محمد السيمورئيس المجلس الجماعي لدينة القصر الكبير وبحضور السيد باشا المدينة كريم أنزلي ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس

38) توقيف العضو المستشار مصطفى الحاجي طبقا
للمادة 64 من ق.ت. 14-113.

عدد الأعضاء المزاولين مهامهم

30

عدد الأعضاء الحاضرين

لا أحد

عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم

الأعضاء الحاضرون : 30

الصفة داخل المجلس

السادة :

رئيس المجلس الجماعي	محمد السيمو
النائب الأول للرئيس	حسن الحسناوي
النائب الثاني للرئيس	مصطفى الزياخ
النائب الثالث للرئيس	عبد السلام البياتي
النائب الرابع للرئيس	حسن صيكوك
النائب الخامس للرئيس	عبد الله ايمباركي
النائبة السادسة للرئيس	سعيدة بوعشت
النائبة السابعة للرئيس	إلهام ركع
كاتب المجلس	رشيد صبار
نائبة كاتب المجلس	فاطمة شعوان
عضو مستشار	سعيد القزدار
عضو مستشار	منير اغلوط
عضو مستشار	محمد الدامون
عضو مستشار	محمد المجذوب
عضو مستشار	عبد الله بوزيد

عضو مستشار	محمد الطيب الشاوي
عضو مستشار	محمد الزمري
عضو مستشار	محمد توفيق الشاوش
عضوة مستشارة	زينب السيمو
عضو مستشار	عبد السلام بنحدو
عضو مستشار	السعيد بوفنار
عضو مستشار	العزیز الغريايوي
عضو مستشار	خالد المودن
عضو مستشار	يونس شقور
عضو مستشار	رشيد الحميدي
عضو مستشار	احمد عوايج
عضو مستشار	مصطفى التسماني
عضو مستشار	محمد عبد المجيد أمين
عضو مستشار	احمد الخاطب
عضوة مستشارة	مريم التيجاني

عدد الأعضاء التغيين بعذر: (01)

محمد التيجاني عضو مستشار

عدد الأعضاء التغيين بدون عذر: (07)

عضو مستشار	أحمد بكور
عضو مستشار	سعيد خيرون
عضو مستشار	محمد الحجيري
عضو مستشار	محمد سعيد شليحة
عضو مستشار	محمد شخيخ
عضوة مستشارة	سعاد برحمة
عضو مستشار	عبد الاله نتمام

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس، السادة :

مدير المصالح	- عبد السلام الأشقم
رئيس قسم الشؤون الإدارية	- أحمد العثماني
رئيس قسم الشؤون المالية	- عبد النبي الأشهب
رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات	- يوسف التطواني
رئيس مصلحة الجبايات المحلية	- أحمد العوني
رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية	- المختار الأشهب

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية :

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية	- مصطفى الشويبة
عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية	- عبد اللطيف الخديري

وبعد اكتمال النصاب القانوني، شرع المجلس في دراسة جدول اعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية :

الجلسة الأولى بتاريخ الخميس 04 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً :

1. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التديير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 2021/01. برسم الفترة 2021/2028.
2. برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020
3. الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستراتيجية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.
4. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير
5. تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.
6. الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنزه الترفيحي بطريق تطفت إقليم العرائش .
7. الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لتفويتها.
8. الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروية (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .
9. الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.
10. الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين
11. اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية
12. الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرافق السوق الأسبوعي .
13. الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .
14. الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .
15. تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 04/02/2016 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري .
16. دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير
17. دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية
18. توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات .
19. مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .
20. مناقشة تديير مرافق المحطة الطريقية للمسافرين بالقصر الكبير .
21. الجلسة الثانية بتاريخ 05/02/2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً :
الأسئلة الكتابية .

افتتح السيد الرئيس اشغال دورة المجلس العادية لشهر فبراير في جلستها الاولى المنعقدة بتاريخ 05.04 فبراير 2021 بالترحيب بالسيد ممثل العامل وبالسادة الأعضاء وأطر وموظفي الجماعة،

وبعد ذلك قام السيد الرئيس بإخبار الأعضاء كذلك بتوصل رئاسة المجلس برسالة من السيد باشا المدينة والتي يدعو من خلالها بعقد اشغال الدورة في جلسة غير عمومية. ثم انتقل السيد الرئيس بتقديم تقرير إخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس خلال الفترة الممتدة ما بين دورتي أكتوبر 2020 وفبراير 2021. طبقا للمادة 106 من القانون التنظيمي 14/113 والمادة 25 من القانون الداخلي لمجلس الجماعة والتي تمثلت في عقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من الوزراء بخصوص متابعة عدد من المشاريع التنموية بالمدينة وفي هذا السياق اشار السيد الرئيس الى الاجتماع مع السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية 13 يناير 2021. واللقاء وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد بتاريخ 9 دجنبر 2020. واللقاء مع مديرة الشؤون الادارية والقانونية والمالية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة. وكذا الاشارة الى مضامين الاجتماع مع السيد والي الجهة بمقر الجهة بطنجة كما تطرق السيد الرئيس الى متابعة مجمل المشاريع التنموية بالجماعة ومنها مشاريع تهيئة السكك الحديدية ودعم البنية التحتية ومشاريع تهيئة الحدائق والغابات شبه الحضرية ومشاريع تهيئة الأسواق والملاعب الرياضية ومنطقة الأنشطة الاقتصادية.

بعد ذلك أعطى الكلمة لكاتب المجلس لتلاوة ملخص محضر الدورة السابقة وجدول أعمال الدورة الحالية.
رشيد صبار كاتب المجلس تلا ملخص الدورة السابقة وجدول أعمال الدورة الحالية:

ملخص محضر الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2021

طبقا لمقتضيات المادة 90 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي

عقد المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير الدورة الاستثنائية بتاريخ 14 يناير 2021 بقاعة دار الثقافة محمد الخمار الكونني تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد محمد النويسي رئيس الدائرة الحضرية مولاي علي بوغالب رئيس الدائرة الحضرية مولاي علي بوغالب باشا ممثلا للسيد عامل الإقليم.

وقد شهدت الدورة حضور 22 عضوا من أصل 39 الذين يشكلون العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس وغياب 16 من الاعضاء .

03 بعذر وهم السادة : مصطفى الزياخ السعيد بوغالب محمد سعيد شليحة والسادة التالية أسمائهم

ومنيو اغلوط محمد توفيق الشاوش - احمد بكور عبد السلام بنحدوا- رشيد الحميدي احمد اعوايج محمد الحجيري احمد الخاطب بسعاد برحمة- مريم التيجاني عبد الاله تهما محمد شخيخ محمد التيجاني بدون عذر كل

مع الإشارة بتوقيف العضو السيد مصطفى الحاجي تطبيقا للمادة 64 من القانون التنظيمي 113.14 .

كما حضر الدورة باستدعاء من السيد الرئيس مدير المصالح وبعض رؤساء الاقسام والمصالح الجماعية الى جانب موظفي السلطة المحلية عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية، وذلك من اجل دراسة النقطة الوحيدة جدول أعمال الدورة المتعلقة ب:

1. الدراسة والمصادقة على تحيين ومطابقة القرارات الجبائية على ضوء مستجدات القانون

رقم 07.20 بتغيير وتسميم رقم 47.06 المتعلق بالجبايات

وبعد عرض النقطة على أنظار المجلس ومناقشتها خلال الدورة الاستثنائية صادق المجلس على النقطة بإجماع أعضائه الحاضرين. وبعد انتهاء دراسة النقطة الوحيدة من جدول الأعمال والتصويت عليها ،تقدم رئيس المجلس بالشكر للسيد باشا المدينة ممثل عامل الإقليم والسادة الأعضاء وأطر الجماعة على المساهمة في إنجاح هذه الدورة وقبل رفع الدورة نهائيا رفع المجلس الجماعي برفقة ولاء وإخلاص الى السادة العالمة بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيدهم

النقطة الأولى

- الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التديير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم
2021/01. برسم الفترة 2021/2028.

في ستهل النقطة وإعمالا للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من
عدمها على المجلس فصدق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة
الموافقون 21 : وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن
صيكونك - عبد الله المباركي - سعيده بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار -
منير اغلوطن - محمد الدامون - محمد الجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب
السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي -
الراغضون 07: وهم السادة : محمد توفيق الشاوش - خالد المودن - احمد عوايج مصطفى التسماني - عبد
الحميد امين - احمد الخاطب - مريم التيجاني .
عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات و في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي
المقرر عقدهما بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاربعاء 20 يناير 2021 على الساعة
الثانية عشر والنصف زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة بـ :

21. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التديير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم
2021/01. برسم الفترة 2021/2028.

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

13 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات
المستغنى عنها .

15 - تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتص لتوسيع المدار الحضري.

20 - مناقشة تديير مرفق المحطة الطرغيمية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

• سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .

• عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة

• فاطمة شعوان : عضوة اللجنة

• العزيز الغريايوي : عضو اللجنة

• يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

• خالد المودن : عضو مستشار

• سعيد قزدار : عضو مستشار

• رشيد صبار : كاتب المجلس

• حسن الحسناوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية

أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية

يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون

في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم بإغناء النقاش وتقديم الملاحظات في شأن النقط المقترحة. بعد ذلك انتقلت اللجنة لمناقشة النقطة الأولى المتعلقة بـ:

1. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 2021/01. برسم الفترة 2021،

لعدم توفر اللجنة على مشروع اتفاقية التدير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها تمت إحالة النقط على أنظار المجلس من أجل المناقشة والمصادقة عليها حسب المادة 28 من القانون التنظيمي للجماعات. انتهى محضر اللجنة

بعد ذلك اعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد الفتاح لولو مدير مكتب الدراسات لتقديم عرض بخصوص النقطة المدرجة

السيد عبد الفتاح لولو : أوضح السيد مدير مكتب الدراسات ان مجمل المعطيات متوفرة في الوثائق التي يتوفرون عليها مشيرا ان الاتفاقية المعروضة للمصادقة تضم 11 فصل و80 مادة وهي تشمل القضايا التي تهم اتفاقية التدير للنفايات المنزلية والمشابهة ، وفي هذا الإطار تم تقديم توضيحات تتعلق بالعرض التقني علاوة على تلك المتعلقة بالموارد البشرية .

فبخصوص العرض التقني تم استعراض المعطيات المتعلقة بالآليات من خلال تقديم جرد لجميع الحاويات المنصوص عليها في الاتفاقية سواء من حيث السعة والحجم والعدد وتوزيع ائمتانها طيلة مدة العقد .وكيفية الاستعمال وأماكن تواجدها سواء تحت الأرضية او غيرها . علاوة على المعطيات المتعلقة باليات الكنس وجمع الأعشاب

كما تم استعراض مجمل أنواع الشاحنات كذلك من حيث سعتها وعددها طيلة مدة العدد وباتمي الآليات المستعملة مثل الطراكس - الجرافتة وغيره من .

كما استعرض السيد مدير مكتب الدراسات المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية سواء من حيث عددها والمهام التي سوف تكلف بها أثناء مدة سريان الاتفاقية . وبخصوص العرض المالي فجميع المعطيات بخصوصها فهي مفصلة في الاتفاقية والملاحق المرتبطة بها والتي يتوفر عليها السادة اعضاء المجلس .

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات:

خالد المودن: أوضح انه ينبغي تهنئة اعضاء المجلس لانهم توصلوا اخيرا بالوثائق والاتفاقية مسجلا ان رئيس المجلس يسير في الاتجاه العاكس للمشروع المغربي الذي يكرس الحق في الوصول الى المعلومة في حين ان رئيس المجلس يصر على التعطيم وحجب المعطيات المتعلقة بالصفقات والتسيير المالي للجماعة وان هذه التصرفات تغذي الشكوك المتداولة في المدينة بخصوص ما يروج حول هذه الصفقة مشيرا الى انه هناك فشل

في تدبير الملف وتكرار نفس الأخطاء. في حين من المفروض إشراك لجان المجلس وأعضائه في الملف بكل شفافية حتى يتسنى دراسة الملف جيدا وفي الوقت الكافي وتفادي كل الثغرات والأخطاء التي يمكن أن تقع

مصطفى التسماني: في مستهل تدخله تسائل كيف يتسنى دراسة الاتفاقية في هذا الوقت الضيق علاوة على كون الاتفاقية والوثائق مصاغمة باللغة الفرنسية مما يعيق التواصل بخصوصها مع المواطن. كما تسائل كيف رست الصفقة عن شركة اوزون في حين ان الصفقة السابقة والمفاعة كانت من نصيب شركة S.O.S وكذا شركة كزا تكنيك كما طالب من رئيس المجلس تمكين مدير مكتب الدراسات من استكمال العرض لتوضيح جميع المعطيات المتعلقة بالصفقة خاصة وان الصفقة بالفرنسية اولا وثانيا تتضمن معطيات تقنية وعلمية دقيقة يصعب على اعضاء المجلس معرفتها مسجلا ان هناك تعميم وغياب للشفافية

محمد توفيق الشاوش: سجل انه من الصعب الحكم على الملف في هذا الوقت الضيق وان طريقة تدبير الملف تطرح اكثر من علامة استفهام خاصة وان الملف عرف التعثر سابقا وكان من المفروض على مكتب الدراسات اجراء مقارنة بين الصفقة الملقاة والصفقة المطروحة حاليا لتفادي الأخطاء التي وقعت. وانه كان ينبغي تخصيص الوقت الكافي للمجلس للدراسة حرصا على مصلحة الساكنة.

عبد المجيد امين: اوضح كيف ان صفقة تكلف حوالي 23% من ميزانية الجماعة يمكن دراستها في هذا الحيز الزمني الضيق مما يطرح العديد من التساؤلات بخصوصها. علما ان الموضوع تقني ودقيق ويحتاج الى موقف رصين ومعقلن متسائلا متى سوف يتوقف مسلسل تخبط المجلس خاصة بعد فشل الصفقة الاولى مضيفا الى انه من العيب ان تفشل مثل هذه الصفقات مسجلا الى انه يتم تكرار نفس الممارسات والعشوائية وان المجلس محتاج الى توضيحات مكتب الدراسات في الموضوع واجراء مقارنة بين الصفقة السابقة والحالية. متسائلا لماذا هناك عرض واحد فقط. وهل لم تتقدم باقي الشركات مطلبا من السيد الرئيس لتقديم توضيحات في هذا الامر

احمد الخاطب: اوضح ان هذا الملف مهم واثار الكثير من الكلام وتدخلت السلطة في الموضوع وكان من المفروض على السيد الرئيس تقديم عرض شامل حول مجمل تطورات الملف والمعطيات المتعلقة به. مسجلا التضييق على الاعضاء وكذا التضييق عن المعلومة وعدم تمكين مدير مكتب الدراسات من تقديم عرض متكامل خاصة وان الاعضاء لم يتوصلوا بالوثائق في الوقت المناسب ولم يتم تدارس النقطة في اللجنة مستنكرا هذه التصرفات ومن الضروري بسط المعلومة امام ممثلي الساكنة وحتى تكون الساكنة على اطلاع كامل بجميع المعطيات.

عبد السلام البياتي: سجل انه نظرا لاهمية الموضوع كان من الأجدى تمكين اعضاء المجلس من الوثائق في الوقت المناسب علما انه سوف يصوت على النقطة لان المدينة كلها تتطلع الى ذلك ولا يمكنها ان تبقى بدون شركة للنظافة. مطالبا بتجويد عمل المجلس، وعدم تكرار ممارسات المجلس السابق الذي لم يمكن الاعضاء من الاطلاع على الوثائق في الوقت المناسب. علما ان هذا الملف مهم وتقني ويكلف المدينة مبالغ مهمة.

رشيد صبار: أشار في مستهل تدخله باننا في دولة مؤسسات ويكون الملف ملف تقني وان المشرع اناط لدراسة هذا الملف مسطرة محددة ولجنة معينة ومصادقة المجلس هي تسمين وتزكية لموقف الأغلبية المسيرة علاوة على كون المشرع نص على تأشير وزارة الداخلية على الملف نظرا لأهمية الملف وارتباطه بالأمن الاجتماعي واستقرار المدينة وغير ذلك. مقدما شكره العميق لأعضاء اللجنة التي تدارست الملف علاوة على كون التأشير النهائي يهم سلطات الرقابة الإدارية.

خالد الودن: سجل في مستهل تدخله استغرابه كيف ان اعضاء بالمجلس يبخسون من اختصاص اعضاء المجلس ويعتبر ان اللجنة التي أشرفت على دراسة الصفقة، وتأشير السلطة أهم من عمل اعضاء المجلس في تناقض صارخ مع موقف المشرع الذي اناط لأعضاء المجلس صلاحيات وقيمة مهمة. ويخصوص الملاحظات المسجلة أشار الى ان المعطيات الأساسية غير محينة ولم يتم تحديدها بطريقة مضبوطة وطالب بتحسين المدة

الزمنية من السنة الاولى حتى السنة السابعة من اجل ضبط احتساب كلفة النفايات بطريقة زمنية مضبوطة ، كما سجل ملاحظات تتعلق بالبرنامج الاستثماري متسائلا كيف يعقل ان مقاولا تستثمر 30 مليون درهم لكي تريح مليونين مع خسارة في ثلاث السنوات الأولى ، مشيرا إما ان البرنامج الاستثماري وهمي ويتم النسخ في الأرقام .وإما سوف يتم اللجوء مستقبلا للاحق تعديلية. مؤكدا انه مازال يتم نهج نفس المسار الذي أدى غالى رفض الصفقة السابقة .مع الإشارة إلى انه تمت مراسلة السلطات بخصوص حجب الوثائق عن الأعضاء.

سعيد الفزدار : اوضح ان الصفقة مرت في شفافية ونزاهة وتقدمت ثلاث شركات لكن للأسف أقصيت شركتين بسبب النقص في الوثائق المرفقة بالملف الإداري .وبالتالي بقيت شركة واحدة فقط . مهننا رئيس المجلس على حسن تديره لهذا الملف خاصة في هذه الفترة الانتقالية التي تزامنت مع نهاية الصفقة السابقة علاوة على الأداء الجيد لشركة كزا تكنيك في الفترة الراهنة . مع الإشارة ان نائمة الصفقة حاليا والمتمثلة في شركة اوزون لها سمعة جيدة ولها إشعاع وطني ودولي مهم وخدماتها جيدة
عبد المجيد امين : أكد في مستهل كلامه على أهمية دور المجلس الجماعي وضرورة مصادقته على اتفاقية التدير المفوض حتى تمر. كما طالب بالكشف عن الشركات الثلاث التي تقدمت بعروضها وكيف رفضت عروضها هل على المستوى التقني او الإداري وملايسات ذلك . كما طالب مدير مكتب الدراسات باستكمال عرضه بخصوص مجمل المستجدات التي جاءت في الاتفاقية المعروضة على أنظار المجلس . كما طالب بالكشف عن مطرح النفايات وكيفية معالجة تلك النفايات والحفاظ على البيئة باعتبار ان تلك النقط قضايا بالغة الأهمية.

احمد الغاطب : أكد انه نظرا لاهمية الاتفاقية فينبغي تقديم كل المعطيات بخصوصها سواء من طرف مكتب الدراسات وكذا عرض كامل من طرف السيد الرئيس وابداء الشفافية الكاملة في الموضوع مع الكشف عن ملايسات إعفاء الشركتين المتنافستين وكان من الضروري بذل كل الجهود من اجل إعطاء فرصة للشركتين المقصيتين من استكمال ملفاتهم التقنية والإدارية من اجل احترام مبدأ التنافسية بين الشركات المتبارية وتكريس الشفافية وما يهمننا هو احترام القانون والتنافس بين هذه الشركات الوطنية ووضع مصلحة المدينة فوق أي اعتبار مع الإشارة إلى انه من الضروري الأخذ بالتوصيات التي رفعها أعضاء المجلس بخصوص هذا الملف في دورات سابقة.

رشيد صبار : اوضح الى أننا في دولة مؤسسات وهناك مساطر متبعة تم احترامها بكل شفافية ومسؤولية ونحیی عمل اللجنة التي أشرفت على درلاسة الملف علما انه تقدمت ثلاث شركات الى هذه الصفقة وتم احترام كل المساطر الجاري بها قانونيا وتجاوز الاشكالات التي طرحت في الصفقة الملقاة مع التأكيد على تغطية عدد من الأماكن بالمدينة بعمليات النظافة كالتناطر والمقابر والسكّة الحديدية والأسواق وبخصوص الجانب الاجتماعي تم الحرص على إنصاف العمال وتمكينهم من عدد من المنح كالدخول المدرسي وعيد الأضحى والتعويض عن الأوساخ .

السيد الرئيس : تقدم بالشكر لجميع المتدخلين وكذا الى السيد مدير مكتب الدراسات مشيرا الى ان المجلس العالي تعامل بنفس المنهجية التي تعامل بها المجلس السابق. مستغنيا من موقف المعارضة علما ان رئاسته المجلس لم تتوصل بجميع الوثائق إلا بالأمس مساء وبعد ذلك تم تعميمها على الأعضاء ، علما انه في التجربة السابقة للمجلس لم يتم تسليم الوثائق إلا أثناء عملية التصويت وباللغة الفرنسية كذلك .
وبخصوص التباري بين الشركات كانت لدينا رغبة ان تبقى جميع الشركات الثلاث حتى مرحلة النهاية لكن هناك مساطر قانونية فينبغي احترامها بكل دقة .منوها بعمل اللجنة التي أشرفت على دراسة الملف والحرص على تطبيق المساطر بكل شفافية وصرامة.

علما ان الشرع يضمن حق الجميع ولا يمكن بحكم القانون إلغاء صفقة تحت مبرر عدم وجود مناغسين بل يجب احترام المسطرة القانونية بكل تجرد وصرامة . ويخصوص الدفاع عن مصلحة المدينة نشير الى انه في سبع السنوات الماضية و طيلة مدة العقد مع الشركة السابقة عانت مالية الجماعة من ضغط كبير ، وعليه حرص المجلس الحالي على ادخال عدد من التعديلات والمقترحات في دفتر التحملات لتجويد الخدمات وترشيد المالية مقدما شكره لجميع مكونات التحالف المسير على تتبعهم وسهرهم على تنزيل هذه الصفقة في احسن الظروف ولما فيه مصلحة المدينة.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم بالجلس (21 عضو من أصل 38 المزاولين مهامهم)

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'INTERIEUR

REGION : TANGER – TETOUAN – AL HOCEIMA

PROVINCE : LARACHE

COMMUNE : KSAR EL KEBIR



**CONVENTION DE GESTION DELEGUEE
DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET
ASSIMILES**

Collecte-Nettoisement

Janvier 2021

- Sommaire -

CHAPITRE1: REGIME GENERAL DE LA DELEGATION	7
ARTICLE 1. : DEFINITIONS	7
ARTICLE 2. : OBJET DU CONTRAT	7
ARTICLE 3. : DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU CONTRAT	8
ARTICLE 4. : PRINCIPES GENERAUX ET OBJECTIFS DE LA CONVENTION	8
ARTICLE 5. : FORMATION DU CONTRAT	9
ARTICLE 6. : DEFINITION DU SERVICE DELEGUE	9
ARTICLE 7. : DEFINITION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE	10
ARTICLE 8. : REVISION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE	10
ARTICLE 9. : DUREE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	11
ARTICLE 10. : CONDITIONS DE PROLONGATION	11
ARTICLE 11. : MISE EN VIGUEUR DU CONTRAT	11
ARTICLE 12. : MODALITÉS D'INFORMATION	12
CHAPITRE2: LES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE	12
ARTICLE 13. : BIENS DE RETOUR	12
ARTICLE 14. : BIENS DE REPRISE	15
CHAPITRE3: OBLIGATIONS ET DROITS DU DELEGATAIRE	15
ARTICLE 15. : RESPECT DE L'INTUITU PERSONAE	15
ARTICLE 16. : RESPECT DES PRINCIPES FONDAMENTAUX DU SERVICE DELEGUE	17
ARTICLE 17. : RISQUES ET PERILS	17
ARTICLE 18. : CONTINUITE DU SERVICE	17
ARTICLE 19. : CESSION DU CONTRAT DE LA GESTION DELEGUEE	18
ARTICLE 20. : RESPECT DES DISPOSITIONS LEGISLATIVES ET REGLEMENTAIRES	18
ARTICLE 21. : CONNAISSANCE DES LIEUX ET DES DIFFICULTES DU SERVICE	18
ARTICLE 22. : OBLIGATIONS GENERALES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE	19
ARTICLE 23. : ASSURANCES	20
ARTICLE 24. : SOUS-TRAITANCE	21
ARTICLE 25. : PREROGATIVES DU DELEGATAIRE ET CONDITIONS D'EXECUTION DES TRAVAUX	21
ARTICLE 26. : PASSATION DES MARCHES	22
ARTICLE 27. : MOYENS EN LOCAUX	22
CHAPITRE4: DISPOSITIONS DES MOYENS EN PERSONNEL	22

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

ARTICLE 28. : PERSONNEL DE LA GESTION DELEGUEE	23
ARTICLE 29. : ENCADREMENT DU PERSONNEL	23
ARTICLE 30. : RECAPITULATIF DE L'EFFECTIF DU PERSONNEL	25
ARTICLE 31. : SORT DU PERSONNEL EN CAS DE CESSATION DU CONTRAT	25
ARTICLE 32. : HYGIENE ET SECURITE DU TRAVAIL	26
CHAPITRES: MOYENS MATERIELS	26
ARTICLE 33. : MATERIEL, VEHICULES ET ENGINs EXISTANTS APPARTENANT AU DELEGANT A ACQUERIR PAR LE DELEGATAIRE	26
ARTICLE 34. : MATERIEL, ENGINs, VEHICULES ET EQUIPEMENTS A APPORTER PAR LE DELEGATAIRE	26
ARTICLE 35. : CONDITIONS IMPOSEES AU MATERIEL DU DELEGATAIRE	31
ARTICLE 36. : MAINTENANCE DES VEHICULES	31
ARTICLE 37. : MOYENS EN LIAISON TELEPHONIQUE ET RADIOPHONIQUE	32
ARTICLE 38. : CONSOMMABLES - CARBURANT	33
CHAPITRE6: OBLIGATIONS ET RESPONSABILITE DU DELEGANT	33
ARTICLE 39. : OBLIGATIONS DU DELEGANT	33
ARTICLE 40. : DOMAINE DE L'EXCLUSIVITE D'EXPLOITATION	33
CHAPITRE7: CONTROLE ET SUIVI DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	34
ARTICLE 41. : CONTROLE DU SERVICE DELEGUE	34
ARTICLE 42. : SERVICE PERMANENT DE CONTROLE	35
ARTICLE 43. : COMITE DE SUIVI	35
ARTICLE 44. : RAPPORTS ANNUELS	35
ARTICLE 45. : REVUE TRIENNALE	38
ARTICLE 46. : INTERETS DE RETARD	38
CHAPITRE8: DISPOSITIONS FINANCIERES ET COMPTABLES	39
ARTICLE 47. : PROGRAMME D'INVESTISSEMENT ET PLAN DE FINANCEMENT	39
ARTICLE 48. : REMUNERATION DU DELEGATAIRE	39
ARTICLE 49. : REDEVANCE DE COLLECTE DES DECHETS ASSIMILES DES GROS PRODUCTEURS	40
ARTICLE 50. : MODALITES DE FACTURATION ET DE PAIEMENT	41
ARTICLE 51. : REAJUSTEMENT DE LA REMUNERATION DU DELEGATAIRE	42
ARTICLE 52. : IMPOTS	42
ARTICLE 53. : GARANTIE DE SOUMISSION ET GARANTIE DE BONNE EXECUTION	42
ARTICLE 54. : REGIME DE LA GARANTIE	43
ARTICLE 55. : REGIME COMPTABLE	43
CHAPITRE9: EXPIRATION DU CONTRAT - SANCTIONS	44

<u>CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR</u>	
ARTICLE 56. : CAUSES D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE	44
ARTICLE 57. : CONTINUATION DU SERVICE EN CAS D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE :	44
ARTICLE 58. : SORT DES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE EN CAS D'EXPIRATION DU CONTRAT :	44
ARTICLE 59. : RESILIATION UNILATERALE PAR LE DELEGANT SANS FAUTE DU DELEGATAIRE (RACHAT DU CONTRAT)	45
ARTICLE 60. : MODIFICATION DU CONTRAT	46
ARTICLE 61. : FORCE MAJEURE OU FAIT DU PRINCE :	47
ARTICLE 62. : DÉCHÉANCE DU DELEGATAIRE	47
ARTICLE 63. : MISE EN REGIE PROVISOIRE ET SUBSTITUTION D'OFFICE	49
ARTICLE 64. PÉNALITÉS CONTRACTUELLES	49
CHAPITRE10: BORDEREAU DES PRIX	52
CHAPITRE11: 52	52
DISPOSITIONS DIVERSES	53
ARTICLE 65. : DROIT APPLICABLE	53
ARTICLE 66. : LANGUE DU CONTRAT – UNITES DE MESURE	53
ARTICLE 67. : LUTTE CONTRE LA FRAUDE ET LA CORRUPTION	53
ARTICLE 68. : REGLEMENT DES DIFFERENDS ET DES LITIGES	53
ARTICLE 69. : CONCILIATION PREALABLE	53
ARTICLE 70. : ARBITRAGE PAR UN TRIBUNAL ARBITRAL	54
ARTICLE 71. : NOTIFICATIONS	54
ARTICLE 72. : MODIFICATION DU CONTRAT	54
ARTICLE 73. : PORTEE DES ARTICLES	54
ARTICLE 74. : INTEGRALITE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE	55
ARTICLE 75. : ENREGISTREMENT ET FRAIS DIVERS	55
ARTICLE 76. : SORT DES CONTRATS, OBLIGATIONS, DETTES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE EN CAS D'EXPIRATION DE LA CONVENTION	55
ARTICLE 77. : REGLEMENT DES COMPTES DE LA DELEGATION	56
ARTICLE 78. : ELECTION DU DOMICILE	56
ARTICLE 79. : MODELE DE CAUTION	56
ARTICLE 80. : Textes généraux applicables	56

Entre

La Commune de Ksar El Kebir, ci-après désigné(e) par le terme « délégrant », représenté(e) par son Président Mr Mohamed SIMOU dument habilité par délibération du 15/09/2015.

Ci-après désignée par « Le Délégrant »,

Et

Et

La société délégataire **OZONE KSAR EL KEBIR**, ayant pour capital : : **3 005 000,00 DH** et dont les actionnaires fondateurs sont :

Aziz EL BADRAOUI ET LA SOCIETE OZONE ENVIRONNEMENT ET SERVICES ;

Ci-après désigné(e) par le terme « délégataire »

Faisant élection du domicile à : **ARRONDISSEMENT EI MZOURI, DAR DOKHAN, APPT N°294, DEUXIEME ETAGE, KSAR EL KEBIR.**

Son siège social : **ARRONDISSEMENT EI MZOURI, DAR DOKHAN, APPT N°294, DEUXIEME ETAGE, KSAR EL KEBIR.**

Inscrit(e) au registre de commerce de KSAR EL KEBIR Sous le N°**2833**,

Affilié(e) à la CNSS sous le n° **2396781.**

Ayant la Patente n° **54303078,**

Ayant pour Identifiant Fiscale IF N° : **48557182**

ICE : **002732330000052.**

Ayant le compte Bancaire dont Le RIB N° **02181000006903030244130**, au Crédit du Maroc, Agence Rabat Mohammed VI, sis à Km 3,2 Avenue Mohammed VI Rabat.

Représentée par son Gérant, Monsieur Aziz EL BADRAOUI, dument autorisé à signer le présent Contrat de gestion délégué.

Ci-après désignée par le « Délégataire,

IL EST PREALABLEMENT EXPOSE CE QUI SUIT :

- Le Délégrant a lancé un appel d'offres international en date du **24 NOVEMBRE 2020** aux fins de conclure avec un opérateur professionnel, dans le cadre de la présente convention de gestion déléguée, un contrat de gestion déléguée du Service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés dans le périmètre de la gestion déléguée tel que présenté en annexe 1.
- A l'issue de la procédure de dépouillement des offres telle que prévue au dossier d'appel d'offres susvisé « la société **OZONE ENVIRONNEMENT ET SERVICES SA** » a été déclaré adjudicataire provisoire conformément aux résultats de l'analyse de l'ensemble des offres techniques et financières.
- Conformément à loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics, l'adjudicataire a créé une société « **OZONE KSAR EL KEBIR** » de droit marocain dont l'objet exclusif est la gestion du service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés tel que défini dans le présent contrat.

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT EI MZOURI, DAR DOKHAN, APPT N° 294, DEUXIEME ETAGE
KSAR EL KEBIR

- En considération de ce qui précède, les Parties se sont rapprochées à l'effet de conclure la présente convention de gestion déléguée.

Le délégant et le délégataire précisent expressément ce que constituent les objectifs essentiels et commun de la gestion déléguée du service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés :

- Le taux de collecte des déchets ménagers et assimilés de 100% sur le périmètre de la gestion déléguée ;
- Le nettoyage général et le maintien permanent d'une bonne propreté sur le périmètre de la gestion déléguée ;
- La qualité technique et le maintien permanent en bon état des équipements et matériels affectés au Service délégué ;
- La qualité du Service et sa bonne gestion administrative ;
- La gestion harmonieuse des ressources humaines ;
- L'équilibre économique et financier de la gestion déléguée.

Le délégant et le délégataire rappellent que la réalisation des objectifs précités, doit se traduire par le respect par le délégataire des principes fondamentaux de continuité et d'adaptabilité du service délégué.

Le délégant et le délégataire rappellent que le contrat de gestion déléguée doit être exécuté conformément aux dispositions législatives, réglementaires et aux normes en vigueur, ainsi qu'aux normes éventuellement fixées ou rappelés au cahier des charges.

Aussi, dans l'exécution du contrat, le délégataire est soumis à un contrôle du délégant au niveau technique, économique, financier, social et de gestion.

CECI EXPOSE, IL EST CONVENU CE QUI SUIT :

CHAPITRE1: REGIME GENERAL DE LA DELEGATION

La présente convention définit les principales obligations contractuelles du délégant et du délégataire pour la gestion déléguée du service de collecte et du nettoyage des déchets ménagers et assimilés, ci-après désigné le « Service », sur le périmètre de la gestion déléguée défini en annexes.

ARTICLE 1. : DEFINITIONS

Pour l'application de la présente convention de gestion déléguée, du cahier des charges et de ses annexes, les Parties conviennent que les termes et expressions ci-après ont les définitions suivantes :

- « Délégant » : désigne la Commune de *Ksar El Kébir*
- « Délégataire » : désigne la société délégataire signataire du contrat de gestion déléguée tel que précisé dans la présente convention.
- Le terme « Contrat » : est utilisé pour désigner le Contrat de Gestion Déléguée constitué de la convention, du cahier des charges, des annexes et ses avenants éventuels ;
- Le terme « Convention » : désigne la présente Convention ;
- Le terme « cahier des charges » : pour désigner les Clauses administratives et Techniques définissant les conditions d'exploitation du Service délégué ;
- Le terme « annexes » : pour désigner les annexes du Contrat ;
- Le terme « périmètre » : est utilisé pour désigner le périmètre de la Gestion Déléguée défini dans l'annexe 1 ;
- Le terme « Déchets ménagers » : tout déchet issu des activités des ménages.
- Le terme « Déchets assimilés aux déchets ménagers » : tout déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales et qui par leur nature, leur composition et leurs caractéristiques, sont similaires aux déchets ménagers.
- Le terme « projections financières » : est utilisé pour désigner les projections financières définies dans l'annexe3.
- « Biens de Reprise » : désignent les biens définis et désignés à l'article13ci-après.
- « Biens de Retour » : désignent les biens définis et désignés à l'article12 ci-après.
- « Date d'Entrée en Vigueur » : désigne la date fixée à l'article 9 ci-après.
- « Durée de Vie Technique » : désigne la durée d'utilisation normale de tout bien ; pour les Biens de Retour, elle est spécifiée, par catégorie de bien.
- « Services délégués » : désignent les services définis à l'article6ci-après.
- « L'Opérateur Technique de référence » : désigne l'actionnaire majoritaire de la société délégataire, disposant des qualifications et capacités techniques requises.

ARTICLE 2. : OBJET DU CONTRAT

Le délégant confie à la société délégataire, qui l'accepte, dans les conditions et suivant les modalités décrites dans le contrat, le soin d'assurer la gestion du Service public de collecte et de nettoyage des déchets ménagers et assimilés dans le périmètre de la gestion déléguée tel que présenté en annexe1.

Le délégataire est tenu de mettre en place et d'exécuter un plan de propreté intégré qui comprend les prestations suivantes :

- a. Collecte des déchets ménagers et assimilés comprenant notamment, les déchets issus des activités des ménages, les déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales les déchets verts, les déchets inertes (gravats) des activités de bricolage des ménages, les déchets encombrants des ménages et les résidus de balayage ainsi que leurs transports et déchargements, avec les déchets de nettoyage, à la décharge publique ;
- b. Nettoyement des artères et des places publiques (chaussées, trottoirs, places, caniveaux, mobilier urbain etc.), des jardins publics ouverts, des marchés et des cimetières selon un programme précis, ainsi que le transport et l'évacuation des produits de nettoyage et leur déchargement à la décharge publique ;
- c. Le balayage mécanique des voies et artères ;
- d. Le lavage mécanique de certaines voies et places.

ARTICLE 3. : DOCUMENTS CONSTITUTIFS DU CONTRAT

Les obligations des parties résultent de l'ensemble des documents énumérés ci-après et selon l'ordre de primauté suivant :

1. La présente convention ;
2. Le cahier des charges joint à la présente convention ;
3. Les annexes auxquels renvoient la convention et/ou le cahier des charges, y compris l'offre technique et financière du délégataire, jointe à la présente convention.
 - Annexe 1 : Périmètre de la gestion déléguée ;
 - Annexe 2 : Programme d'investissement ;
 - Annexe 3 : projections financières ;
 - Annexe 4 : Biens de la Gestion Déléguée ;
 - Annexe 5 : Moyens humains ;
 - Annexe 6 : Offre technique et financière du délégataire.

La Convention, le cahier des charges et les annexes ont la même valeur juridique. Ils constituent ensemble l'instrument contractuel de portée permanente.

Pour faciliter l'application et l'interprétation du Contrat de gestion déléguée, la préséance des documents contractuels s'établit dans l'ordre suivant :

1. La Convention ;
2. Le Cahier des Charges ;
3. Les annexes y compris l'offre du Déléguataire.

En conséquence, en cas de divergence d'interprétation de l'une quelconque des stipulations de ces documents, née de la contradiction apparente ou réelle de la formulation entre des articles originaires de documents différents, et pour autant que ces articles traitent du même objet, il sera fait référence à l'ordre de préséance susmentionné et la stipulation du document la première cité s'impose aux parties par rapport aux stipulations des documents suivants.

Toute référence au Contrat inclut ses annexes.

ARTICLE 4. : PRINCIPES GENERAUX ET OBJECTIFS DE LA CONVENTION

La Convention ne peut être qualifiée d'un contrat d'agence commerciale, d'une association, d'une co-entreprise ou de tout autre contrat de cette nature entre le Délégrant et le Délégataire. Sous réserve des dispositions de la Convention, le Délégrant sera seul responsable de l'exécution de la Convention.

Les employés, agents, représentants, ou sous-traitants engagés par le Délégataire dans le cadre de l'exécution de la Convention seront sous le contrôle du Délégataire et ne sauraient être réputés les employés du Délégrant. Rien de ce qui figure à la présente Convention ou dans les contrats de sous-traitance passés par le Délégataire ne pourra être interprété comme créant une quelconque relation contractuelle ou juridique entre les employés, agents, représentants ou sous-traitants du Délégataire et le Délégrant.

Les Parties s'obligent, chacune en ce qui la concerne, à exécuter la Convention de gestion déléguée dans le respect de l'équilibre économique et financier de l'exploitation du Service délégué et dans le respect des principes fondamentaux de continuité et d'adaptabilité service.

En contrepartie du droit de percevoir les rémunérations autorisées par la présente Convention et destinées à couvrir notamment les charges d'investissement et d'exploitation qu'il supporte ainsi que sa rémunération, le Délégataire doit, pendant toute la durée de la Convention, fournir le service délégué et offrir une qualité de service conforme aux obligations fixées par la présente Convention.

ARTICLE 5. : FORMATION DU CONTRAT

Le Délégrant délègue au Délégataire, sur tout le territoire défini par le Périmètre de la gestion déléguée, l'exploitation du Service délégué.

Le Délégataire accepte de prendre en charge l'exploitation du Service délégué, sous le contrôle du Délégrant, dans les conditions et selon les modalités de la présente Convention, et dans le respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur.

Le Cahier des Charges fixe les règles relatives, notamment, aux principes généraux d'exploitation, au régime des Travaux, aux spécifications des équipements et aux objectifs de qualité du Service.

Les autres documents figurant en annexe aux présentes font partie intégrante de la présente Convention. Il en sera de même des documents constituant les avenants aux présentes et/ou à ses annexes.

ARTICLE 6. : DEFINITION DU SERVICE DELEGUE

Le Délégrant confie à titre exclusif au délégataire, à ses risques et périls, la réalisation des prestations suivantes :

- a. Collecte des déchets ménagers et assimilés comprenant notamment, les déchets issus des activités des ménages, les déchets provenant des activités économiques, commerciales ou artisanales les déchets verts, les déchets inertes (gravats) des activités de bricolage des ménages, les déchets encombrants des ménages et les résidus de balayage ainsi que leurs transports et déchargements, avec les déchets de nettoyage, à la décharge publique ;
- b. Nettoyement des artères et des places publiques (chaussées, trottoirs, places, caniveaux, mobilier urbain etc.), des jardins publics ouverts, des marchés et des cimetières selon un programme précis, ainsi que le transport et l'évacuation des produits de nettoyage et leur déchargement à la décharge publique ;
- c. Le balayage mécanique des voies et artères ;
- d. Le lavage mécanique de certaines voies et places.

Ces prestations seront à exécuter sur toutes les voies ouvertes à la circulation ou qui seront ouvertes pendant la durée de la convention et dans les conditions de celle-ci, notamment les clauses techniques particulières au service de collecte des ordures ménagères et au service de nettoyage.

Pour la réalisation de l'ensemble des prestations ci-dessus, le Délégué est tenu d'assurer notamment :

- La fourniture des véhicules, engins et matériels nécessaires et leurs accessoires ;
- La fourniture, l'implantation et la maintenance des bacs, conteneurs et poubelles à déchets ;
- Le personnel nécessaire à l'exécution du service ;
- L'obligation du port par les agents de propreté des tenues de travail et des équipements de protection individuelle ;
- La planification de l'ensemble de ses prestations, son actualisation en cas de changement et sa communication systématique au Délégué ;
- La recherche, le test, la mise en œuvre et la généralisation de solutions innovantes de conditionnement efficace des déchets déposés sur la voirie, notamment des déchets inertes des activités de bricolage des ménages et des déchets verts des ménages ;
- Une organisation efficace et un contrôle rigoureux des activités de son personnel ;
- La collecte, le nettoyage et le lavage (éventuellement) d'une manière professionnelle et efficace ;
- Le désherbage des zones aménagées et non aménagées du domaine public communal, à l'exception des parcs et jardins publics ;
- La remise au délégué de l'ensemble des données d'exploitation, techniques, comptables et financières conformément aux exigences du délégué ;
- Le nettoyage des marchés communaux à l'extérieur et à l'intérieur.

Les moyens humains et matériels devront être suffisamment disponibles afin d'assurer la continuité du service qui ne doit souffrir d'aucune interruption et à quelque titre que ce soit.

De même qu'en matière d'entretien, le Délégué est tenu de mettre en place un dispositif performant et hautement qualifié pour assurer la maintenance et la réparation des véhicules et matériels.

ARTICLE 7. : DEFINITION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE

Le service délégué objet de la présente convention est assuré par le délégué à l'intérieur du Périmètre délimité dans l'annexe 1 de la présente convention.

ARTICLE 8. : REVISION DU PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE

Le Délégué, lorsque des considérations techniques, économiques ou administratives le justifient, aura la faculté d'inclure dans le Périmètre de la gestion déléguée toute partie nouvellement placée sous sa compétence ou toute commune qui exprime la volonté de faire partie du Périmètre de la gestion déléguée.

Dans ce cas, un avenant sera établi à cet effet.

La conclusion dudit avenant ne peut intervenir qu'après visa et approbation de la délibération de l'avenant par le Ministre de l'Intérieur.

L'avenant ne doit pas conduire à modifier l'objet du contrat et les règles auxquelles se sont soumis tous les soumissionnaires à la concurrence.

L'extension urbanistique ne représente pas une modification du périmètre urbain de la délégation, en conséquence le Déléataire est tenu d'y assurer les prestations du présent Contrat, sans modification de la rémunération.

ARTICLE 9. : DUREE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

Le Contrat de gestion déléguée est conclu pour une durée de 7 ans à compter de sa date d'Entrée en Vigueur. Le terme de cette durée définit la date d'expiration normale du Contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 10. : CONDITIONS DE PROLONGATION

Conformément à la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public, la durée du Contrat ne peut être prolongée que lorsque le Déléataire est contraint, pour la bonne exécution du service public ou l'extension de son champ géographique et à la demande du Délégant, de réaliser des travaux, non prévus au Contrat initial, de nature à modifier l'économie générale de la gestion déléguée et qui ne pourrait pas être amortis pendant la durée du contrat restant à courir que par une augmentation de rémunération unitaire manifestement excessive.

La prolongation, ne peut intervenir qu'une seule fois et doit être justifiée dans un rapport établi par le Délégant et faire l'objet d'un avenant au Contrat de gestion déléguée après délibération du conseil du délégant et approbation du Ministre de l'Intérieur.

Le délégant doit soumettre l'avenant de prolongation pour visa au Ministère de l'Intérieur au moins un mois (01) avant la date d'expiration du contrat.

ARTICLE 11. : MISE EN VIGUEUR DU CONTRAT

Le contrat ne peut être mis-en qu'après accomplissement des conditions suivantes :

- Visa et approbation par le Ministère de l'Intérieur de :
 - La délibération du conseil du délégant sur le projet de contrat ;
 - Le Contrat de gestion déléguée.
- Remise par le Déléataire au Délégant des garanties de bonne exécution prévues à l'article 52 ainsi que les attestations d'assurances prévues par l'article 21 ci-après ;
- Libération du tiers (1/3) du capital social de la société déléataire dans les conditions fixées ci-dessous ;
- Réaliser la passation du service entre le Délégant et le Déléataire en vue d'assurer sa continuité.

Toutefois, si la mise en vigueur n'intervient pas dans un délai maximum de six (6) mois, à compter de la date de sa signature par le délégant et le déléataire, les parties se réuniront pour examiner et arrêter d'un commun accord les modalités suivant lesquelles le contrat pourrait prendre effet ou être résolu, à la demande de l'une des parties adressée à l'autre partie par lettre recommandée avec accusé de réception, sans que la décision éventuelle de résolution puisse ouvrir droit à indemnité pour l'une ou l'autre des parties.

Après accomplissement des conditions de mise en vigueur du contrat fixées ci-dessus, le délégant notifie au déléataire, par ordre de service, la date d'entrée en vigueur du Contrat.

A compter de la date d'entrée en vigueur du Contrat, le Déléataire devra prendre ses dispositions pour assurer le service avec ses propres moyens tels que définis dans son Offre technique et financière.

Une période pour l'acquisition du matériel ne dépassant pas six (6) mois à compter de la date fixée dans la notification de l'ordre de service, sera donnée au Délégué pour mettre en place le nouveau matériel neuf à acquérir dans le cadre du Contrat tel que défini dans son Offre technique et financière.

Pendant cette période de transition de six (6) mois à compter de la date de démarrage mentionnée sur l'ordre de service, les pénalités ne seront pas appliquées au Délégué qui est cependant tenu de prendre ses dispositions pour la mobilisation et l'approvisionnement de tous les moyens humains et matériels propres pour assurer les prestations objet de la présente Convention, et ce conformément à l'Offre technique et financière du Délégué.

ARTICLE 12. : MODALITÉS D'INFORMATION

12.1. Modalités d'information du Délégué par le Délégué :

Le Délégué est tenu d'informer le Délégué en temps réel de tout incident, dysfonctionnement, problème social ou événement en relation avec la gestion déléguée. Cette information se fera par email provenant d'une adresse préalablement définie et convenue entre le Délégué et le Délégué. La gestion de cette adresse est assurée par le Délégué sous son entière responsabilité. Le retour des emails, ainsi que les envois ou absences d'envoi sont sous l'unique et entière responsabilité du Délégué qui ne pourra justifier un quelconque manquement du fait d'un dysfonctionnement de son système informatique ou de sa connexion internet.

Les adresses email de destination de l'ensemble des messages, du côté du Délégué, seront multiples et fournies par le Délégué.

D'autres canaux de communication de l'information pourront être arrêtés en commun accord par les parties.

12.2. Modalités d'information du Délégué par le Délégué :

Le Délégué informe le Délégué via une adresse email unique et il appartient au Délégué d'orienter les messages vers les responsables concernés. La gestion de cette adresse est assurée par le Délégué sous son entière responsabilité, le retour des emails, ainsi que les envois ou absences d'envoi sont sous l'unique et entière responsabilité du Délégué qui ne pourra justifier un quelconque manquement du fait d'un dysfonctionnement de son système informatique ou de sa connexion internet.

12.3. Modalités d'information pour les situations urgentes :

Pour les situations d'urgence telles qu'une explosion, incendie, accident grave, etc., le Délégué avertira par téléphone ou SMS les responsables désignés par le Délégué, et réciproquement.

Chaque partie désignera au moins trois (3) personnes en mesure de prendre en charge un problème urgent. Parmi les personnes désignées par chacune des parties, au moins une sera présente sur le territoire de la commune de Ksar El Kebir.

CHAPITRE2: LES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE

Les Biens mis à la disposition du Délégué par le Délégué ou construits, acquis, installés et/ou transformés par le Délégué sont classés comme suit :

ARTICLE 13. : BIENS DE RETOUR

13.1. Définition

Les biens de retour sont ceux qui doivent revenir obligatoirement au Délégué à l'expiration du Contrat. Ces biens sont et demeurent la propriété du Délégué. Ils sont inaliénables et ne peuvent faire l'objet d'aucun acte de disposition que ce soit par cession, vente, hypothèque, gage, location ou mise à

CONVENTION DE GESTION DÉLÉGUÉE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR
disposition même gratuite par le Déléгатaire ou par le Déléгатant pendant toute la durée du contrat de gestion déléguée.

13.2. Désignation

Les biens de retour sont constitués de :

- Des biens (véhicules, engins, matériels, terrains, locaux, ouvrages, installations, équipements.);
- Des biens (logiciels ou progiciels spécialisés acquis ou développés dans le cadre de l'exercice du Contrat pour le bon fonctionnement du service délégué (y compris les fichiers et bases de données).

Les Biens de Retour comprennent :

- Les biens mis à la disposition du Déléгатaire par le Déléгатant à la Date d'Entrée en Vigueur ;
- Des biens nouveaux, affectés par nature aux Services délégués, financés par le Déléгатaire ;
- Des biens nouveaux, intégrés aux Biens de Retour existants, constitués et financés par le Déléгатant ; de tels biens sont, au sens de la Convention de délégation et du Cahier des Charges, des Biens de Retour par accession ;
- Le cas échéant, des biens incorporés au domaine public et mis à la disposition du Déléгатaire par le Déléгатant, postérieurement à la Date d'Entrée en Vigueur, dans les conditions prévues par le présent contrat.

A la fin, normale ou anticipée, du contrat Gestion Déléguée, les biens de retour constitués des biens mis à la disposition par le Déléгатant et les biens de retour acquis pendant la gestion déléguée sont retournés au Déléгатant.

13.3. Régime

Les Biens de Retour ont le régime spécifique suivant :

- Les Biens de Retour, existants, à construire ou à incorporer au domaine public ou aux installations existantes, forment et formeront l'ensemble du patrimoine du Déléгатant affecté au service délégué, et le Déléгатaire reconnaît qu'ils sont et resteront la propriété du Déléгатant ;
- Les Biens de Retour constitués par le Déléгатaire sont, ab-initio, la propriété du Déléгатant ;
- Les Biens de Retour font, à l'expiration du Contrat, pour quelque cause que ce soit, retour au Déléгатant ;
- Les Biens de Retour sont amortis par caducité.

Le Déléгатaire déclare avoir une connaissance suffisante des Biens de Retour existants à la date de signature du Contrat de gestion déléguée. En conséquence :

- Il renonce irrévocablement à invoquer leur état, leurs caractéristiques ou leurs dispositions pour se soustraire aux obligations mises à sa charge par le Contrat de gestion déléguée ;
- Il s'oblige à les prendre en charge dans l'état où ils se trouvent à la Date d'Entrée en Vigueur et à les maintenir en bon état tout au long de la durée du Contrat ;
- Néanmoins, il bénéficie de plein droit des garanties et droits affectés aux équipements et ouvrages à l'égard des entreprises les ayant réalisés.

Postérieurement à la Date d'Entrée en Vigueur, des équipements et ouvrages du Déléгатant ou appartenant à des tiers, utiles au Service délégué, peuvent être mis à la disposition du Déléгатaire et affectés au Service délégué.

13.4. Renouvellement

Les Biens de Retour se répartissent, selon leur nature ou leur durée de vie technique, en biens renouvelables et en biens non renouvelables.

Les biens de retour renouvelables sont les biens dont la durée de vie technique vient à échéance avant la date d'expiration normale, de la Convention.

Les biens de retour renouvelables ont vocation à être remplacés à l'identique par le Délégué et par du matériel neuf ou des installations et ouvrages similaires, au moins une fois pendant la durée du Contrat.

Les biens de retour non renouvelables par le Délégué sont les autres biens de retour qui, soit par nature ou en raison de leur durée de vie technique, n'ont pas vocation à être renouvelés avant la date d'expiration normale du Contrat.

Le renouvellement des biens de retour doit se faire par le délégué par du matériel neuf à l'identique et par des installations et ouvrages similaires.

13.5. Inventaire

Le Délégué, dans un délai d'un (1) mois à compter de la date de mise en vigueur du Contrat, devra établir et communiquer au Délégué l'inventaire des biens de retour mis à sa disposition par le Délégué. Cet inventaire, approuvé par le Délégué, constituera l'inventaire de départ. Il devra être établi au minimum selon le format présenté en annexe 4. Il établit notamment et obligatoirement, pour chaque bien, les données suivantes : désignation, consistance, localisation géographique, renouvellement, date d'acquisition, coût d'acquisition, état technique, vétusté, valeur nette comptable, valeur de remplacement. Puis, à chaque date anniversaire du Contrat, le Délégué est tenu d'adresser au Délégué l'inventaire des biens mis à jour.

Le défaut de transmission de chacun de ces documents constitue une faute contractuelle pour laquelle le Délégué est assujéti aux dispositions de l'article 64 relatif aux pénalités contractuelles.

Au terme de l'inventaire contradictoire, la valeur nette comptable de chaque Bien de Retour est inscrite dans les comptes du Délégué, au plus tard dans un délai d'un (1) mois à compter de la Date d'Entrée en Vigueur. Une correction de la valeur nette comptable est éventuellement effectuée pour obsolescence ou mauvais état de fonctionnement, laquelle correction est déterminée d'accord parties ou, à défaut d'accord, à dire d'expert.

Lors de l'inventaire, les Biens de Retour renouvelables qui n'ont pas été renouvelés à la date de l'inventaire, conformément aux dates prévues par le Fichier des Immobilisations, font l'objet d'une décision, soit de déclassement, soit de réalisation de travaux de mise à niveau, soit de maintien en service au-delà de leur Durée de Vie Technique.

L'inventaire des Biens de Retour fait l'objet d'un procès-verbal spécifiant les modifications significatives à apporter au Fichier des Immobilisations.

L'inventaire des Biens de Retour sert à mettre à jour le Fichier des Immobilisations, dans lequel la Durée de Vie Technique de chaque Bien de Retour est alignée obligatoirement avec les durées stipulées au Cahier des Charges. Le Fichier des Immobilisations est tenu à la disposition permanente du Délégué, sur support informatique exploitable.

OZONE KSAR EL KEBIR

APPREHENSION ET RECHERCHE DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 14. : BIENS DE REPRISE

14.1. Définition

Ce sont les biens acquis ou constitués par le Délégué à l'effet exclusif de l'exploitation du service délégué autres que les biens de retour mentionnés à l'Article 13 ci-dessus.

14.2. Désignation

Les Biens de Reprise sont constitués, notamment et sans que cette liste soit limitative, par les mobiliers de bureaux, les outillages, les stocks et le matériel informatique.

Les Biens de Reprise ainsi que les approvisionnements nécessaires à l'exploitation normale du service délégué pourraient, à l'expiration du Contrat, être repris par le Délégué, mais à sa seule initiative, moyennant une indemnisation du Délégué dans les conditions suivantes :

- A la fin de la gestion déléguée, qu'elle soit normale ou anticipée le Délégué notifie au Délégué son intention (ou pas) de racheter les Biens de Reprise partiellement ou totalement ;
- La valeur de ces biens sera évaluée au maximum sur la base de la valeur nette comptable, ou à dire d'experts.

Dans le cas où des biens de reprise sont détenus par le Délégué en vertu d'un Contrat de location, celui-ci s'engage à introduire dans tous les Contrats de leasing ou de location d'un bien de reprise, une clause réservant au Délégué le droit d'exercer son option de reprise de ces biens en se substituant au Délégué dans la poursuite de l'exécution des Contrats de location précités dans les mêmes conditions.

14.3. Régime

Durant la période du Contrat, les biens de reprise sont et restent la propriété du Délégué.

14.4. Inventaire des Biens de Reprise

A la date anniversaire de la mise en vigueur du Contrat, le Délégué dresse un inventaire descriptif des Biens de Reprise existants, valorisés à leur valeur comptable nette qu'il devra adresser au Délégué au plus tard dans un délai d'un mois.

L'inventaire des Biens de Reprise est tenu à la disposition permanente du Délégué, sur support informatique.

Le défaut de transmission de chacun de ces documents constitue une faute contractuelle pour laquelle le Délégué est assujéti aux dispositions de l'article 64 relatif aux pénalités contractuelles.

CHAPITRE 3: OBLIGATIONS ET DROITS DU DELEGATAIRE

ARTICLE 15. : RESPECT DE L'INTUITU PERSONAE

15.1. Création de la société délégué

Le candidat retenu s'engage à créer avant la signature du contrat, une société exclusivement dédiée à l'exécution du Contrat, sous la forme d'une société de droit privé Marocain, dont le capital est de dix pour cent (10 %) du montant total des investissements contractuels, intégralement souscrit en numéraire, et libéré du tiers (1/3) au minimum à la date d'entrée en vigueur. Le reliquat doit être libéré dans les délais légaux et conformément au plan de financement définis à l'Annexe 3. Cette société dédiée sera la société Délégué du Service.

Cette société délégué devra respecter l'ensemble des exigences suivantes :

- Son bilan d'ouverture devra être vierge ou apuré de tout engagement financier antérieur au Contrat ;
- Son siège social sera situé sur le territoire du Délégué ;
- Ses frais de création et de gestion seront inclus dans les comptes d'exploitation prévisionnels ;

- Sa comptabilité retracera uniquement les opérations afférentes au Contrat et aux activités annexes autorisées par le Délégrant ;
 - Les exercices sociaux correspondront aux exercices du Contrat, soit des années civiles du 1er janvier au 31 décembre ;
 - Ses comptes annuels seront publiés au Greffe du Tribunal de Commerce ;
- Elle sera dotée de moyens propres, en termes de personnel et de moyens matériels, lui permettant la prise en charge du Contrat, sans préjudice toutefois des biens mis à sa disposition par le Délégrant.

15.2. Actionnariat de la société délégataire

Les actionnaires fondateurs auront avant la signature du Contrat conclu un Pacte d'Actionnaires devant régir leurs relations qui devra être communiqué au Délégrant.

Le Pacte devra être en conformité générale avec les statuts du Délégataire et le protocole d'accord fourni par le candidat retenu dans son offre, fixant l'actionnariat, les engagements des actionnaires fondateurs et de l'opérateur technique de référence. Ce pacte fera partie intégrante des documents contractuels composant le Contrat.

L'actionnaire majoritaire de la société dédiée doit être l'Opérateur Technique de référence qui doit satisfaire les conditions ci-après :

- Détenir au sein des organes de gestion une fonction de gestion permettant l'exécution des termes du Contrat de Gestion Délégée dans les meilleures conditions ;
- Détenir en permanence, pendant toute la durée de la Gestion Délégée, au moins 51% du capital de la société Délégataire.
- Le retrait de l'Opérateur Technique, ou toute autre modification significative dans l'actionnariat de la société Délégataire est soumis à l'accord préalable du Délégrant et au visa du Ministère de l'Intérieur.

En tout état de cause, le candidat proposé pour se substituer à l'Opérateur Technique doit avoir les mêmes compétences que ce dernier en matières d'objet de la Convention, jour d'une réputation ainsi que d'une capacité financière équivalente, de même qu'il doit avoir une expérience confirmée en matière de Gestion Délégée, et ce en comparaison aux références ayant permis l'octroi au Délégataire du Contrat de gestion déléguée lors de la procédure d'appel d'offre, le tout restant à l'appréciation du Délégrant et de celle du Ministère de l'Intérieur.

Sans préjudice aux autres dispositions du présent article, le Délégataire s'oblige à soumettre à l'approbation préalable du Délégrant et au visa du Ministère de l'Intérieur toute cession d'actions de la société Délégataire à des tiers quel que soit le nombre d'actions sur lequel la cession porte et quel que soit le mode de celle-ci. L'accord préalable du Délégrant et le visa Ministère de l'Intérieur sera nécessaire, en cas de cession à une personne physique ou à une personne morale filiale de l'actionnaire ou contrôlée par lui ou à une personne morale qui contrôle l'actionnaire.

Le Délégrant a le plein pouvoir d'appréciation de la qualité du cessionnaire au regard, notamment des critères de compétence et de référence initialement requis pour la gestion déléguée.

Pour l'application des dispositions du présent article, la cession s'entend au sens le plus large englobant non seulement la vente mais également le transfert des actions par tout autre moyen (échange, donation, apport en société, etc...).

Le Délégataire s'oblige à soumettre à l'approbation préalable du Délégrant et au visa du Ministère de l'Intérieur toute modification statutaire ou du Pacte d'Actionnaires.

15.3. Engagements des actionnaires fondateurs vis à vis la société délégataire

Les actionnaires fondateurs s'engagent à apporter à la société dédiée tous les moyens humains, financiers et techniques nécessaires à garantir la qualité et la continuité du service public, conformément au Contrat et ce pendant toute sa durée.

Les actionnaires fondateurs s'engagent en outre de façon irrévocable et inconditionnelle à demeurer parfaitement et entièrement solidaire des engagements qui incombent à la société dédiée tout au long de l'exécution du Contrat. En cas de manquement par la société dédiée à l'une de ses obligations au titre du présent Contrat, le candidat retenu se porte garant de la prompte et complète exécution des obligations définies par le Contrat.

ARTICLE 16. : RESPECT DES PRINCIPES FONDAMENTAUX DU SERVICE DELEGUE

Conformément aux principes généraux d'exploitation et au titre de l'exploitation, le Délégué s'engage, dans le cadre des obligations du présent Contrat de gestion déléguée à :

- Assurer le bon fonctionnement du service délégué ;
- Exploiter à ses frais et risques l'ensemble des équipements et ouvrages de la présente Délégation ;
- Effectuer une surveillance régulière et systématique du service, en vue de limiter la fréquence et la durée des arrêts éventuels tout en assurant la meilleure qualité de service possible ;
- Assumer d'une manière permanente, la responsabilité de l'entretien, de la réparation et du renouvellement des biens de la gestion déléguée ;
- Assurer le service conformément aux prescriptions contractuelles et dans tous les cas dans le respect des normes et lois en vigueur ;
- Prendre en charge dans le cadre du Contrat et traiter toute conséquence ou nuisance pouvant résulter de l'exploitation du service délégué ;
- Adapter le service délégué aux exigences nouvelles de l'intérêt général, chaque fois que nécessaire et dans des délais techniquement raisonnables ;
- Verser au Délégué les redevances prévues au Contrat.

ARTICLE 17. : RISQUES ET PERILS

Le Délégué supporte toutes les charges nécessaires à l'exploitation du service délégué et ce dans le cadre du Contrat. Il assure la Gestion Déléguée à ses risques et périls, en bon père de famille et sous sa seule responsabilité, conformément à l'Article 24 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public.

Il supportera en outre, sauf recours contre qui de droit mais sans recours contre le Délégué, toutes les indemnités qui pourraient être dues à des tiers, à la suite ou du fait de l'exploitation du service délégué ou de l'entretien des installations ou du matériel s'y rapportant.

ARTICLE 18. : CONTINUITÉ DU SERVICE

Durant toute la durée de la Délégation, le Délégué doit assurer, sauf en cas de force majeure ou de faits qui ne lui sont pas imputables, le fonctionnement permanent et continu du service délégué, quelles que soient les circonstances, sous peine de supporter tous les frais engagés par le Délégué pour faire assurer provisoirement ce Service.

Le fait de grève ne constitue pas un cas de force majeure, à l'exception de la grève d'origine nationale ou locale, sans lien avec les actes de gestion du Délégué.

En cas d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, qu'elle soit normale ou anticipée, le Délégrant a le droit, sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité ou à compensation pour le Délégataire, de prendre, durant les six (06) derniers mois de la gestion déléguée, toutes les mesures pour assurer la continuité du service délégué et, notamment, toutes mesures utiles pour faciliter le passage du Contrat de la gestion déléguée au nouveau régime d'exploitation, et ce à la charge du Délégataire.

ARTICLE 19. : CESSIION DU CONTRAT DE LA GESTION DELEGUEE

Sous peine de résiliation immédiate du Contrat, la cession du Contrat de la Gestion Déléguée est interdite qu'elle soit partielle ou totale et ce, conformément à l'Article 11 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du service public.

Le Délégataire doit gérer et exploiter lui-même le service délégué. Il ne peut, sous peine de déchéance, céder partiellement ou totalement les droits nés de la présente convention ou substituer un tiers pour l'exercice partiel ou total des attributions ou des compétences qui lui incombent au titre du Contrat.

ARTICLE 20. : RESPECT DES DISPOSITIONS LEGISLATIVES ET REGLEMENTAIRES

Le Délégataire est tenu de se conformer, pendant toute la durée du Contrat à la législation et à la réglementation en vigueur, notamment, le droit du travail, les règles comptables et fiscales applicables, les dispositions concernant la gestion des déchets et à leur élimination, sans que cette liste soit limitative, les dispositions concernant le domaine public et les travaux publics, la défense nationale, la santé et la salubrité publique, l'environnement, la voirie et la sécurité des biens et des personnes.

Le Délégataire est tenu pendant toute la durée du Contrat de se conformer aux normes qui lui sont édictées. Il ne peut invoquer aucun changement ou modification des dispositions législatives ou réglementaires en vigueur lors de la prise d'effet du Contrat pour s'exonérer de l'une quelconque des obligations qui lui incombent en vertu de celui-ci.

A cet effet, le Délégataire a l'obligation d'adapter l'exploitation du service délégué, et les biens affectés à ce service, à ces nouvelles dispositions et normes, dans le respect du principe d'adaptabilité.

ARTICLE 21. : CONNAISSANCE DES LIEUX ET DES DIFFICULTES DU SERVICE

Le Délégataire est réputé :

- Avoir pris ses dispositions pour se procurer sous sa propre responsabilité toutes les données et renseignements qui lui ont permis la définition de sa rémunération et des prestations proposés dans son offre et arrêtées dans le contrat ;
- Avoir pris pleine connaissance de l'ensemble des prestations demandées par le Délégrant dans le présent contrat ;
- Avoir apprécié les difficultés de toute nature résultant du Service délégué et avoir évalué les difficultés et les conditions de travail ;
- Avoir apprécié tous les points susceptibles de contestations et n'avoir rien laissé au hasard pour déterminer sa rémunération ;
- Avoir examiné le service de collecte des déchets et de nettoyage ainsi que les modes d'évacuation et avoir apprécié la nature et l'état des véhicules existants.

Le Délégataire ne peut élever aucune réclamation ni demander d'indemnité au cas où il estimerait qu'il aurait subi une perte par manque de renseignements.

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT EL KEBIR, BARR. BOUJELAK APPT N° 004, DEUXIEME ETAGE
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 22. : OBLIGATIONS GENERALES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE

Le Délégué garantit qu'il est en mesure de réaliser en bon professionnel toutes les prestations décrites dans son offre et prévues dans le contrat. Il se déclare libre de toute restriction légale et de toute obligation envers des tiers qui pourraient restreindre en tout ou partie l'exécution de ses obligations.

Le Délégué s'engage à mettre en œuvre tous les moyens nécessaires et le personnel ayant les qualités et les compétences professionnelles requises pour accomplir les tâches prévues aux termes des présentes et dans les délais prévus.

Si des véhicules sont définitivement déclassés durant l'exécution du Contrat, le Délégué est tenu d'assurer leur remplacement par des véhicules neufs, ces derniers seront évalués en cas de fin normale ou anticipée du présent Contrat à la Valeur nette Contractuelle du véhicule remplacé.

Le Délégué se conformera aux ordres de service du Délégué. Lorsque le Délégué estime que les prescriptions d'un ordre de service dépassent les obligations de la présente convention, il doit, sous peine de forclusion, en présenter l'observation écrite au Délégué dans un délai (maximal ou impératif) de quinze (15) jours. Cette réclamation suspend l'exécution de l'ordre de service jusqu'à ce qu'un accord soit intervenu entre les Parties, dans un délai qui ne pourra, sauf accord des deux parties excéder quinze (15) jours.

Le délégué, à la demande du Délégué, fournira les informations comptables et financières, relatives à la réalisation de ses activités conformément à l'article ci-après. Il facilitera les visites de contrôle de son matériel par le Délégué et donnera libre accès à ses locaux aux agents qualifiés par le Délégué.

Il est également tenu de relever les compteurs des véhicules et de les consigner sur le carnet de bord desdits véhicules ; il consignera sur un carnet, dont le modèle aura été approuvé préalablement par le Délégué les informations afférentes aux déchets évacués à la décharge. Il donne à cet effet libre accès à ses garages, ateliers et magasins aux agents qualifiés du Délégué.

En dehors des missions qui lui sont confiées par la présente convention, le Délégué ne sera en aucune façon autorisé à se substituer au Délégué dans ses relations avec les tiers ou dans le fonctionnement des services du Délégué. Le Délégué se bornera à donner des conseils. Il appartiendra au Délégué de transformer ces conseils à sa convenance en décisions ou en ordres d'exécution.

Le Délégué tiendra Le Délégué constamment informé des relations qu'il aura à conclure avec des tiers pour l'accomplissement de ses missions, le Délégué pourra prendre connaissance à tout moment des correspondances adressées aux tiers.

Le Délégué prend la responsabilité des prestations qui lui sont confiées conformément aux usages et aux coutumes de la profession et aux dispositions de la loi, de la jurisprudence.

Pendant la durée de la convention, le Délégué est seul responsable à l'égard des tiers des conséquences dommageables des actes du personnel de propreté placé sous sa subordination et de l'usage du matériel utilisé. Il garantit Le Délégué contre tout recours, il contracte, à ses frais, toutes assurances utiles, notamment pour se garantir de toute indemnité à laquelle l'exposera l'exploitation du service de propreté.

En cas d'interruption du service, même partielle, le Délégué doit aviser le Délégué dans les délais les plus courts, au plus tard dans les 2 heures de du début de cette interruption, et prendre en accord avec lui les mesures nécessaires pour y remédier.

Tout véhicule ou engins accidenté ou mis hors d'état de fonctionner pendant le service est à remplacer par le Délégué dans les 2 heures qui suivent par un autre véhicule similaire Délégué pour éviter toute interruption du service.

Le Délégué est dans l'obligation d'assurer le fonctionnement permanent, continu et régulier des Services Délégés. Cette obligation est complétée par :

- S'agissant des biens de retour, l'obligation permanente d'entretien de ces biens en parfait et bon état et l'obligation de renouvellement de ces biens selon les modalités précisées dans le Contrat ;
- S'agissant des biens de reprise, l'obligation d'entretien suffisant ainsi que de remplacement éventuel de ces biens, afin de permettre l'exercice effectif, par le Délégué, de son droit de reprise à l'expiration normale ou anticipée du Contrat de Gestion Délégée.

ARTICLE 23. : ASSURANCES

Dès l'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée et pour toute sa durée, le Délégué a l'obligation de couvrir par des polices d'assurances, régulièrement souscrites, sa responsabilité civile et les risques qui peuvent découler de ses activités professionnelles, et d'une manière générale de l'accomplissement des différentes prestations prévues au titre de la présente convention.

Le Délégué sera tenu de couvrir sa responsabilité civile tant au titre des travaux que de l'exploitation, et notamment le risque d'atteinte à l'environnement, par des polices d'assurance dont il donnera connaissance au Délégué ; il s'engagera à en payer régulièrement les primes, et en justifiera au Délégué dans son rapport annuel qui devra comprendre une copie des attestations d'assurance contractées.

Il devra notamment souscrire :

- Une police d'assurance tous risques chantier à hauteur de la valeur des ouvrages construits pour les dommages aux ouvrages et incluant un volet responsabilité civile travaux ;
- Une police unique de chantier garantissant les ouvrages et l'ensemble des intervenants à la construction ;
- Une police d'assurance dommages (couvrant notamment les risques d'incendie et de dégât des eaux, dommages aux tiers) concernant les biens de la délégation (biens de retour, biens de reprise) à hauteur de leur valeur de remplacement.

Le Délégué fournira les attestations d'assurance correspondantes dans le mois suivant la signature du Contrat de gestion déléguée et en tout état de cause avant la mise en vigueur du Contrat et à chaque sollicitation du Délégué.

Pendant toute la durée du contrat, le Délégué est le seul responsable à l'égard des tiers, des conséquences ou dommages occasionnés par l'exécution des prestations prévues au contrat. Il est précisé ici qu'en cas d'introduction de déchets dangereux ou non-conformes dans les installations, le Délégué est seul responsable des préjudices sur les installations, le personnel ou l'environnement, dès lors que ces déchets ont été réceptionnés et n'ont pas fait l'objet de refus ou de déclassement.

Le Délégué s'assurera que les indemnités d'assurance en cas de survenance de sinistres affectant les biens de la délégation sont au moins égales au coût de reconstruction ou de remplacement desdits biens.

Le Délégué s'engage à effectuer les indemnités mentionnées au présent article, de façon exclusive et prioritaire, à la reconstruction ou au remplacement des biens affectés par les sinistres.

Le Délégué s'engage à faire nommer le Délégué comme coassurée au titre des polices d'assurances stipulées dans cet article.

Le Délégué adressera chaque année au Déléguant la justification du paiement des primes ainsi souscrites et notifiera, et fera obligation à son assureur de notifier au Déléguant, toute résiliation ou modification des conditions de garantie étant entendu que le Déléguant se réserve la possibilité de juger les nouvelles garanties insuffisantes et d'en exiger de nouvelles.

Le Délégué renoncera et fera renoncer ses assureurs à tout recours à l'encontre du Déléguant. De manière générale le Délégué garantit le Déléguant contre tout recours.

Le délégué doit informer immédiatement le Déléguant de tout accident survenu sur le périmètre de la gestion déléguée, au-delà de 24 heures de non-information, le Déléguant se réserve le droit d'appliquer les dispositions prévues par l'Article 63 de la Convention.

Le Délégué est tenu de présenter une fois par an au Déléguant les pièces justifiant le paiement des primes d'assurance et ce pendant toute la durée du contrat.

ARTICLE 24. : SOUS-TRAITANCE

Le délégué ne peut substituer un ou plusieurs sous-traitants pour l'exécution de certaines prestations, ni contracter une association, sans l'accord préalable et écrit du déléguant.

Le délégué ne peut en aucun cas sous-traiter l'une des activités principales objet de la présente convention (collecte des déchets ménagers, nettoyage et évacuation de ces déchets).

En dehors de ceux figurant sur la liste des sous-traitants présentée par le Délégué dans son offre et approuvée par le Déléguant, le Délégué ne peut, sous peine de déchéance, se faire substituer par un ou plusieurs sous-traitants pour l'exécution des prestations qui relèvent de sa spécialité et qui lui sont confiées en raison de son expérience spécifique et de ses moyens, sans l'accord préalable du Déléguant.

Même après accord du Déléguant, le Délégué est tenu d'imposer aux sous-traitants des obligations telles que l'application des clauses de la présente convention reste assurée.

Dans tous les cas, un mois avant le démarrage des prestations objet d'une sous-traitance, le Délégué devra soumettre à l'avis du Déléguant et obtenir son accord sur les points suivants :

- Les noms, qualités et références du sous-traitant ;
- La nature et la durée des prestations objet de la sous-traitance
- Le programme proposé ;
- Le devis correspondant aux prestations, tel qu'établi par le sous-traitant.

Le Déléguant pourra récuser ou refuser le ou les sous-traitants proposés par le délégué sans avoir à justifier ni à motiver sa décision.

Les prestations qui seraient sous-traitées sans l'accord préalable du déléguant ne seront pas payées au délégué et ce dernier ne pourra en aucun cas élever aucune contestation ni réclamation en vue de leur règlement.

Le non-respect de ces obligations, autorise le déléguant à prononcer la déchéance du délégué sans préjudice aux sanctions que le déléguant serait en droit de prendre.

La responsabilité du Délégué n'est en aucun cas dérogée du fait de la sous-traitance, et reste entière.

ARTICLE 25. : PREROGATIVES DU DELEGATAIRE ET CONDITIONS D'EXECUTION DES TRAVAUX

Sous réserve du respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, le Délégué dispose pour la réalisation des travaux prévus éventuellement par le Contrat, par délégation du Déléguant, de

l'ensemble des prérogatives et des compétences prévues par les dispositions législatives et réglementaires en vigueur. Ces compétences s'exercent dans les seuls cas où elles sont nécessaires à la réalisation des travaux qu'il exécute au titre du Contrat, ainsi que pour l'exploitation des équipements et des ouvrages qui résultent de ces travaux.

Les parties conviennent que le Délégué ne peut exercer les prérogatives et les compétences, mentionnées au paragraphe précédent, qu'à la condition qu'il respecte l'ensemble des dispositions législatives et réglementaires ainsi que les règles de procédure applicables en la matière et celles spécialement édictées par le Délégué à l'occasion de la réalisation d'équipements ou d'ouvrages particuliers.

En outre, le Délégué doit préalablement informer tout propriétaire de l'élagage, de l'ébranchage ou de l'abattage des arbres et arbustes situés sur son terrain et, plus généralement, de toute atteinte ou restriction au droit de propriété.

Le Délégué s'engage à indemniser les particuliers, conformément aux dispositions du droit commun en la matière, du préjudice dont ils ont à souffrir à la suite de la réalisation de travaux mis à la charge du Délégué par le Contrat.

ARTICLE 26. : PASSATION DES MARCHES

Les marchés de travaux, de fournitures et de prestations de services passés au titre du présent contrat sont conclus par le délégué après mise en concurrence dans les conditions définies par un règlement des marchés établi par le délégué et validé par le délégant dans les trois mois suivant la date d'entrée en vigueur du contrat.

ARTICLE 27. : MOYENS EN LOCAUX

Le Délégué élira domicile, pour toute la durée de la convention à la commune de Ksar El Kebir et il devra disposer des locaux administratifs et techniques nécessaires à l'exercice de son activité incluant :

- Les locaux administratifs comprenant les bureaux de la Direction de l'entreprise ;
- Les locaux destinés à accueillir le personnel et comportant les installations sanitaires conformes aux prescriptions réglementaires ainsi que tous locaux tels que la salle de travail et autres, tels que ceux prescrits par la législation en vigueur ;
- Les locaux nécessaires à la remise et au garage des véhicules et matériels ;
- Les locaux et ateliers nécessaires à la maintenance des véhicules et matériels.

L'ensemble de ces locaux doit respecter la législation en vigueur et principalement les prescriptions requises en matière de sécurité.

Le Délégué fournira la liste détaillée des locaux qu'il entend utiliser.

Chaque local fera l'objet d'une fiche descriptive indiquant son adresse, sa surface et ses équipements. Ces fiches seront annexées au contrat.

Les agents qualifiés du Délégué auront libre accès à ces locaux.

Les frais afférents aux locaux, y compris les frais d'assurance, seront à la charge du Délégué.

CHAPITRE4: DISPOSITIONS DES MOYENS EN PERSONNEL

L'exploitation du service délégué prévu dans le cadre de la présente convention est assurée par le personnel du Délégataire, avec les effectifs qualifiés nécessaires pour assurer le fonctionnement normal du service délégué.

Le personnel exerce ses fonctions sous la seule responsabilité du Délégataire, laquelle est assortie de l'obligation de répondre de tous les actes que ce personnel accomplit dans l'exercice de ses fonctions.

Le Délégataire s'engage à doter l'ensemble de son personnel d'un statut régissant son recrutement, sa carrière et sa discipline au sein de la société délégataire, conformément à la législation du travail.

Les contrôles périodiques des installations par des organismes agréés et spécialisés qui découlent de cette législation sont à la charge du Délégataire sans que cela ne fasse l'objet d'aucune réclamation du Délégataire.

Afin de garantir une gestion harmonieuse des ressources humaines, le Délégataire devra prendre en considération l'amélioration des conditions de vie de l'ensemble de son personnel par la mise en œuvre de moyens de motivation.

ARTICLE 28. : PERSONNEL DE LA GESTION DELEGUEE

Au sens du présent Contrat, il faut entendre par "personnel de la gestion déléguée" tout le personnel affecté au service comprenant à la fois le personnel communal éventuellement mis à la disposition du délégataire, le personnel de l'ex-délégation à reprendre par le délégataire et le personnel complémentaire à recruter par le délégataire.

28.1. Personnel communal mis à la disposition du délégataire

Dans le cadre du présent contrat, le délégant ne mettra aucune personne communale dédiée au service de propreté à la disposition du délégataire.

28.2. Personnel du délégataire

Le Délégataire doit reprendre, aux mêmes conditions contractuelles et avec le maintien des droits acquis, le personnel des anciens Délégataires, affecté au service et remplissant les conditions et les qualifications nécessaires.

La reprise du personnel d'exécution de l'ex-délégation se fera sur la base d'un procès-verbal de passation de consignes établi et signé conjointement entre l'ex-délégataire et le nouveau délégataire.

Les listes du personnel à reprendre ainsi que notamment leurs salaires de base, primes, date d'embauche, affectation, etc., sont données en Annexe 5.

Le Délégataire est tenu de disposer, en nombre suffisant avec les effectifs qualifiés, d'un personnel permanent apte à assurer le fonctionnement normal du service délégué et la continuité du Service Délégué.

Il incombe au délégataire de compléter l'effectif du personnel repris de l'ex-délégation par un personnel qualifié en nombre suffisant pour assurer toutes les prestations objet de la présente convention.

Le personnel sera recruté par le délégataire conformément aux dispositions du Code du travail et des textes réglementaires pris pour son application.

ARTICLE 29. : ENCADREMENT DU PERSONNEL

Le Délégataire s'engage à assurer un encadrement efficace de l'ensemble du personnel affecté au service et dont l'action portera principalement sur :

- Le respect des horaires ;
- La surveillance du personnel et le respect des consignes de travail ;

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

- La surveillance des tenues et EPI du personnel ;
- La surveillance de l'exécution des prestations de collecte et de nettoyage ;
- La prise de contact avec le Délégué, autant que nécessaire, par le responsable de l'exploitation.
- Etc.

A cet égard, le Délégué s'engage à :

- Se doter du personnel d'encadrement qualifié ayant une expérience suffisante de plusieurs années en matière de gestion des déchets ménagers et assimilés, pour la direction des équipes en place et le maniement du matériel et autre dispositif utilisé pour l'exécution performante du service.
- Se doter du personnel techniquement qualifié et opérationnel pour assurer, à tout moment, la maintenance et la réparation des véhicules et matériels d'exploitation.
- Se doter de responsables ayant acquis une expérience suffisante en matière de gestion déléguée des services publics, objet de la présente Convention.
- Privilégier l'embauche du personnel marocain disposant des qualifications et des compétences requises ;
- Avoir sur les lieux un représentant responsable, pouvant répondre pour lui et à qui peuvent être notifiées toutes les informations et prescriptions émanant du Délégué ;
- Etablir un programme annuel de formation du personnel dont copie devra être adressée au Délégué.
- Fournir l'organigramme d'exploitation du Service délégué. Il précisera les niveaux de formation du personnel. Le Délégué précisera les missions qui sont dévolues aux différents agents.

Sauf demande de la part du Délégué, aucun changement ne sera apporté au personnel composant l'équipe proposée dans l'offre technique du Délégué. Si, pour des raisons indépendantes de la volonté du Délégué, il s'avère nécessaire de remplacer un des membres du personnel, celui-ci fournira une personne de qualification égale ou supérieure avec à l'appui les justificatifs (CV, diplômes, attestations, etc.) et le soumettra à l'approbation préalable du Délégué.

En cas de manquement aux dispositions décrites dans le présent article, le délégué sera soumis aux pénalités prévues à l'article 64 de la Convention.

1- Personnel d'encadrement et d'administration :

Fonction	Nbre	Secteur et lieu d'intervention	Responsabilités et missions
Directeur Régional	1	KSAR EL KEBIR (Ponctuel)	Gestion administrative de l'exploitation de KSAR EL KEBIR
Directeur d'Exploitation	1	KSAR EL KEBIR (Permanent)	Gestion financière et technique d'exploitation de KSAR EL KEBIR
Responsable d'exploitation (Collecte+ Nettoyement)	1	KSAR EL KEBIR (Permanent)	Gestion du service collecte et nettoyage (personnel et matériel)
Chef de service	1	KSAR EL KEBIR (Permanent)	Gestion du service collecte et nettoyage (personnel et matériel)
Responsable des Ressources Humaines	1	KSAR EL KEBIR (PERMANENT)	Gestion des Ressources Humaines se relatant à l'Exploitation
Ingénieur d'Exploitation	1	KSAR EL KEBIR (Ponctuel)	Optimisation des prestations
Technicien d'exploitation	1	KSAR EL KEBIR (Ponctuel)	Optimisation des prestations
Secrétaire	1	Assistance Direction KSAR EL KEBIR (Permanente)	Gestion administrative, correspondance, rapports, planning...
Chef de Parc	1	Collecte/ Nettoyement KSAR EL KEBIR (Permanent)	Entretien du parc engins et matériel d'exploitation de KSAR EL KEBIR

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

Surveillants Collecte/Nettoiemnt	07	Collecte/nettoiemnt KSAR EL KEBIR (Permanent)	Contrôle d'exécution des travaux de collecte des déchets ET nettoiemnt
RESPONSABLE DE FORMATION	1	FORMATION KSAR EL KEBIR (Ponctuel)	FORMATION DU PERSONNEL D'EXECUTION
Responsable CONTROLE QUALITE ET SECURITE	1	Contrôle qualité, Communication & sensibilisation KSAR EL KEBIR (Permanent)	Communication & sensibilisation, qualité des prestations et sécurité dans l'exécution
Infirmier	1	SUIVI SANITAIRE KSAR EL KEBIR (Permanent)	Suivi sanitaire

2- Personnel d'exploitation

Fonction	Nb	Missions	Responsabilités
Chauffeurs	24	Conduite d'engins de Collecte des déchets ménagers et assimilés, encombrants Et engins de nettoiemnt	Chef d'équipe, il veille sur le respect et exécution et du suivi des consignes et procédures de collecte et de nettoiemnt
Collecteurs	42	Collecte des déchets ménagers et assimilés, encombrants	Exécution de la collecte en bac et en vrac
Balayeurs	70	Exécution de nettoiemnt des voies et places publiques	Exécution de nettoiemnt des voies et places publiques
Agent de propreté : <i>Renfort en Haute Saison</i>	15	Renfort dans l'Exécution des prestations en haute saison	Renfort dans l'Exécution des prestations de propreté en haute saison
Equipe d'atelier mécanique Et Autres	11	Entretien et réparation des Véhicules et engins	Mettre tout le temps le Parc auto opérationnel

ARTICLE 30. : RECAPITULATIF DE L'EFFECTIF DU PERSONNEL

Le délégataire s'engage à affecter au service délégué pendant toute la durée du contrat de gestion déléguée, au minimum l'effectif du personnel suivant :

Effectif du personnel par catégorie	Nombre						
	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5	Année6	Année7
Personnel du délégataire							
Personnel d'encadrement	19	19	19	19	19	19	19
Personnel d'exploitation	162	162	162	162	162	162	162
Personnel communal							
Personnel d'encadrement							
Personnel d'exploitation							
TOTAL EFFECTIF	181						

ARTICLE 31. : SORT DU PERSONNEL EN CAS DE CESSATION DU CONTRAT

En cas de déchéance, de résiliation, de rachat ou à l'expiration normale ou anticipé de la Gestion Déléguée, le Délégataire restera redevable à l'égard du personnel de tous les droits lui revenant conformément à la législation du travail et au droit des sociétés.

Le Délégataire, s'engage expressément à tenir le Délégant indemne de toute conséquence notamment financière vis-à-vis de ce personnel, en supportant l'ensemble des coûts pouvant découler d'une telle situation.

Il s'engage à intervenir dans toute procédure qui viendrait à être engagée contre le Délégant dans ce cadre et à se substituer au Délégant dans le paiement de toute somme à laquelle il serait condamnée au profit d'un salarié du Délégataire pour ces faits.

Néanmoins :

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

- En cas de fin anticipée du Contrat quelle qu'en soit la cause, le Délégrant et le Délégataire conviennent de se rapprocher pour examiner la situation du personnel affecté au service ;
- En cas d'extinction normale du contrat, le Délégrant s'engage, et dans l'hypothèse d'un nouvel appel d'offre portant sur la gestion Déléguée, à y insérer l'obligation pour le futur Délégataire d'embaucher ce personnel sous réserve que les conditions de rémunération dudit personnel soient cohérentes avec les qualifications, la formation et les responsabilités de chacun d'entre eux, et ce pour satisfaire les dispositions de l'article 19 du code du travail.

Dans tous les cas, le délégataire doit remettre au délégant, avant le démarrage du service les dossiers physiques et les contrats de travail de l'ensemble du personnel qui sera repris par le nouveau délégataire. Cette opération s'effectuera sous la supervision du délégant.

En tout état de cause, le Délégataire devra gérer le service délégué en « bon père de famille ».

ARTICLE 32. : HYGIENE ET SECURITE DU TRAVAIL

Il appartient au Délégataire, de faire respecter à l'ensemble du personnel de la gestion déléguée, les règles d'hygiène, de sécurité et de santé en vigueur. Il est rappelé que le Délégataire doit tout mettre en œuvre pour que la sécurité et la santé soient toujours intégrées dans l'exécution de toutes ses tâches.

CHAPITRES: MOYENS MATERIELS

ARTICLE 33. : MATERIEL, VEHICULES ET ENGINs EXISTANTS APPARTENANT AU DELEGANT A ACQUERIR PAR LE DELEGATAIRE

Dans le cadre du présent contrat, la commune de Ksar El Kebir ne cédera aucun matériel au délégataire.

ARTICLE 34. : MATERIEL, ENGINs, VEHICULES ET EQUIPEMENTS A APPORTER PAR LE DELEGATAIRE

Conformément à son offre technique, le Délégataire s'engage à mettre en service le matériel neuf précisé dans le tableau ci-dessous et dont la consistance et la capacité sont détaillées dans l'annexe 2 relatif au programme d'investissement, au plus tard six (6) mois à compter de la date de mise en vigueur du contrat.

Toutefois, durant la période transitoire, le délégataire est tenu d'assurer les prestations, objet de la présente convention avec ses propres moyens ou de location.

1- Matériel neuf à apporter par le Délégataire à la date d'entrée en vigueur du contrat :

TYPE DE MATERIEL	Quantité	Valeur d'acquisition unitaire (Montant en HT)	Valeur totale (Montant en HT)
1. Matériel de Conteneurisation			
COLONNES AERIENNES 2M3	40	12 500	500 000
COLONNES ENTERRES 4M3	4	80 000	320 000
Aménagement des points DES SYSTÈME DE BACS ENTERREES A 4 EMBLACEMENT	6	160 000	960 000
ABRIS POUR BACS	20	3 000	60 000
BACS 1100L PEHD	20	2 500	50 000
Conteneurs 660 L	500	1 000	500 000
Conteneurs 360 L	700	700	490 000
Conteneurs 240 L	250	400	100 000
Bacs 660L pour les grands Producteurs	80	1000	80 000
Bacs 360l pour les Grands Producteurs	80	700	56 000
Corbeilles à papier	500	600	300 000
Camion lave conteneurs	2	500 000	1 000 000

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

2. Matériel de Collecte			
Camion Benne tasseuse de 18 m ³ CHASSIS FORD 25 T	2	1 130 000	2 260 000
Camion Benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	6	670 000	4 020 000
Camion Benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	3	480 000	1 440 000
Camion entrepreneur 10M ³ Equipé de Grue et de Grappin (Châssis Marque : FORD 18 T)	2	910 000	1 820 000
Mobylettes	4	6 500	26 000
3. Matériel de Nettoyement			
Chariots de Balayage	70	1 250	87 500
Mobylettes	5	6 500	32 500
BENNE SATELLITE 5M3	2	290 000	580 000
TRI-CYCLE BALAYEUR	10	5 000	50 000
Tractopelle CASE	1	700 000	700 000
Tractopelle dur Chenille	1	700 000	700 000
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	4	80 000	320 000
Broyeur de déchets verts	1	75 000	75 000
Désherbeur Mécanique	1	40 000	40 000
DEBROUSSAILLEUSE	5	8 500	42 500
CAMION LAVEUSE MECANIQUE HAUTE PRESSION 4M3 SUR CHASSIS MITSUBISHI 8,5T	1	500 000	500 000
DEPOTS DE BALAYAGE : 20pieds	3	15 000	45 000
Balayeuse mecanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1	1 000 000	1 000 000
4. AUTRES MATERIELS			
Véhicules de service	4	90 000	360 000
Petit Outillage Atelier	1	40 000	40 000
Grand Outillage Atelier	1	80 000	80 000
Application Informatique Mobile pour Gestion des Réclamations et Communication avec les usagers	1	170 000	170 000
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques Exploitation	1	80 000	80 000
Moyens logistiques cellule de contrôle :	1	382 400	382 400
Système GPS	25	2 000	50 000
FRAIS D'AMENAGEMENT DES LOCAUX : PARC ADMINISTRATION ET ATELIER	1	1 100 000	1 100 000,00
			20 416 900,00

2-Tableau récapitulatif du matériel neuf à mettre en service pour chaque année et pendant toute de la durée du contrat :

TYPE DE MATERIEL	Quantité	Valeur (en Dinars Algériens)	Valeur (en Euros)	MATERIEL A APPORTER ET/OU RENOUEVER LE LONG DU CONTRAT							
				1	2	3	4	5	6	7	
1. Matériel de Conteneurisation											
COLONNES AERIENNES 2M3	40	12 500	500 000	40	20	20	20	20	20	20	20
COLONNES ENTERRES 4M3	4	80 000	320 000	4	1	1	1	1	1	1	1
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERRES A 4 EMBLACEMENT	6	160 000	960 000	6	2	2	2	2	2	2	2
ABRIS POUR BACS	20	3 000	60 000	20	5	5	5	5	5	5	5
BACS 1100L PEHD	20	2 500	50 000	20	10	10	10	10	10	10	10
Conteneurs 660 L	500	1 000	500 000	500	210	210	210	210	210	210	210
Conteneurs 360 L	700	700	490 000	700	300	300	300	300	300	300	300
Conteneurs 240 L	250	400	100 000	250	100	100	100	100	100	100	100
Bacs 660L pour les grands Producteurs	80	1000	80 000	80	20	20	20	20	20	20	20
Bacs 360L pour les grands Producteurs	80	700	56 000	80	40	40	40	40	40	40	40
Corbeilles à papier	500	600	300 000	500							
Camion lave conteneurs	2	500 000	1 000 000	2							
2. Matériel de Collecte											
Camion Benne tasseuse de 18 m ³ CHASSIS FORD 25 T	2	1 130 000	2 260 000	2	1	2	3	4	5	6	7
Camion Benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	6	670 000	4 020 000	6							
Camion Benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	3	480 000	1 440 000	3				2		1	
Camion entrepreneur 10M ³ Equipée de Grue et de Grappin (Chassis Marque : FORD 18 T)	2	910 000	1 820 000	2							
Mobylettes	4	6 500	26 000	4				4			
3. Matériel de Nettoyement											
Charlots de Balayage	70	1 250	87 500	70	1	2	3	4	5	6	7
Mobylettes	5	6 500	32 500	5				70			
BENNE SATELLITE SM3	2	290 000	580 000	2				5			
TRI-CYCLE BALAYEUR	10	5 000	50 000	10							
Tractopelle CASE	1	700 000	700 000	1							
Tractopelle dur Chenille	1	700 000	700 000	1							
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	4	80 000	320 000	4							
Broyeur de déchets verts	1	75 000	75 000	1				4			
Désherbeur Mécanique	1	40 000	40 000	1							



CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

	5	8 500	42 500	5	5	5	5	5	5
DEBROUSSAILLEUSE									
CAMION LAVEUSE MECANIQUE HAUTE PRESSION 4M3 SUR CHASSIS MITSUBISHI 8,5T	1	500 000	500 000	1					
DEPOTS DE BALAYAGE : 20pieds	3	15 000	45 000	3					
Balayeuse mécanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1	1 000 000	1 000 000	1					
4. AUTRES MATERIELS									
Véhicules de service	4	90 000	360 000	4					
Petit Outillage Atelier	1	40 000	40 000	1					
Grand Outillage Atelier	1	80 000	80 000	1					
Application Informatique Mobile pour Gestion des Réclamations et Communication avec les usagers	1	170 000	170 000	1					
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques	1	80 000	80 000	1					
Exploitation									
Moyens logistiques cellule de contrôle :	1	382 400	382 400	1					
Système GPS	25	2 000	50 000	25			2		1
FRAIS D'AMENAGEMENT DES LOCAUX : PARC ADMINISTRATION ET ATELIER	1	1 100 000	1 100 000,00	1					
			20 416 900,00						

OZONE KSAR EL KEBIR
 ARRONDISSEMENT EL KEBIR, BORD BOUKHAL, APY 1° 25', DEUXIEME ETAGE,
 KSAR EL KEBIR

3. Matériel, engins et véhicules à renouveler par le délégataire

DUREE DE VIE	PROGRAMME DE RENOUELEMENT DU MATERIEL													
	2		3		4		5		6		7			
	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT		
1. Matériel de Conteneurisation														
COLONNES AERIENNES 2M3	7	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	
COLONNES AERIENNES 4M3	7	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERRES A 4 EMBLEMENT	7	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	
ABRIS POUR BACS	7	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	
BACS 1100L PEHD	3	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	
Conteneurs 660 L	3	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	
Conteneurs 360 L	3	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	
Conteneurs 240 L	3	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	
Bacs 660L pour les grands Producteurs	3	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	
Bacs 360L pour les Grands Producteurs	3	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	
Corbeilles à papier	5		0		0		500	300000		0		40	28000	
2. Matériel de Collecte														
Camion Benne tasseuse de 14 m³	7													
CHASSIS FORD 18 T	7							0				1	670000	
Camion Benne tasseuse de 7 m³	7						2	960000						
CHASSIS MITSUBISHI 9,5 T	3						4	26000						
Mobylettes														
3. Matériel de Nettoyement														
Chariots de Balayage	7													
Mobylettes	3													
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	3													
DEBROUSSAILLEUSE	3													
4. AUTRES MATERIELS														
Système GPS	7													
			1 198 000,00		1 198 000,00		2	4000		2 970 500,00		1 198 000,00	1 870 000,00	1 198 000,00

ZONE KSAR EL KEBIR
 S.P.S. DE GESTION DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES
 KSAR EL KEBIR

Il y a lieu de noter que toute acquisition ou renouvellement du matériel, durant la durée du contrat, doit être faite dans les trois (3) premiers mois de l'année considérée.

4-Autre investissement à apporter par le délégataire
(Voir Tableaux ci-dessus)

ARTICLE 35. : CONDITIONS IMPOSEES AU MATERIEL DU DELEGATAIRE

Au sens du présent contrat, il est entendu par le terme « matériel du Délégataire » tout le matériel affecté aux services de collecte et de nettoyage, comportant :

- Le matériel du Délégrant acquis par le Délégataire ;
- Le matériel neuf apporté par le Délégataire.

Le Délégataire devra disposer :

- D'engins mécaniques nécessaires à l'exécution de la mission en nombre, capacité et performance suffisante permettant d'assurer, le balayage manuel et mécanique des rues, places et trottoirs ainsi que la collecte des déchets ménagers, le transport du personnel, le transport des résidus ménagers, le nettoyage, etc ;
- De véhicules nécessaires au vidage des corbeilles à papier, bornes de propreté et similaires ;
- Des moyens nécessaires au désherbage, débroussaillage, nettoyage des déjections des animaux, des affichages, des graphitages, etc ;
- Du petit matériel indispensable aux opérations de nettoyage tels que balais, pelles, binettes, râteliers, chariots, brouettes, sacs plastiques, etc. permettant une bonne exécution du service.

Cette liste n'est pas limitative, le Délégataire gardant l'initiative et la responsabilité du choix des véhicules et matériels qu'il utilisera, le Délégrant formulera ses avis et réserves quant aux matériels proposés et, notamment, vis à vis du respect des règles de cet article.

Le Délégataire est seul responsable de son matériel, ses véhicules et engins de collecte, de nettoyage et d'évacuation des déchets à la décharge.

Le matériel doit répondre aux exigences suivantes :

- Les véhicules, engins et tous matériel affecté au service doivent être toujours maintenues en parfait état de fonctionnement et de propreté ;
- Les Benches Tasseuses comportent de dispositifs normalisés de lève conteneurs multi standards dits à peigne et à tourillons au standard CE.
- Un soin tout particulier doit être apporté aux niveaux sonores d'une part, à l'hygiène, à la sécurité et à la préservation de l'environnement d'autre part ; les benches se déchargent mécaniquement de telle sorte que les ordures puissent glisser d'elles-mêmes hors de la benne dans une fosse ou sur le sol, sans qu'il soit besoin d'aucune main d'œuvre ; l'intérieur des benches ne doit présenter aucun angle vif, ni aspérité susceptible de retenir les déchets ;
- Les véhicules comportent des dispositifs d'accrochage pour le transport de pelles et de balais.

À tout moment, le Délégrant pourra demander au Délégataire de s'équiper de tout nouveau matériel résultant de l'évolution technologique ou adapté au contexte local. Les modalités de financement de ce matériel seront établies d'un commun accord entre les parties.

ARTICLE 36. : MAINTENANCE DES VEHICULES

La maintenance des véhicules sera assurée par une équipe hautement spécialisée. Le chef de parc sera un mécanicien qui disposera dès le début de la Délégation d'une formation spécifique aux véhicules du

Délégataire et qui assurera, entre autres, la formation des mécaniciens à un entretien de qualité, mais également des chauffeurs à une conduite prudente et respectueuse du véhicule. Le programme de formation de l'ensemble du personnel à la bonne gestion des véhicules fait partie intégrante du SMQ.

L'ingénieur mécanicien et les mécaniciens profiteront également de formations continues et d'évaluations internes à l'entreprise qui les pousseront à accroître leurs compétences dans la gestion performante de parcs de véhicules lourds.

Si le Délégataire ne souhaite pas investir dans une formation continue et conséquente du personnel de maintenance des véhicules, il sous-traitera la maintenance à une entreprise spécialisée agréée par les constructeurs notamment :

- du moteur + châssis pour ces parties des véhicules ;
- de la benne + lève-conteneurs pour ces parties des véhicules.
- de la balayeuse et la laveuse mécaniques.

Le Délégataire n'utilisera que des pièces d'usure et de rechange agréées par le constructeur du véhicule proprement dit, mais également de la benne et du lève-conteneur. Ils respecteront les programmes d'entretiens basés sur les temps de fonctionnement des véhicules. A cette fin, des compteurs horaires de fonctionnement seront opérationnels au sein de chaque véhicule.

L'ensemble des véhicules et engins du Délégataire seront audités à sa charge tous les ans par le fabricant, ou une personne mandatée par lui du véhicule proprement dit (moteur + châssis) qui vérifiera le bon entretien et l'état mécanique des véhicules et remettra un rapport exhaustif sur l'état du véhicule, sa valeur actualisée de remplacement et son espérance de vie (nombre d'heure de travail pouvant encore être assurées par le véhicule sans pannes répétitives).

Le Délégataire est tenu d'adresser au Délégant le rapport d'audit correspondant au mois de janvier de chaque année et ce durant toute la durée du contrat, faute de quoi des pénalités seront appliquées. Le Délégataire doit maintenir les véhicules en bon état de fonctionnement et assurer, à cet effet, toutes les opérations d'entretien, de réparation et de remise en état nécessaires pour quelques causes que ce soit.

Le Délégataire est tenu de présenter ses véhicules et matériels aux différents contrôles techniques.

Les véhicules et matériels sont tenus en parfait état de propreté et ne doivent engendrer aucune nuisance de quelque nature que ce soit à l'environnement.

Les véhicules doivent être lavés quotidiennement après leur service tant intérieurement qu'extérieurement sans entraîner de pollution pour le milieu et le voisinage.

Tous les véhicules du Délégataire doivent être équipés du GPS qui permettra au Délégant et au Délégataire de suivre :

- L'itinéraire des engins ;
- Les temps de marche et d'arrêt ;
- Le respect d'horaire ;
- Le respect du code de la route ;
- Etc.

La fiche technique du type de GPS et de ses fonctionnalités doit être présentée dans l'offre du Délégataire.

ARTICLE 37. : MOYENS EN LIAISON TELEPHONIQUE ET RADIOPHONIQUE

Le Délégataire sera relié au réseau téléphonique, et disposera d'un réseau radiophonique ou similaire.

Les numéros de téléphone seront communiqués au Délégant et diffusés auprès du public.

Le Délégataire devra assurer une permanence téléphonique de jour et pendant toute la durée du contrat.

Les locaux d'exploitation du Délégué disposeront d'une ligne téléphonique directe équipée d'un télécopieur et réservée en permanence au fonctionnement de celui-ci.

ARTICLE 38. : CONSOMMABLES – CARBURANT

Tous les produits consommables et d'entretien sont à la charge du Délégué.

CHAPITRE6: OBLIGATIONS ET RESPONSABILITE DU DELEGANT

ARTICLE 39. : OBLIGATIONS DU DELEGANT

Le Délégué assistera le délégué dans les démarches qu'il pourrait engager auprès de l'administration dans le cadre de l'exercice des prestations relatives au présent Contrat.

Conformément aux dispositions de l'Article 20 de la Loi 54-05, le Délégué doit prendre les mesures nécessaires pour la bonne exécution de la gestion déléguée découlant de ses engagements contractuels, notamment en matière de rémunération.

Le Délégué procédera à toutes les notifications relatives à l'exécution de la présente convention par des ordres et notes de service écrits émanant du Délégué ou toute autre personne dûment habilitée à cet effet.

Le Délégué s'engage à budgéter et à inscrire en priorité les sommes de la présente convention la concernant dans ses comptes administratifs annuels dans la section « Budget de fonctionnement », et ce pendant toute la durée de la présente convention. Il s'engage à rémunérer le Délégué à bonne date, conformément aux modalités de paiement prévues par la présente convention.

Le Délégué s'oblige également à faire ses meilleurs efforts pour protéger le Délégué contre toutes atteintes, de quelque nature que ce soit, portées à l'exercice plein et entier de cette exclusivité à l'intérieur du Périmètre de la délégation et ce, en cas de contestation, jusqu'à règlement de la difficulté.

Le Délégué assistera le Délégué dans les démarches qu'il pourrait engager vis-à-vis de l'Administration dans le cadre de son activité professionnelle, relative au contrat de délégation.

Le Délégué facilitera les recherches effectuées par le personnel du Délégué et de son introduction auprès des services municipaux, subdivisions administratives ou organismes dont la consultation ou la collaboration seraient nécessaires à l'exécution des prestations objet du contrat.

Le Délégué dans la limite de ses prérogatives, fournira au Délégué, à sa demande, les attestations ou certificats pouvant être nécessaires pour accomplir toute formalité légale relative à la situation administrative ou douanière du personnel et du matériel requis pour l'exécution des prestations prévues par le Contrat.

Le Délégué fournira, à la demande du délégué, toutes les pièces administratives relatives au périmètre du contrat (cartes et plans, recensement urbain, calendrier des manifestations programmées, emplacement des souks, foires et marchés) qui peuvent faciliter l'exécution des prestations.

Le Délégué s'oblige, vis-à-vis du délégué, à respecter dans les délais prévus au contrat les engagements financiers qui sont la contrepartie des prestations réalisées et notamment le paiement intégral à bonne date des factures présentées conformément au contrat.

ARTICLE 40. : DOMAINE DE L'EXCLUSIVITE D'EXPLOITATION

Pendant la durée du Contrat, le Délégué délègue au Délégué l'exclusivité de l'exploitation du service délégué sur le Périmètre de la gestion déléguée.

En conséquence, le Délégué s'oblige à ne donner aucune autorisation administrative ou autre de nature à limiter ou empêcher l'exercice par le Délégué de son droit d'exploitation exclusif du service délégué.

Le Délégrant s'oblige également à faire ses meilleurs efforts pour protéger le Délégataire contre toutes atteintes, de quelque nature que ce soit, portées à l'exercice plein et entier de cette exclusivité à l'intérieur du Périmètre de la Délégation et ce, en cas de contestation, jusqu'à règlement de la difficulté.

Le Délégataire ne peut, en aucun cas, rechercher la responsabilité du Délégrant, sauf pour le cas où le défaut de respect de cette exclusivité résulterait d'un acte délibéré du Délégrant, ou d'un manquement à ses obligations aux termes du Contrat.

Aussi, le Délégataire s'oblige-t-il à mener toute action et à exercer tout recours pour faire respecter par les tiers son droit exclusif et les obligations incombant à ce titre auxdits tiers.

CHAPITRE7: CONTROLE ET SUIVI DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

ARTICLE 41. : CONTROLE DU SERVICE DELEGUE

1. Outre le contrôle de l'Etat, le Délégrant dispose à l'égard du Délégataire d'un pouvoir général de contrôle économique, financier et technique et de gestion du service délégué inhérent aux engagements respectifs découlant du Contrat ;
2. Le Délégrant fixe les modalités d'exercice de son contrôle de la gestion et de l'exploitation, par le Délégataire, du service délégué, dans le respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur ;
3. Il peut déléguer, tout ou en partie, l'exercice de son contrôle à une ou plusieurs personnes ou se faire assister par toute personne, conseil et expert de son choix.
Notamment, le Délégrant peut, chaque fois qu'elle le juge nécessaire de façon ponctuelle ou de façon permanente, recourir à une expertise externe à laquelle elle délègue tout ou partie de ses attributions en matière de contrôle. Le Délégataire, dès lors qu'il est notifié de cette délégation et de son étendue, est, en matière de contrôle, tenu aux mêmes obligations à l'égard de cette expertise externe qu'à l'égard du Délégrant.
4. Le Délégrant exerce son contrôle dans le but d'évaluer, sur pièce et sur place, le respect par le Délégataire de ses obligations au titre du Contrat et notamment, des objectifs de performance techniques, commerciaux et financiers.
5. Le Délégataire est tenu de remettre à l'Autorité de tutelle un exemplaire des documents et rapports, techniques, financiers, comptables, économiques ou autres, communiqués au Délégrant en vertu des dispositions du Contrat. Ces documents doivent être fournis dans la forme et les délais arrêtés par ledit Contrat ;
6. Le Délégataire ne peut, en aucun cas, invoquer l'exercice de ce contrôle pour se soustraire, en tout ou partie, à l'une quelconque des obligations mises à sa charge par le Contrat ;
7. Pour permettre au Délégrant d'exercer sa mission de contrôle, le Délégataire s'engage à lui communiquer, ou à communiquer à l'entité désignée par elle, tous documents comptables, techniques ou autres et à lui permettre de prendre connaissance, sur place, de toutes pièces ou écritures relatives au service délégué ;
8. Il est précisé que si les missions de contrôle ou d'audit sont effectuées par un personnel ne relevant pas du Délégrant ou de l'Autorité de Tutelle, des dispositions sur la confidentialité des informations manipulées seront insérées dans les documents relatifs à la mission.

OZONE KSAR EL KEBIR

REGROUPEMENT D'INTERCOMMUNALITES
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 42. : SERVICE PERMANENT DE CONTROLE

Pour que le Délégué puisse exercer sa mission de contrôle dans de bonnes conditions, un service permanent de contrôle doit être créé par le Délégué au plus tard un (1) mois après la date de mise en vigueur du Contrat.

Le service permanent de contrôle, pour le compte du Délégué, pourra demander au Délégué toute information jugée utile pour l'exercice de sa mission de contrôle.

Les frais de contrôle de la gestion déléguée seront financés suivant un prélèvement sur le chiffre d'affaires Hors TVA de la gestion déléguée arrêté à 1,5 % annuellement.

Le service permanent est tenu de transmettre au Ministère de l'Intérieur tous les rapports documents de contrôle et de suivi du contrat de gestion déléguée.

Le Délégué doit également mettre dès l'entrée en vigueur du contrat, à la disposition du service de Gestion Déléguée chargé du contrôle les moyens suivants :

- Mobilier de bureau de la cellule du contrôle ;
- 02 Véhicules de service ;
- 03 Motocycles pour les contrôleurs ;
- 06 Téléphones portables (smartphones) activés pour le service du contrôle avec un forfait plafonné ;
- 01 Ordinateur pour bureau et 01 ordinateur portable ;
- 01 Imprimante Laser Jet couleur multi fonction (imprimante, photocopieuse, scanner, fax....) avec équipement par ligne de fibre optique ;
- 01 Abonnement de ligne internet de fibre optique 100 Mb au bureau de contrôle.

Le matériel et véhicule dédiés au service du contrôle du Délégué, resteront à la propriété de ce dernier en fin du contrat.

ARTICLE 43. : COMITE DE SUIVI

Il est institué un comité de suivi, présidé sans voix prépondérante par le Délégué ou par toute autre personne qu'il aura désignée. Il est composé à représentativité égale de deux (2) à quatre (4) représentants du Délégué et deux (2) à quatre (4) représentants du Délégué ainsi que deux (02) représentants du Ministère de l'Intérieur (un (01) de l'autorité locale et un (01) représentant de l'autorité de tutelle).

Ce comité a pour mission de s'assurer du suivi de la bonne exécution des prestations et du respect des clauses contractuelles. Il aura en particulier à examiner et à prendre des décisions sur les difficultés d'application ou d'interprétation du contrat soulevés par les deux Parties. Le Comité de suivi examine toute question relative à l'exécution de la convention qui nécessite une concertation entre les Parties.

Ce comité se réunira au moins une fois tous les six (6) mois à l'initiative de l'une ou l'autre des Parties. Toutefois, il pourra être convoqué à tout moment en cas de besoin à la demande Délégué ou du Délégué.

Le Comité adopte son règlement intérieur dans les trois (3) mois de sa constitution.

Les réunions du Comité de suivi sont tenues au siège du Délégué ou en tout autre lieu convenu entre les Parties.

ARTICLE 44. : RAPPORTS ANNUELS

Pour permettre le contrôle économique, financier et technique de la Convention de gestion déléguée, le Délégué s'oblige à remettre au Délégué, chaque année, les rapports suivants :

- Au plus tard, trente (30) jours avant le début de chaque exercice comptable, le programme prévisionnel d'activités ;

OZONE KSAR EL KEBIR

APPROUVÉ PAR LE CONSEIL MUNICIPAL N° 2014
KSAR EL KEBIR

- Dans un délai d'un (1) mois à compter de l'approbation par l'assemblée générale des actionnaires ou associés du Déléguataire les comptes de clôture de l'exercice comptable, un compte-rendu de gestion, un compte rendu technique, un compte rendu financier et un compte-rendu de performance et son plan financier à cinq (5) ans.
1. Le programme prévisionnel d'activités inclut le plan de production prévisionnel pour l'année à venir et le programme d'investissements figurant au budget prévisionnel.
 2. Le compte-rendu de gestion comprend le bilan, le compte d'exploitation, le tableau de financement, le rapport du Commissaire aux comptes, le bilan des actions sociales, le tableau récapitulatif des polices d'assurance en vigueur et, le cas échéant, les modifications apportées par le Déléguataire aux procédures internes de passation et d'exécution des marchés.
 3. Le compte-rendu technique annuel comprend les éléments suivants, avec indication de leur évolution sur les quatre derniers exercices :
 - L'inventaire des biens de retour et de reprise du service délégué ;
 - Un état des variations du patrimoine immobilier constatées par référence à l'origine ;
 - L'état de réalisation physique du programme d'investissement contractuel ou modifié et approuvé par le délégant ;
 - L'évolution générale des ouvrages ;
 - Les effectifs du service, qualification des agents, ancienneté et rémunération des agents ;
 - Un récapitulatif des renseignements notés dans le journal de marche que le Déléguataire s'engage à tenir quotidiennement ;
 - Les tonnages mensuels collecté et évacués par nature de déchets ;
 - L'état des stocks ;
 - Les consommations mensuelles (eau, électricité et autre consommables) ;
 - L'ensemble des informations techniques et économiques relatives au transport, évacuation et traitement des refus ;
 - Un historique des arrêts supérieurs à 24h ;
 - Les travaux d'entretien effectués
 - Les renouvellements du matériel d'exploitation ;
 - Le calendrier des contrôles réglementaires et des analyses effectuées et leur résultat ainsi que le planning prévisionnel de ces contrôles et analyses de l'exercice suivant ;
 - Un bilan environnemental et de sécurité (actions liées à l'hygiène et à la sécurité, formations, relevés, descriptifs et analyses des causes des accidents, des nuisances et des pollutions, mesures prises en faveur de l'environnement, etc.). Cet état indiquera notamment l'ensemble des résultats des contrôles effectués ainsi que le nombre de plaintes déposées par les riverains.
 - Une synthèse de l'exercice considéré reprenant l'ensemble des éléments fournis dans les comptes rendus trimestriels et présentant les orientations d'exploitation pour l'exercice suivant, avec représentation graphique des évolutions des éléments figurant aux comptes rendus trimestriels et de leur évolution par rapport aux deux années précédentes.
 - Toute autre indication que le Déléguataire jugera utile de transmettre à l'autorité Délégante.

OZONE KSAR EL KEBIR

ASSOCIATION D'INTERCOMMUNALITE POUVANT ETRE
KSAR EL KEBIR

4. Le compte rendu financier annuel (CRF)

4-1 Compte rendu financier

Outre le bilan, le compte de résultat et les annexes de l'exercice écoulé, après certification des comptes par le commissaire aux comptes, le délégataire devra fournir un compte rendu financier. Le compte rendu financier devra récapituler les informations comptables et financières enrichies par des données physiques démontrant comment et pourquoi ces informations comptables et monétaires évoluent. Il devra en outre évaluer ou démontrer le rapport coût/efficacité du service. Ce compte rendu financier devra comporter au moins les rubriques ci-après :

a. Recettes :

- Recettes d'exploitation ventilées selon les éléments de rémunération
- Produits financiers

b. Charges de l'exercice :

- Personnel
- Achat d'énergie (combustible, électricité)
- Achat divers
- Fournitures
- Sous-traitance intra groupe (détaillée dans prestation)
- Sous-traitance extérieure (détaillée dans prestation)
- Impôts et taxes
- Autres dépenses (assurances, etc.)
- Frais d'assistance technique
- Charges calculées
- Charges réparties
- Charges relatives aux investissements (récapitulatif et détail) et amortissements
- Frais financiers (immobilisations, fonds de roulement, etc.)
- Contributions contractuelles (dotations, redevances, etc.).

c. Le délégataire est tenu de fournir également :

- Un état financier historique des travaux mentionnant le détail des opérations et les montants en dirhams courants, depuis le début de la délégation. Les travaux incluront les opérations réalisées dans l'année ayant entraîné une modification physique et/ou comptable du patrimoine de l'Autorité Délégante ou du patrimoine pouvant lui revenir à la fin de la délégation ;
- L'état d'avancement du plan de renouvellement du matériel d'exploitation ainsi que les éventuelles modifications apportées (avec leur valorisation) ; Les sinistres enregistrés : coût des réparations ; remboursement des assurances ;
- Les contrats fournisseurs : copie des contrats fournisseurs d'un montant supérieur à 20 000,00 DH ;
- Le Délégataire indiquera par ailleurs les engagements à incidences financières qu'il aura pu prendre, liés à la délégation et nécessaires à la continuité du service public.

4-2 Compte d'exploitation

OZONE KSAR EL KEBIR

APRES-VENTE ET MAINTENANCE DES EQUIPEMENTS, APPAREILS, RECHARGES ET REPARATIONS
KSAR EL KEBIR

Le compte de l'exploitation respecte les principes comptables d'indépendance des exercices et de permanence des méthodes, tout en permettant la comparaison entre l'année en cours et la précédente.

Ce compte comportera :

- Au crédit, les produits du service revenant au Délégué y compris le produit de la valorisation des déchets ;
- Au débit, les dépenses propres à la délégation.

Le solde du compte représente le produit net ou le déficit net de l'exploitation ;

Les dépenses d'exploitation visées ci-dessus seront exclusivement celles qui se rapportent à la présente gestion déléguée.

Tout changement dans la présentation du compte sera motivé et explicité en annexe à la production dudit compte dans une note qui devra faire apparaître les améliorations opérées. Le Délégué sera également tenu de produire son compte dans la version antérieure.

Le niveau de détail de chaque rubrique pourra être développé chaque fois que les spécificités de la Convention de Délégation le justifieront.

Seront rappelés pour mémoire, les montants correspondants de l'exercice antérieur.

Le montant des produits et charges directes, charges calculées ou des charges réparties sera clairement indiqué. Le Délégué présentera les méthodes et les éléments de calcul économique annuel ou pluriannuel retenus pour la détermination des dits produits et charges. Le Délégué mentionnera notamment les méthodes de calcul concernant les dotations (amortissements et renouvellement).

Seront joints des états descriptifs complémentaires précisant les clefs de répartition utilisées (nature et valeur) pour la détermination de la quote-part des charges communes à plusieurs services imputés sur l'exploitation du service délégué.

5. Compte rendu de performance

Le Compte rendu de performance et son plan financier à cinq ans indique, de façon cohérente, l'évolution des prix et des recettes, les prévisions de coûts et le tableau de financement. Ce plan est révisé annuellement et a valeur indicative.

Le refus de communication par le Délégué dans les délais prescrits de l'un quelconque des documents mentionnés au présent chapitre constitue une faute contractuelle selon l'article 63 de la présente.

ARTICLE 45. : REVUE TRIENNALE

A l'issue du second exercice et de chacune des périodes triennales subséquentes, les Parties évaluent les résultats obtenus par le Délégué et examinent l'état d'exécution du contrat.

Les Parties se rencontrent à cet effet pour passer en revue la situation du Service délégué, examiner les résultats du contrôle effectué par le Délégué, s'accorder sur l'application des sanctions éventuelles et apporter, d'accord parties, les avenants jugés nécessaires à la présente Convention de Délégation, notamment en matière de rémunération.

ARTICLE 46. : INTERETS DE RETARD

Le non-respect par le Délégué de ses obligations au paiement ou au reversement au profit du Délégué de toute somme mise à sa charge par le contrat, pour quelque motif que ce soit, rendra exigible, en sus du principal dû, un intérêt calculé sur la base du taux moyen pondéré des bons du Trésor à trois (3) mois souscrits par adjudication au cours du trimestre précédent. En l'absence d'émission des bons du Trésor pendant un trimestre donné, le taux en vigueur au titre de ce trimestre sera maintenu pour le trimestre suivant.

OZONE KSAR EL KEBIR
COMMUNISME ET D. KEBIR, BOU DOUJAL, APPT N° 204, DEUXIEME ETAGE.
KSAR EL KEBIR

CHAPITRE8: DISPOSITIONS FINANCIERES ET COMPTABLES

ARTICLE 47. : PROGRAMME D'INVESTISSEMENT ET PLAN DE FINANCEMENT

47.1. Programme d'Investissement

Le coût global des investissements contractuels à réaliser par le délégataire au titre du présent contrat s'élève à **30 049 400,00 DH HT DH HT**, ventilé comme suit :

1- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) Existants appartenant au délégant et acquis par le délégataire :	0 DH HT
2-Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) neufs à apporter par le délégataire :	20 144 500,00 DH HT
3- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) à renouveler par le délégataire :	7 996 500,00 DH HT
4-Autres investissements (constructions, logiciels.....)	1 908 400,00 DH HT

47.2. PLAN DE FINANCEMENT DU PROGRAMME D'INVESTISSEMENT

Le plan de financement du programme d'investissement est le suivant :

Désignation	MONTANT	%
Capital	3 005 000 DH	10 %
Emprunt	27 044 400 DH	90 %
Autres.		

La consistance, le calendrier de réalisation et le plan de financement des investissements sont détaillées en annexes de la présente convention.

En cas d'acquisition du matériel par la formule de leasing, le contrat doit prévoir les dispositions suivantes :

- La durée du contrat de leasing ne doit pas excéder la durée du contrat de gestion déléguée ;
- Le matériel objet de leasing revient gratuitement au délégant à la fin du contrat. ;

Le délégataire est tenu de transmettre au délégant tous les contrats de leasing du matériel objet du contrat avant sa mise en circulation.

ARTICLE 48. : REMUNERATION DU DELEGATAIRE

Le Délégataire est rémunéré par le Délégant de la totalité des prestations définies dans le présent contrat, selon les prix suivants :

PRIX N° 1 : Rémunération collecte forfait : Ce prix qui s'établit à 1 027 470,00 DH (UN MILLION VINGT SEPT MILLE QUATRE CENT SOIXANTE DIX DIRHAMS) Hors taxes, rémunère au forfait mensuel la prestation de collecte et évacuation des déchets ménagers et assimilés y compris les encombrants, les gravats et déchets verts, collectés, transportés et déchargés à la décharge publique.

PRIX N° 2 : Rémunération du nettoyage-balayage manuel : Ce prix qui s'établit à 9 157,00 DH (NEUF MILLE CENT CINQUANTE SEPT DIRHAMS) Hors taxes correspond au forfait journalier 7/7j rémunérant le balayage des voies et places publiques, des cimetières, des marchés et des jardins publics ouverts ainsi que l'enlèvement des graffitis et de l'affichage sauvage.

PRIX N° 3 : Rémunération du nettoyage-balayage mécanique : Ce prix qui s'établit 5 341,00 DH (CINQ MILLE TROIS CENT QUARANTE ET UN DIRHAMS) Hors taxes correspond à un forfait journalier rémunérant le nettoyage par balayage mécanique (6 Jours sur 7) de la voirie et des places publiques ainsi que le transport des résidus collectés et leur déchargement à la décharge publique.

PRIX N° 4 : Rémunération du nettoyage-lavage mécanique : Ce prix qui s'établit 4 629,00 DH (QUATRE MILLE SIX CENT VINGT NEUF DIRHAMS) Hors taxes correspond à un forfait journalier rémunérant le nettoyage par lavage mécanique (10 jours par mois) des places, souks, zones de marchands ambulants ainsi que le transport des résidus collectés et leur déchargement à la décharge publique.

Ces prix tiennent compte de toutes les prestations prévues par la convention de gestion déléguée notamment :

- La collecte et l'évacuation des déchets ménagers à la décharge publique ;
- Le balayage manuel et mécanique et toutes les opérations de nettoyage de l'espace public du Déléguant (voirie, places, foires, marchés et souks etc..) ;
- La campagne de promotion « propreté de la ville » ;
- Les actions de sensibilisation, de communication et d'éducation à l'environnement ;
- L'éradication des dépôts sauvages ;
- Les charges salariales ainsi que les frais liés à l'amélioration des conditions de travail et à la formation du personnel ;
- Les frais liés à l'acquisition des matériels, engins et véhicules cédés au Déléguant par le Délégué ;
- Les frais d'acquisition des matériels, engins et véhicules neufs apportés par le Délégué ;
- Les frais d'entretien, de maintenance et de renouvellement des matériels, engins et véhicules ;
- Les frais de construction, d'équipement et de rénovation des locaux et garages le cas échéant ;
- Toutes les sujétions hormis celles explicitement imputées à la charge du Délégué ;
- Tous les frais et dépenses inhérents à l'exécution des prestations dont le Délégué est réputé avoir estimé les difficultés et les risques notamment tout manque à gagner pouvant résulter d'une sous-estimation des moyens et des quantités prévisionnelles ayant servi à la détermination de la rémunération du délégué ;
- Les frais de voyages, déplacements, transports au Maroc ou dans un pays tiers, qui seront pris en charge par le Délégué pour l'accomplissement des prestations ;
- Les charges financières et les bénéfices, ainsi que toutes les taxes et tous les impôts existants auxquels est soumis le Délégué pendant la durée des présentes.

ARTICLE 49. : REDEVANCE DE COLLECTE DES DECHETS ASSIMILES DES GROS PRODUCTEURS

Conformément aux dispositions de l'article 2 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics et de l'article 23 de la loi 28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination, le délégué peut être autorisé par le délégant à percevoir une rémunération sur les usagers (Gros producteurs des déchets).

Cette redevance ne concerne que les producteurs des déchets assimilés aux déchets ménagers à savoir les déchets provenant notamment des activités économiques, commerciales et artisanales qui, par leur nature, leur composition et leurs caractéristiques sont similaires aux déchets ménagers conformément à l'article 3 de la loi 28-00 ci-dessus indiquée.

Les usagers gros producteurs des déchets sont notamment :

- Les établissements hôteliers ;

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT EL MIZOURI, BAB BOUKHAR, APPT N° 25A, ROUTE N° 101,
KSAR EL KEBIR

- Les restaurants et cafés ;
- Les centres commerciaux ;
- Les établissements de soins ;
- Les établissements scolaires disposant de cantines ;
- Les entreprises disposant de cantines.

La liste ci-dessus constitue une première assiette pour cette redevance mais n'est pas limitative, le délégant pourra y adjoindre d'autres usagers du service des déchets ménagers et assimilés.

La liste des gros producteurs de déchets assimilés aux déchets ménagers, les quantités prévisionnelles produites par chacun ainsi que le niveau de la redevance doivent être fixé préalablement par le délégant.

La redevance doit couvrir les frais de collecte, de transport, de mise en décharge et de traitement des déchets éventuellement. Elle est calculée en fonction des quantités produites (à la tonne), de la fréquence de ramassage et de la densité des déchets générés.

Les recettes liées à cette redevance font partie du chiffre d'affaires de la gestion déléguée.

La formule de calcul de cette redevance est comme suit :

$$\text{Redevance spéciale} = V * F * K * \mu * \text{Nombre de jour/an}$$

V : volume total des bacs affectés à la collecte en m³ (240l, 360l, 660l);

F : Fréquence journalière d'enlèvement des bacs ;

K : Coût unitaire à la tonne du service (collecte/nettoisement et mise en décharge);

μ : 0.4 (masse volumique des déchets) ;

Cette redevance fait l'objet d'un arrêté de Monsieur le Président du conseil communal de Ksar El Kebir.

Le délégataire est autorisé à facturer et recouvrer les produits de cette redevance.

ARTICLE 50. : MODALITES DE FACTURATION ET DE PAIEMENT

La rémunération du Délégataire est calculée mensuellement sur la base des attachements (Au Forfait pour la collecte des déchets, aux Forfaits journaliers pour le balayage et éventuellement le lavage) fournis, signé contradictoirement par le délégataire et le délégant, et donne lieu au règlement de décomptes mensuels forfaitaires.

Le montant de chaque décompte est réglé au Délégataire dans un délai maximum de soixante (60) jours qui suivent la réception par le Délégant de la facture, en six (6) exemplaires, et des pièces justificatives nécessaires à sa vérification.

Le Délégant vérifie et éventuellement corrige les décomptes. Les éventuelles pénalités seront également déduites des décomptes. Dans le cas où une partie d'un décompte, soumis par le Délégataire, est contestée ou fait l'objet d'une demande de justifications complémentaires, le Délégant notifie, au plus tard trente (30) jours après réception de celui-ci, la situation des prestations non contestées admises en paiement, ainsi que les éventuelles pénalités à déduire.

L'acceptation par le Délégataire de ce paiement partiel n'implique aucune renonciation à ses droits concernant la partie contestée.

OZONE KSAR EL KEBIR
ARRONDISSEMENT EL KEURJEL, BAZ MOUSHA, APPT EL KEURJEL, DEPENDANCE EL KEURJEL
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 51. : REAJUSTEMENT DE LA REMUNERATION DU DELEGATAIRE

A la demande de l'une ou l'autre des parties, et en tout cas tous les (3) Trois ans, le délégant et le Délégataire se rencontreront pour décider d'un commun accord des mesures qui s'imposent en raison de tout événement entraînant des variations importantes dans l'équilibre économique et financier des structures essentielles de la gestion déléguée, notamment dans les cas suivants :

- Evolution importante de la législation et/ou de la réglementation, notamment en matière d'environnement, dans la mesure où elle entraînerait la nécessité de procéder à d'importants travaux de mise en conformité et à une modification significative des conditions d'exploitation ;
- Modification de la consistance ou du calendrier d'exécution des investissements financés par le Délégataire, tels qu'ils résultent de l'annexe 2 de la Convention ;
- Variation, modification ou création de tous impôts, taxes, retenues, droits de douane et charges fiscales ou parafiscales de quelque nature que ce soit par rapport à ceux existant à la date de signature du Contrat ;
- Prise en charge de tout nouvel équipement ou nouvelle prestation non compris dans les engagements contractuels du Délégataire ;
- Modification du Périmètre de la gestion déléguée.

La demande de révision pourra être présentée par l'une ou l'autre des Parties, le Délégataire étant alors tenu de produire toutes justifications nécessaires et notamment les comptes de l'exploitation. L'accord entre les Parties devra faire l'objet d'un avenant au contrat.

ARTICLE 52. : IMPOTS

Tous les impôts, taxes ou redevances établis par l'Etat, la Région, la Province ou les communes y compris les impôts relatifs aux installations du service seront à la charge du Délégataire.

Les rémunérations prévues par le Contrat sont réputées avoir pris en compte les impôts et taxes en vigueur à la date de démarrage du Contrat.

ARTICLE 53. : GARANTIE DE SOUMISSION ET GARANTIE DE BONNE EXECUTION

53.1. Garantie de soumission

La garantie de soumission d'un montant de 319 720,00 DH, remise avec l'offre du délégataire est restituée à ce dernier lors de la remise de la garantie de bonne exécution.

53.2. Garantie de bonne exécution

Avant la date d'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée, le Délégataire produit puis renouvelle chaque année, la garantie de bonne exécution qui est égale à la somme des deux garanties suivantes :

- La garantie relative à l'exploitation du Service, d'une valeur de 3% du montant de la recette moyenne annuelle (Somme des recettes annuelle sur 7 ans / durée du contrat) ;
- La garantie relative à la réalisation du programme d'investissement contractuel d'une valeur de 7% du montant total des investissements contractuels. Chaque année, cette garantie sera ajustée en fonction du montant prévisionnel actualisé des investissements restant à réaliser. En cas de non-utilisation de ce cautionnement (7%), le délégant est tenu de restituer la garantie de l'année N-1 après constitution de celle de l'année N.

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT DE MEDINA, BOULEVARD BOUKHAL, APPT N° 254, QUARTIER ETAGS
KSAR EL KEBIR

Cette garantie sera établie sous forme de cautionnement bancaire délivré par des établissements bancaires agréés.

Ce cautionnement, sous déduction éventuelle des pénalités et dépenses faites en raison des mesures prises aux frais du Déléataire pour assurer le Service en cas de mise en régie provisoire, sera libérée à l'expiration du présent contrat de gestion déléguée.

En cas d'utilisation éventuelle de ce cautionnement pour faire face aux frais et dépenses engagés par le délégant dans le cadre du présent contrat, le Déléataire fournira dans un délai maximum de 15 jours un nouveau cautionnement correspondant au montant initial en remplacement du cautionnement utilisé.

Il reste entendu que les pénalités éventuelles seront déduites en priorité sur les décomptes mensuels.

L'acte de garantie devra faire apparaître le droit pour le délégant de procéder aux déductions ci-dessus.

Tout non-reconstitution de garantie après une mise en demeure restée sans effet pendant un (1) mois ouvrira le droit pour le délégant à une résiliation sans indemnité.

ARTICLE 54. : REGIME DE LA GARANTIE

Le Déléataire s'engage irrévocablement à accepter pendant l'exécution du Contrat de gestion déléguée à ce que l'établissement bancaire ou financier ayant délivré le cautionnement paye au Délégant à toute première demande de celui-ci dès production par elle de la lettre de mise en demeure de régler, adressée au Déléataire, les sommes relevant des dispositions ci-après.

Sur le montant de la caution de garantie, sauf paiement dans les délais par le délégataire, le Délégant peut ordonner les paiements suivants après une mise en demeure restée vaine pendant un délai de 30 jours à compter de la date de réception de la notification par le Déléataire.

Les dépenses faites en raison des mesures prises aux frais du Déléataire pour assurer la sécurité ou la salubrité publique ou la reprise de l'exploitation en cas de mise en régie provisoire et déchéance.

les dépenses nécessaires pour assurer l'hygiène et la sécurité publique ou pour permettre la reprise de certaines prestations non conformes aux dispositions du Contrat notamment les réserves non levées dans le cadre de la procédure de réception, retard dans l'exécution des prestations ou travaux, reprise du Contrat de gestion déléguée en cas de mise en régie provisoire, remise en bon état d'entretien des ouvrages et équipement ainsi que le montant des pénalités contractuelles ou mise en régie ou déchéance ou des sommes restant dues au Délégant en vertu du Contrat de gestion déléguée.

ARTICLE 55. : REGIME COMPTABLE

Le Déléataire s'engage à tenir une comptabilité générale conforme aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur au Maroc et à également l'obligation de mettre en place une comptabilité analytique d'exploitation.

Cette comptabilité analytique sera structurée par centre de recettes, à savoir les prix repris dans la définition des prix. Pour chacun de ces prix, le délégataire établira ses comptes de bilan, ses comptes de charge et de recettes afférant à ladite prestation.

Toutes les charges communes à plusieurs prestations, comme le personnel d'encadrement, les moyens informatiques, les équipes d'entretien des véhicules, véhicules de service, de fonction, les frais du siège, le transfert du savoir-faire... seront répartis selon la clé de répartition définie dans son offre.

Le délégataire doit tenir distinctement :

- La comptabilité et les comptes bancaires de son activité au titre de la Délégation ;
- La comptabilité et le compte bancaire au profit du Délégant ;
- La comptabilité et les comptes bancaires de ses autres activités (le cas échéant), qui auront été préalablement autorisées par le Délégant.

Le niveau de détail de cette comptabilité analytique sera défini par le Délégant, au début de chaque nouvel exercice comptable et ne pourra être modifié de la propre initiative du Délégataire.

Le tableau des amortissements, étalés sur les sept (7) années de la Délégation doit respecter la logique de comptabilité analytique présentée.

CHAPITRE9: EXPIRATION DU CONTRAT - SANCTIONS

ARTICLE 56. : CAUSES D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE

Le contrat de gestion déléguée expire, soit normalement à son terme, soit de manière anticipée dans les cas suivants :

- Résiliation unilatérale par le Délégant sans faute du Délégataire (rachat du Contrat) ;
- Modification due à un bouleversement des conditions économiques ;
- Force majeure ou fait du prince ;
- Déchéance.

ARTICLE 57. : CONTINUATION DU SERVICE EN CAS D'EXPIRATION DE LA GESTION DELEGUEE :

Quel que soit le mode d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, le Délégant a le droit, sans qu'il en résulte un quelconque droit à indemnité ou à compensation pour le Délégataire, de prendre, durant les six (06) derniers mois de la gestion déléguée, toutes les mesures pour assurer la continuation du service délégué et, notamment, toutes mesures utiles pour faciliter le passage du Contrat de la gestion déléguée au régime nouveau d'exploitation et ce à la charge du Délégataire.

ARTICLE 58. : SORT DES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE EN CAS D'EXPIRATION DU CONTRAT :

58.1. Sort des biens de retour :

A la date d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, quelle qu'en soit la cause, le Délégant est subrogé de plein droit dans l'ensemble des droits du Délégataire afférents aux biens de retour. Celui-ci est tenu de retourner au Délégant, gratuitement et sans frais pour elle, en bon état d'entretien et de fonctionnement, l'ensemble des biens de retour. Lesdits biens font l'objet d'inventaire contradictoire entre les parties. Le cas de constat de non-conformité des lieux par rapport aux engagements contractuels peut faire l'objet de travaux facturés au délégataire ou déduits de la caution de garantie.

Quelle que soit la cause d'expiration de la Convention, la caducité non amortie figurant au bilan du Délégataire constitue une créance du Délégataire sur le Délégant, dont le règlement n'est pas soumis à l'impôt.

Quelle que soit la cause d'expiration de la Convention, la provision de renouvellement figurant au bilan du Délégataire est due par ce dernier au Délégant.

OZONE KSAR EL KEBIR

AMBIANCEMENT ET NETTOYAGE DES BÂTIMENTS - 1^{ER} ET 2^{ES} ETAGES
KSAR EL KEBIR

58.2. Sort des biens de reprise :

A la date d'expiration du Contrat de la gestion déléguée, le Délégrant peut reprendre, sans toutefois y être contraint, en totalité ou en partie, contre indemnité, les biens de reprise et les approvisionnements nécessaires à l'exploitation normale du service délégué.

L'intention de reprise des biens de reprises devra être notifiée au Délégataire, en cas de rachat du Contrat ou de fin normale du Contrat, au moins six (6) mois avant la date de l'expiration et dans les autres cas à la date d'expiration.

La valeur des biens de reprise est fixée au maximum sur la base de la valeur nette comptable, ou à l'amiable, ou à dire d'expert désigné d'accord parties ou, à défaut, l'expert sera par l'Autorité de Tutelle ou le tribunal marocain compétent. Les constatations et avis de l'expert auront un effet obligatoire pour les Parties.

58.3. Règlement des comptes entre les parties

Le cas échéant, une compensation est faite entre l'ensemble des sommes que se doivent respectivement les parties en application du Contrat de la gestion déléguée et des suites de son expiration.

En cas d'extinction anticipée, la compensation éventuelle à verser au Délégataire telle qu'elle découle des dispositions y afférentes devra être versée déduction faite des sommes qui sont dues au Délégrant. Celle-ci peut retenir sur la caution de garantie prévue à l'article 52.2 Ci-dessus ou décomptes impayés, les sommes résiduelles qui lui sont dues.

58.4. Remise des biens en cas d'expiration anticipée du Contrat

En cas de déchéance, d'expiration anticipée, le Délégataire est tenu, dans un délai maximum de deux (2) mois, de mettre à la disposition du Délégrant, en bon état d'entretien et de fonctionnement, l'ensemble des biens retournés et repris, sans préjudice de l'application, le cas échéant, des points 1 et 2 du présent Article.

ARTICLE 59. : RESILIATION UNILATERALE PAR LE DELEGANT SANS FAUTE DU DELEGATAIRE (RACHAT DU CONTRAT)

Le Délégrant conserve un droit de résiliation unilatérale de la gestion déléguée, et ce même si le Délégataire n'a commis aucune faute. Ce droit peut être exercé par le Délégrant au plus tôt à dater de la troisième (3) anniversaire de la mise en vigueur du Contrat. A la date de notification, le Délégrant peut affecter de façon permanente ses représentants au sein des services délégués et sans aucune restriction pour les zones d'intervention, pour permettre une transition sans difficultés à la date effective de la résiliation. La résiliation est effective au maximum (6) six mois après sa date de notification au Délégataire.

En cas de résiliation unilatérale effectuée dans les conditions spécifiées à l'alinéa précédent, le Délégrant s'engage à acquérir à leur valeur nette comptable l'ensemble des Biens de Reprise dont le Délégataire notifie la liste au Délégrant au plus tard 90 jours après la date de réception de la notification de rachat. Le prix total de l'acquisition ne pourra toutefois en aucun cas être inférieur aux sommes permettant au Délégataire de désintéresser tous prêteurs au titre des éventuels emprunts souscrits par ce dernier pour l'acquisition des biens en cause.

Le Délégrant est en outre redevable au Délégataire d'une indemnité de résiliation unilatérale dont le montant est égale à la somme de (i) la valeur nette comptable à la date de résiliation des Frais d'Etablissement de la société Délégataire et (ii) la Valeur Actuelle de la perte de bénéfice prévisionnel du Délégataire pour la période restant à s'écouler de la date de résiliation au terme prévu de la délégation.

La Valeur Actuelle est calculée sur la base du bénéfice net moyen des trois meilleurs exercices

OZONE KSAR EL KEBIR
COMMUNICATOIRE D'ORDRE DU MAIRAL APPT N° 254, NERBENT ETAGE
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 60. : MODIFICATION DU CONTRAT

60.1. : Modification due à un bouleversement des conditions économiques

Si, indépendamment du fait ou de la volonté du Délégataire, des dispositions législatives ou réglementaires nouvelles, des événements graves et imprévus, du fait ou non du Délégant, ont pour conséquence d'altérer l'équilibre économique et financier de l'exploitation du service délégué, et si le déséquilibre qui en résulte ne peut être corrigé par une révision de la rémunération du Délégataire, les parties conviennent, sur la notification écrite de l'une ou l'autre d'entre elles, de renégocier les termes du Contrat, de manière à rétablir à terme l'équilibre économique et financier de l'exploitation du service délégué.

Dans ce cas, les parties s'engagent à faire leurs meilleurs efforts, dans un délai de trois (3) mois à compter de la date de la notification mentionnée à l'alinéa précédent, pour parvenir à un accord sur la modification des termes du Contrat. Ce délai est renouvelable une seule fois, à l'initiative de l'une ou l'autre partie.

En cas de bouleversement des conditions économiques, tel que défini ci-dessus, et dans l'attente de l'accord parties, le Délégataire est obligé de mettre en œuvre tous les moyens raisonnables pour assurer la continuité du service délégué, sans préjudice, en contrepartie de cette obligation de moyens, de son droit à une juste compensation, sous la forme d'une indemnité égale aux pertes qu'il a subies, pendant la période courant entre la date de notification du bouleversement des conditions économiques et la date de prise d'effet de l'accord contractuel.

Dans le cas où, au terme d'une période maximum de six (6) mois à compter de la date de la notification mentionnée ci-dessus, le bouleversement des conditions économiques n'est pas pallié et que l'une ou l'autre des parties considère un accord improbable, notamment si le Délégataire juge que l'équilibre financier de l'exploitation du service délégué est irrémédiablement compromis, le présent Contrat peut être résilié par notification écrite de l'une des parties à l'autre, avec un préavis de trente (30) jours francs.

- En cas de résiliation par application du présent Article, il est versé au Délégataire par le Délégant, sans préjudice de l'article 64 relatif aux pénalités, une indemnité égale aux pertes qu'il a subies pendant la période, courant entre la date de notification du bouleversement des conditions économiques et la date de prise d'effet de la résiliation, et
- Une indemnité annuelle de résiliation, pendant la période restant à courir jusqu'à la date d'expiration normale de la Convention de délégation, égale à sept pour cent (7%) du capital social investi, augmenté, le cas échéant, des apports en compte courant et des prêts subordonnés des actionnaires effectués au moins douze (12) mois avant la date de notification du bouleversement des conditions économiques.

60.2. : Modification d'un commun accord :

Le présent Contrat ne pourra être modifié que d'un commun accord entre les Parties. Ces modifications devront faire l'objet d'un avenant approuvé par l'autorité de tutelle.

60.3. : Modification unilatérale :

Le Délégataire reconnaît expressément que du fait que la Gestion Déléguée porte sur une activité de service public, le Délégant détient et conserve seule le pouvoir d'apprécier la qualité et les conditions dans lesquelles ce service doit être fourni au public, de sorte que le Délégataire accepte sans réserve que le Délégant procède, si elle le juge utile ou nécessaire au service délégué, de proposer des modifications unilatérales aux conditions du Contrat de gestion déléguée à charge d'indemniser le Délégataire et/ou déterminer d'accord entre les parties les modifications financières subséquentes du Contrat de gestion déléguée.

OZONE KSAR EL KEBIR

LE BUREAU DE GESTION DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 61. : FORCE MAJEURE OU FAIT DU PRINCE :

Les sanctions prévues à la présente convention, à savoir la mise sous régie provisoire, la déchéance et les pénalités contractuelles ne sont pas prononcées si le fait générateur du manquement est consécutif à un cas de :

- Force majeure, c'est-à-dire lors de la survenance d'un événement imprévisible, irrésistible et extérieur aux volontés respectives des parties, notamment la guerre ou les émeutes, les cataclysmes naturels ; ou
- D'un fait du Prince, c'est à dire lors d'une décision unilatérale du Délégant, imprévisible lors de la signature de la présente convention et rendant son exécution plus difficile ou plus onéreuse ;

Entraînant pour le Déléataire l'impossibilité d'assurer l'exécution de tout ou d'une partie essentielle des obligations mise à sa charge au titre de la Convention de gestion déléguée.

En cas de survenance d'un événement de force majeure ou du fait du prince décrit ci-dessus, le Déléataire doit faire ses meilleurs efforts et tout mettre en œuvre pour assurer la continuité des Services délégués, jusqu'à disparition de l'événement et retour aux conditions normales d'exploitation.

Dans le cas où l'empêchement dépasserait une période de trois (3) mois à compter de la survenance de l'événement, chacune des parties dispose du droit de mettre fin à la Convention de délégation, par notification écrite avec un préavis de trente (30) jours francs.

ARTICLE 62. : DÉCHÉANCE DU DELEGATAIRE

62.1. : Causes et procédure de déchéance

En cas de manquement grave non justifié, ou de faute grave du Déléataire dans l'exécution de l'une quelconque des obligations mises à sa charge par la Convention de gestion déléguée et notamment, sans que cette énumération soit exhaustive, dans les cas suivants :

- Non-conformité, répétée ou prolongée, de l'exploitation aux prescriptions techniques applicables ;
- Non couverture de la totalité du périmètre du service ;
- Défaut de respect des règles d'hygiène et de sécurité ;
- Existence de plus de 10% de matériel hors fonctionnement et non réparé après un délai d'un (1) mois ;
- Abandon ou interruption fautifs du Service dans une durée dépassant 3 jours ;
- Obstruction volontaire aux contrôles du Délégant après mise en demeure restée sans suite pendant une durée de six jours ouvrables ;
- Non production des documents et rapports requis après mise en demeure restée sans suite pendant une durée d'un mois ;
- La non-reconstitution des capitaux propres du Déléataire à un niveau au moins équivalent au montant du capital social du Déléataire dans les dix-huit (18) mois de la date d'approbation des comptes sociaux du Déléataire faisant apparaître que les capitaux propres du Déléataire sont devenus inférieurs à plus de 25% du capital social du Déléataire ;
- Le non respect par le déléataire des dispositions de l'article 16 relatif à l'intuitu personae
- Refus de déférer aux injonctions du Délégant ;
- Montant des pénalités contractuelles dépassant 10% du montant annuel du contrat ;

OZONE KSAR EL KEBIR
ARRONDISSEMENT EL NEJOUH, BOULEVARD BOUKHAY, APPT N° 254, DISTRICT EL AJAJ
KSAR EL KEBIR

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR
du Délégué déchu pendant une période maximum de six (6) mois, sans préjudice de l'application de l'article 60ci-dessus.

ARTICLE 63. : MISE EN REGIE PROVISOIRE ET SUBSTITUTION D'OFFICE

En cas de manquement fréquemment répété, de manquement grave ou de faute grave du Délégué dans l'exécution des obligations mises à sa charge par la Convention de gestion déléguée, notamment si la sécurité ou la salubrité publique est menacée ou si le Service délégué n'est rempli que partiellement, le Délégué lui enjoint, par notification écrite décrivant précisément les manquements reprochés, d'y remédier dans un délai déterminé, commençant à courir au jour de la réception de la notification, et qui ne peut, sauf circonstances exceptionnelles, être supérieur à dix (10) jours francs.

Si, à l'expiration du délai qui lui est imparti par l'injonction, le Délégué ne satisfait pas aux obligations pour lesquelles il est défaillant ou fautif, le Délégué peut, aux frais et risques du Délégué, prendre l'une ou l'autre des mesures suivantes :

- Mise sous séquestre du contrat de gestion délégué par l'établissement d'une régie provisoire, totale ou partielle, aux torts, frais et risques du délégataire ou
- Substitution d'une autre entreprise au Délégué défaillant, en vue de remédier au manquement ou à la faute ayant donné lieu à la mise en demeure, et ce jusqu'au rétablissement de la situation normale.

Pendant la durée de la mise en régie provisoire ou jusqu'au rétablissement de la situation normale, le contrat de gestion délégué est suspendu en tout ou partie.

Le Délégué peut prélever d'office sur le montant de la garantie prévue à l'article 52.2 ci-dessus toute dépense rendue nécessaire dans le cadre de l'application du présent article.

ARTICLE 64. PÉNALITÉS CONTRACTUELLES

Dans l'hypothèse où le service ne serait pas effectué sur tout ou partie de la zone à desservir, pour des raisons inhérentes au Délégué et sauf en cas de grève du personnel ou de conditions exceptionnelles rendant le service impossible ou anormalement dangereux, le Délégué devra supporter des pénalités dont la nature et les montants figurent dans le tableau ci-dessous.

Les pénalités fixées ci-dessous ne seront pas appliquées au Délégué pendant la période de transition de trois (6) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du contrat de gestion déléguée.

Les pénalités dues, le cas échéant, par le Délégué seront prélevées en priorité sur sa rémunération (décomptes mensuels) ou sur la caution de bonne exécution.

Le manquement constaté et la pénalité y afférente seront notifiés par écrit au Délégué par le Délégué.

L'application par le délégant des pénalités contractuelles doit se faire, conformément à la circulaire de monsieur le ministre de l'Intérieur portant le numéro 17-887 du 11 Décembre 2012 relative à la gestion déléguée des services des déchets ménagers, selon les étapes suivantes :

- L'établissement d'un premier constat, par le contrôleur du délégant, de l'infraction et mise en demeure du délégataire, en lui accordant un délai de 24 heures pour mettre fin à l'infraction constatée ;
- Dans le cas où le délégataire n'a pas mis fin à l'infraction en question dans le délai imparti, un deuxième constat est établi sous les 24 Heures qui suivent et ce, en présence du délégataire ;
- Si le délégataire n'obtempère pas dans les délais sus visés et laisse persister l'infraction, il est fait procéder à la mise en application de la pénalité en question.

OZONE KSAR EL KEBIR

COMMUNISME ET SOCIALISME
KSAR EL KEBIR

Il est bien entendu que le contrôle doit être synchronisé avec le planning des opérations du délégataire et ne devrait pas être effectué plus de trois (3) heures après le passage du délégataire, sachant que le plafond mensuel des pénalités, lorsqu'il est prévu dans le contrat, doit être respecté sans possibilité de report au mois suivant.

Tableau des Pénalités contractuelles appliquées pour le service de la collecte et du nettoyage des déchets :

N°	Nature de l'infraction	Montant de la pénalité (Dh /Jour)
I. Exploitation du Service		
1	Secteur non collecté ou non balayé	
2	Déchets laissés sur place (non collectés ou non balayés) ou mal ramassés dans un délai de 2 heures après réclamation faite par Le Délégué au délégataire.	10.000,00/Jour
3	Déviations d'itinéraire non autorisées par Le Délégué.	2.500,00/Jour
4	Non-respect des horaires sans motif et sans l'accord du Délégué.	500,00/Jour
5	Boulevard, rue ou place non balayés.	1.000,00/Jour
6	Points noirs non éradiqués	1.000,00/Jour
7	Déchets balayés mais non évacués en fin de journée au lieu de vidage.	5.000,00/Jour
8	Artères ou place non lavées	1.000,00/Jour
9	Poubelle ou conteneur détérioré et non remplacé dans un délai de 24 heures après signalement par Le Délégué.	5.000,00/Jour
10	Véhicule considéré pollué, non remplacé dans un délai de 24 heures après son signalement par le Délégué au Délégué.	100,00/Jour/ poubelle ou conteneur
11	Véhicule mal chargé et répandant des ordures sur la voie publique.	2.000,00/Jour
12	Véhicule employé sur la tournée en mauvais état.	1.000,00/Jour
13	Véhicule présenté à la rue en mauvais état, mal propre ou non peint.	500,00/Jour
14	Terrains vagues contenant des déchets non ramassés	500,00/Jour
15	Non-respect du lieu de vidage sans l'accord préalable du Délégué.	3.000,00/Jour
16	Non apport du personnel contractuel	2.500,00/Jour
17	Tout personnel ivre ou inconvenant durant l'exercice du travail, ou se trouvant en tenue de travail agréée par Le Délégué en dehors de son lieu de travail.	150,00/jour/personne
18	Consignes de sécurité non respectées par le personnel durant l'exercice du travail.	100,00/Jour/personne
19	Non-respect des obligations d'organisation interne	500,00/Jour
II. Remise des documents contractuels		
20	Retard dans la présentation du Budget annuel dans le respect des dispositions de la Convention ou présentation incomplète (calculé par jour de retard) (le délai considéré est celui entre la date contractuelle de transmission et la date à laquelle l'ensemble des documents sera communiqué avec accusé de réception du Délégué).	1.000,00 DH/jour
21	Non remise dans les délais ou remise jugée incomplète d'un des documents prévus par l'Article 43 relatif au rapport annuel (compte rendu technique, compte rendu de gestion, compte rendu financier et les rapports des commissaires aux comptes) (le délai considéré est celui entre la date contractuelle de transmission et la date à laquelle l'ensemble des documents prévus par l'Article 41 sera communiqué avec accusé de réception du Délégué).	7 000,00 DH /Jour
22	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la deuxième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	100.000,00 Dhs par rapport
23	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la troisième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	300.000,00 Dhs par rapport
24	Rapport technique ou financier annuel non conforme lors de la quatrième remise dans le mois qui suit la remise des remarques (les pénalités sont cumulables si les deux rapports ne sont pas conformes)	Résiliation du marché aux torts du Délégué
25	Non communication de données à la structure de contrôle sur les aspects techniques, économiques, sociaux, financiers et comptables, au-delà des 7 jours qui suivent le jour de la demande	10.000,00 Dhs par jour calendaire de retard
26	Non envoi des rapports d'audit au Délégué le jour de la remise du rapport par l'auditeur	50.000,00 Dhs par rapport
27	Non remise du rapport journalier.	500,00/Jour
28	En cas de non production de tout autre document demandé dans le cadre du contrat, après mise en demeure du Délégué restée sans réponse pendant trois jours francs (décompté à partir de la date de réception de la mise en demeure jusqu'à la réception du document)	3 000,00 DH /Jour
29	Obstruction au Contrôle physique ou documentaire du Délégué ou entités mandatées par elle, sans justificatif acceptable par le Délégué. La Pénalité est applicable sur constat faisant l'objet d'un procès-verbal ou par huissier de justice.	10.000,00 DH/ Infraction et par jour
30	Non tenue ou mauvaise tenue du registre ou système informatique d'enregistrement des personnes entrant au site ou de réception et pesée des déchets entrants ou réception et pesée	1.000,00 DH / Infraction et par Jour

OZONE KSAR EL KEBIR

APPREHENSION ET NETTOYAGE DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES
KSAR EL KEBIR

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

	de déchets dans la zone d'enfouissement, après mise en demeure du Délégrant restée sans réponse pendant trois jours francs.	
31	Non communication d'une convention, d'un Contrat ou d'un marché avec les tiers dans un délai de 15 jours à compter de sa signature et qui a été préalablement accepté par le Délégrant.	500 DH/jour
32	Passation d'une convention, d'un Contrat ou d'un marché avec les tiers sans accord préalable du Délégrant. Au Constat. La pénalité court entre la date de signature et la date de résiliation ou la date d'acceptation par le Délégrant. En plus, le Délégrant se réserve le droit de refuser la prise en considération des dépenses si le Contrat, la convention ou le marché se rapporte aux investissements.	5% du montant /mois
33	L'interruption d'accès aux informations à distance par le Délégrant aux systèmes d'informations du Délégrant pour une durée d'une semaine, sans justificatif acceptable par le Délégrant. La Pénalité pour ce cas est applicable sur l'impression des pages d'erreurs d'accès par le Délégrant faisant état des délais d'interruption d'accès à partir du système mis en place.	2.000,00 DH par jour à compter de la semaine
III. Investissements contractuels		
34	Véhicule ou matériel non fourni dans les délais prévus	1/1000 de sa valeur d'acquisition par jour de retard
35	En cas de non-conformité constatée des ouvrages, après mise en demeure du Délégrant restée sans réponse pendant trois jours francs (La non-conformité est constatée soit au cours des travaux ou à la réception de l'installation, par rapport aux dispositions contractuelles, et ce pour les modifications n'ayant pas fait l'objet d'un accord préalable par écrit du Délégrant, au cours des études d'exécution et de la réalisation). La pénalité court à compter de la date de notification écrite et la date de remise en état dans le respect des dispositions contractuelles	20 000 DH/Jour calendaire
36	Investissement non réalisé dans les délais contractuels : Retard dans la réalisation des investissements sans justificatif accepté par le Délégrant. Cette pénalité est une pénalité de réalisation physique, l'investissement est considéré réalisé s'il est mis en service. Dans le cas où il serait tributaire d'un autre projet, le Délégrant peut se baser sur la réception provisoire sans réserves. Elle est applicable à compter du début de la troisième année du Contrat (concernant les investissements de l'année 1) puis à compter de chaque date anniversaire du Contrat.	1% de sa valeur de réalisation par mois de retard, plafonné à 12% du montant total de l'investissement concerné.
37	En cas de retard dans la fourniture du matériel d'exploitation après mise en demeure du Délégrant restée sans suite pendant trois jours francs	3 000,00 DH /Jour
38	Défaut d'entretien ou de maintenance des ouvrages, bâtiments ou site de la gestion déléguée, la pénalité est appliquée : suite à un constat faisant l'objet d'un procès-verbal entre les parties resté sans suite pendant sept (7) jours fermes ou ; suite à une mise en demeure constatant le défaut resté sans suite pour une durée de sept (7) jours fermes à compter de la date de réception de la mise en demeure et ce jusqu'à la date de commencement effectif des travaux en question sur la base du délai notifié par le Délégrant ou sur la base d'un engagement de délais de réalisation arrêté en commun accord entre les parties.	3 000,00 DH /Jour
39	Non communication des justificatifs de réalisation des investissements que ceux-ci soient en cours de réalisation ou achevés. La pénalité court à compter de 15 jours à partir de la date de la réception de la demande du Délégrant ou le SPC jusqu'à la date de la communication des informations.	3000,00 DH /Jour

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT EL MEHDIA, BOULEVARD D'ALGER, APPT N° 154, DEUXIEME ETAGE,
KSAR EL KEBIR

DISPOSITIONS DIVERSES

ARTICLE 65. : DROIT APPLICABLE

Le contrat de gestion déléguée est régi, exécuté et interprété selon le droit marocain.

ARTICLE 66. : LANGUE DU CONTRAT – UNITES DE MESURE

Les parties conviennent que les documents du Contrat sont rédigés en langue française

La correspondance, la facturation, les notes, rapports et documents des parties sont rédigés en langues arabe ou française.

Les seules unités de mesure admises sont celles du système international d'unité.

ARTICLE 67. : LUTTE CONTRE LA FRAUDE ET LA CORRUPTION

Tout acte de fraude ou corruption engageant le personnel du Déléguant doit être signalé par le Délégataire ; le Déléguant se réservant le droit d'engager les poursuites judiciaires.

ARTICLE 68. : REGLEMENT DES DIFFERENDS ET DES LITIGES

Tout différend né de la Convention de Délégation ou du Cahier des Charges qui pourrait s'élever entre les Parties doit être soumis à une procédure préalable obligatoire de conciliation.

La procédure de conciliation suivra les trois (3) étapes suivantes :

ARTICLE 69. : CONCILIATION PREALABLE

Le Déléguant ou le Délégataire devra saisir, par lettre recommandée avec avis de réception, le Comité de suivi mis en place. Dans un délai de quinze (15) jours après réception de la réclamation, le Comité de suivi réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties et transmis, pour information, au Ministre de l'intérieur ou à son délégué. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur ;

En cas de constat d'échec de cette première étape par le Comité de suivi, le Déléguant ou le Délégataire devra, dans un délai de quinze (15) jours à compter de cette date, saisir, par lettre recommandée avec avis de réception, le Wali ou le Gouverneur. Dans un délai ne pouvant excéder trente (30) jours après réception de la réclamation, le Wali ou le Gouverneur réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. Le Wali ou le Gouverneur pourra se faire assister par tout expert (expert technique, médiateur, etc.) qu'il jugera utile. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties et transmis, pour information, au Ministre de l'intérieur ou à son délégué. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur ;

En cas de constat d'échec de cette deuxième étape par le Wali ou le Gouverneur, le Déléguant ou le Délégataire devra, dans un délai de quinze (15) jours à compter de cette date, saisir par lettre recommandée avec avis de réception, le Ministre de l'intérieur (ou son délégué). Dans un délai ne pouvant excéder trente (30) jours après réception de la réclamation, une commission composée d'un représentant de la Direction des Affaires Juridiques, des Etudes, de la Documentation et de la Coopération, d'un représentant de la Direction des Finances Locales et d'un représentant de toute(s) autre(s) Direction(s) concernée(s) réunira les parties et tentera de les aider à trouver un accord amiable. En cas d'accord entre le Déléguant et le Délégataire, cet accord donnera lieu à un procès-verbal qui devra être signé sur-le-champ par les parties. Les parties s'engagent, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la signature

de cet accord, à prendre toute(s) mesure(s) utile(s) tendant à rendre exécutoire cet accord, conformément aux lois et règlements en vigueur.

Les coûts éventuellement liés aux différentes étapes de cette conciliation seront partagés à parts égales entre le Délégué et le Déléguant.

Dans le cas où un règlement amiable est impossible ou n'aboutit pas dans les délais prescrits ci-dessus, le différend sera réglé conformément à la procédure arbitrale définie ci-après.

ARTICLE 70. : ARBITRAGE PAR UN TRIBUNAL ARBITRAL

Les parties consentent par les présentes à soumettre tout différend auquel la présente Convention pourrait donner lieu à un Tribunal arbitral composé de trois arbitres dont l'un désigné par le Déléguant, l'autre par le Délégué et le troisième arbitre désigné d'un commun accord par les deux premiers arbitres.

Si les deux arbitres désignés par les parties ne se sont pas mis d'accord dans un délai de trente (30) jours, sur le choix du troisième arbitre, chacune des deux parties sera en droit de demander au Président du tribunal administratif compétent de désigner d'office le troisième arbitre.

Le Tribunal arbitral rendra sa sentence dans les cent quatre-vingts (180) jours à compter de la désignation du troisième arbitre, sauf accord des parties de reporter la décision à une date ultérieure.

La décision des arbitres prise à la majorité d'entre eux, après avoir entendu les parties, sera définitive et engagera les deux parties par la seule notification qui leur sera faite de la sentence par le Tribunal arbitral.

Le Tribunal arbitral siègera à Rabat, la langue de travail étant le français.

Chaque partie au différend ou au litige supportera le coût de l'arbitre qu'elle désigne. Les autres coûts de l'arbitrage sont partagés à égalité entre les parties.

Les arbitres, en prononçant la sentence, diront s'il y a lieu à exécution provisoire. Les parties s'engagent à exécuter fidèlement et intégralement la sentence. La partie qui refuserait de s'exécuter restera chargée de tous les frais et droits auxquels la poursuite en exécution judiciaire de ladite sentence aura donné lieu.

Les arbitres trancheront le litige conformément aux règles de droit et statueront en dernier ressort, les parties renonçant à l'appel quels que soient la décision et l'objet du litige.

ARTICLE 71. : NOTIFICATIONS

Toute injonction ou notification adressée en application du Contrat sera soit délivrée par porteur contre cachet de réception soit adressée par lettre recommandée avec accusé de réception.

Les notifications ou injonctions prévues par le Contrat sont valablement effectuées aux domiciles élus.

Toute notification devra être faite aux adresses indiquées au contrat.

Le Délégué s'interdit de rejeter toute notification provenant du Déléguant.

ARTICLE 72. : MODIFICATION DU CONTRAT

La présente Convention ne peut être modifiée que d'un commun accord entre les Parties. Ces modifications devront faire l'objet d'un avenant approuvé par l'Autorité de tutelle.

ARTICLE 73. : PORTEE DES ARTICLES

Aucun des articles de la Convention n'a un caractère déterminant sur l'ensemble de la Convention, et la nullité d'un ou plusieurs d'entre eux n'entraînera pas la nullité de la Convention.

De plus, les Parties conviennent de faire tous leurs efforts au cas où l'un ou plusieurs articles de la Convention viendraient à être frappés de nullité ou d'illégalité ou deviendraient inapplicables afin de rétablir la validité de ces articles ou de les remplacer par de nouveaux articles à même de respecter l'esprit de la présente Convention de gestion déléguée et du cahier des charges.

ARTICLE 74. : INTEGRALITE DU CONTRAT DE GESTION DELEGUEE

Au cas où l'une des dispositions du Contrat serait entachée de nullité, la validité de celle-ci ne sera pas remise en cause dans la mesure où les dispositions économiques et financières du Contrat ne seraient pas affectées.

A cet effet, les parties prendront toutes les dispositions nécessaires, tout en respectant l'esprit du Contrat et l'intérêt du service public et des parties.

ARTICLE 75. : ENREGISTREMENT ET FRAIS DIVERS

Les frais, droits et honoraires auxquels l'établissement et l'enregistrement du Contrat pourraient donner lieu sont à la charge du Délégué.

ARTICLE 76. : SORT DES CONTRATS, OBLIGATIONS, DETTES ET RESPONSABILITES DU DELEGATAIRE EN CAS D'EXPIRATION DE LA CONVENTION

Tous les contrats avec des tiers, et nécessaires à l'exploitation, sont passés par le Délégué, dans la limite de la durée de la Convention de délégation de service public.

En cas de résiliation anticipée, le Délégué se réserve le droit de poursuivre ou de faire poursuivre par un tiers de son choix, les contrats et engagements que le Délégué aura passés jusqu'au terme normal initialement stipulé, pour son compte, avec des tiers pour l'exécution de la Convention de Délégation.

En cas de poursuite de l'un des contrats susvisés, le Délégué se substituera, ou se fera substituer, dans les droits et obligations du Délégué, sans que celui-ci ou son contractant ne puissent en aucune manière s'y opposer.

En cas de non-poursuite, le Délégué ne pourra en aucune façon voire sa responsabilité recherchée ni être tenue au versement d'une quelconque indemnité au bénéfice du Délégué ou de son cocontractant.

Le Délégué devra veiller à ce que soient insérées dans les contrats qu'il passe avec des tiers, les stipulations propres à permettre l'application du présent article.

A l'expiration du Contrat quelle qu'en soit la cause, le sort des contrats, obligations, dettes et responsabilités du Délégué est traité comme suit, sous réserve de l'application des dispositions spécifiques complémentaires prévues aux autres articles de la Convention :

- S'agissant des accords de sous-traitance et des autres contrats concourant à l'exploitation du service délégué hors que les contrats d'emprunts, l'intégralité des droits et obligations du Délégué est transférée au Délégué par notification de ce transfert au co-contractant concerné, à l'initiative de l'une ou de l'autre des Parties. Cette notification indique que le Délégué est déchargé de toute obligation à l'égard du sous-traitant. Le Délégué succède au Délégué et prend à la date de notification l'intégralité de ses droits et obligations nés de ces contrats. Le Délégué informe ses cocontractants de la faculté de substitution conférée au Délégué, par l'insertion de clauses contractuelles appropriées ;
- Les contrats et obligations autres que ceux mentionnés ci-dessus, notamment les engagements à l'égard du personnel ou les contrats d'emprunts bancaires restent du ressort du Délégué.

Le Délégué conserve toute créance et demeure tenu d'acquitter toutes les charges et dettes dont le fait générateur est antérieur au terme de la Convention de délégation lorsqu'elles ne sont pas reprises par le Délégué.

OZONE KSAR EL KEBIR

APPROUVÉ PAR LE BUREAU MUNICIPAL LE 10/05/2010
KSAR EL KEBIR

ARTICLE 77. : REGLEMENT DES COMPTES DE LA DELEGATION

A l'expiration du Contrat quelle qu'en soit la cause, un bilan de clôture des comptes de la délégation est dressé par le Délégué, avec l'approbation préalable du Déléguant, dans un délai maximal de six (6) mois à compter de l'expiration de la délégation.

Le Délégué réalise tous les comptes financiers en tenant compte de la reprise des stocks et des créances dues au Déléguant.

La trésorerie disponible, sauf celle du « compte d'exploitation » revient au délégué auquel il appartient de régler les arriérés de dépenses et de recouvrer les créances dues à la date d'expiration de la délégation.

ARTICLE 78. : ELECTION DU DOMICILE

Pour les besoins du Contrat :

Le Délégué élit domicile à son siège social à : ARRONDISSEMENT EL MZOURI, DAR DOKHAN, APPT N°294, DEUXIEME ETAGE, KSAR EL KEBIR.

Le Déléguant élit domicile au siège de la commune de Ksar El Kebir

Toute modification de ces coordonnées de chacune des parties devra se faire par lettre recommandée avec accusé de réception ou courrier porté avec accusé de réception, adressé à l'autre partie au moins trente (30) jours avant la date effective de ladite modification.

ARTICLE 79. : MODELE DE CAUTION

Le Délégué établira la caution objet de l'article 53 selon le modèle annexé au règlement de consultation.

ARTICLE 80. : Textes généraux applicables

Le Contrat et les relations s'établissant entre les parties seront régis par les lois et règlements en vigueur au Maroc, notamment, ceux applicables en matière de Gestion Déléguée.

Le Délégué est soumis, en particulier, aux obligations découlant des textes ci-après tels qu'ils auront été modifiés ou complétés :

- Dahir n° 1-15-85 du 25 ramadan 1436 (7 Juillet 2015) portant promulgation de la loi n° 113.14 portant loi organique communale ;
- Loi n°28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination : dahir n° 1-06-135 du 30 chaoual 1427 (22 novembre 2006, BO n° 5480 du 7 décembre 2006), et les décrets y afférents,
- Dahir n° 1-06-15 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loi n° 54-05 relative à la Gestion Déléguée du service public ;
- Dahir n° 1-05-211 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loi n° 44-03 modifiant la loi n° 9-88 relative aux obligations comptables des commerçants ;
- La loi n° 45-08 relatif l'organisation des finances des collectivités locales et de leurs groupements promulgués par Le décret N° 1-09-02 du 5 Safar 1430 (18/02/2009) ;
- Le décret n°2 -09-441 du 17 Moharrem 1431 (03 / 01 / 2010) portant règlement de la comptabilité publique des collectivités locales et de leurs groupements ;
- Le décret n° 2-99-1087 du 29 moharrem 1421 (04 mai 2000) approuvant le cahier des clauses administratives générales (C.C.A.G.T.) applicables aux marchés de travaux exécutés pour le compte de l'État ;
- Dahir n° 1.03.59 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 11.03 relative à la protection et la mise en valeur de l'environnement ;

OZONE KSAR EL KEBIR

ARRONDISSEMENT EL MZOURI, DAR DOKHAN, APPT N°294, DEUXIEME ETAGE,
KSAR EL KEBIR

- Dahir n° 1.03.60 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 12.03 relative aux études d'impact sur l'environnement ;
- Dahir n° 1.03.61 du 10 rabii I 1427 (12 mai 2003) portant promulgation de la loi n° 13.03 relative à la lutte contre la pollution de l'air ;
- Dahir n° 1.09.02 du 22 safar 1430 (18 Février 2009) portant loi n° 08.45 relative à l'organisation des dépenses des collectivités locales et de leurs groupements ;
- Dahir n°1.58.008 du 14 Chaabane 1377 (24-2-1958) portant statut général de la fonction public ;
- Décret n°2.03.703 du 18 ramadan 1424 (13 novembre 2003) relatif aux délais de paiement et aux intérêts moratoires en matière de marchés de l'Etat ;
- Décret n° 2.77.738 du Choual 1397 (27-9-1977) portant statut particulier du personnel communal
- Décret n° 2-09-608 du 11 safar 1431 (27 janvier 2010) modifiant et complétant le décret royal n°330-66 du 10 moharrem 1387 (21 avril 1967) portant règlement général de comptabilité publique ;
- Dahir des obligations et Contrats (DOC) ;
- Dahir n° 1-96-124 du 14 rabii II 1417 (30 août 1996) portant promulgation de la loi n° Loi 17-95 relative aux sociétés anonymes, telle que cette loi a été modifiée par la loi 20-05 (dahir n° 1-08-18 du 23 Mai 2008) ;
- Code du travail ;
- Législation en matière d'Accident du Travail, de Sécurité Sociale et d'Assurance Maladie Obligatoire ;
- Code du commerce ;
- Code des assurances ;
- Code Général des Impôts ;
- Arrêté Viziriel du 8 Joumada I 1372 (24 Janvier 1953) relatif à la police de la circulation et du roulage, tel qu'il a été complété, par le décret N° 2-97-377 fixant les normes d'émission de gaz d'échappement des véhicules automobiles, adopté en conseil de gouvernement en date du 3 Juin 1997 et en conseil des Ministres en date du 17 Janvier 1998 ;
- Les textes législatifs et réglementaires concernant l'emploi et la sécurité du personnel et les transports ;

Cette liste n'est ni exhaustive ni limitative.

OZONE KSAR EL KEBIR
ALMOHASSAMAT EL KEBIRIA, BAAI MOHARAK APPTI K'794, BEHRENEH TRAG
KSAR EL KEBIR

CONVENTION DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'INTERIEUR

REGION : TANGER – TETOUAN – AL HOCEIMA

PROVINCE : LARACHE

COMMUNE : KSAR EL KEBIR

Contrat de gestion déléguée n°

Délegataire : OZONE KSAR EL KEBIR

Montant total de la rémunération : 21 461 592,00 DH TTC (VINGT ET UN MILLION QUATRE CENT SOIXANTE ET UN MILLE CINQ CENT QUATRE VINGT DOUZE DIRHAMS TOUTE TAXES COMPRISES.

Objet : GESTION DELEGUEE DU SERVICE PUBLIC DES DECHETS MENAGERS ET ASSIMILES DE LA COMMUNE DE KSAR EL KEBIR

<p>Adopté par le Président de la commune de Ksar El Kebir</p> <p>Ksar El Kebir le</p>	<p>Lu et Accepté par le délégué</p> <p>OZONE KSAR EL KEBIR ARABHOSSEMENT EL KEZOUZ, DAR BOUKHAL, APPT N° 291, DEUXIEME ETAGE, KSAR EL KEBIR</p>  <p>Ksar El Kebir le</p>
<p>Vu et présenté par le Gouverneur de la Préfecture ou Province de Larache</p> <p>Larache le</p>	
<p>Visa Ministère de l'Intérieur</p> <p>Rabat, le</p>	

Annexe 1- Perimetre de la gestion deleguée

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'INTERIEUR

REGION : TANGER – TETOUAN – AL HOCEIMA

PROVINCE : LARACHE

COMMUNE : KSAR EL KEBIR



ANNEXE 1
PERIMETRE DE LA GESTION DELEGUEE

Annexe 1- Perimetre de la gestion deleguée

Périmètre de la gestion déléguée :

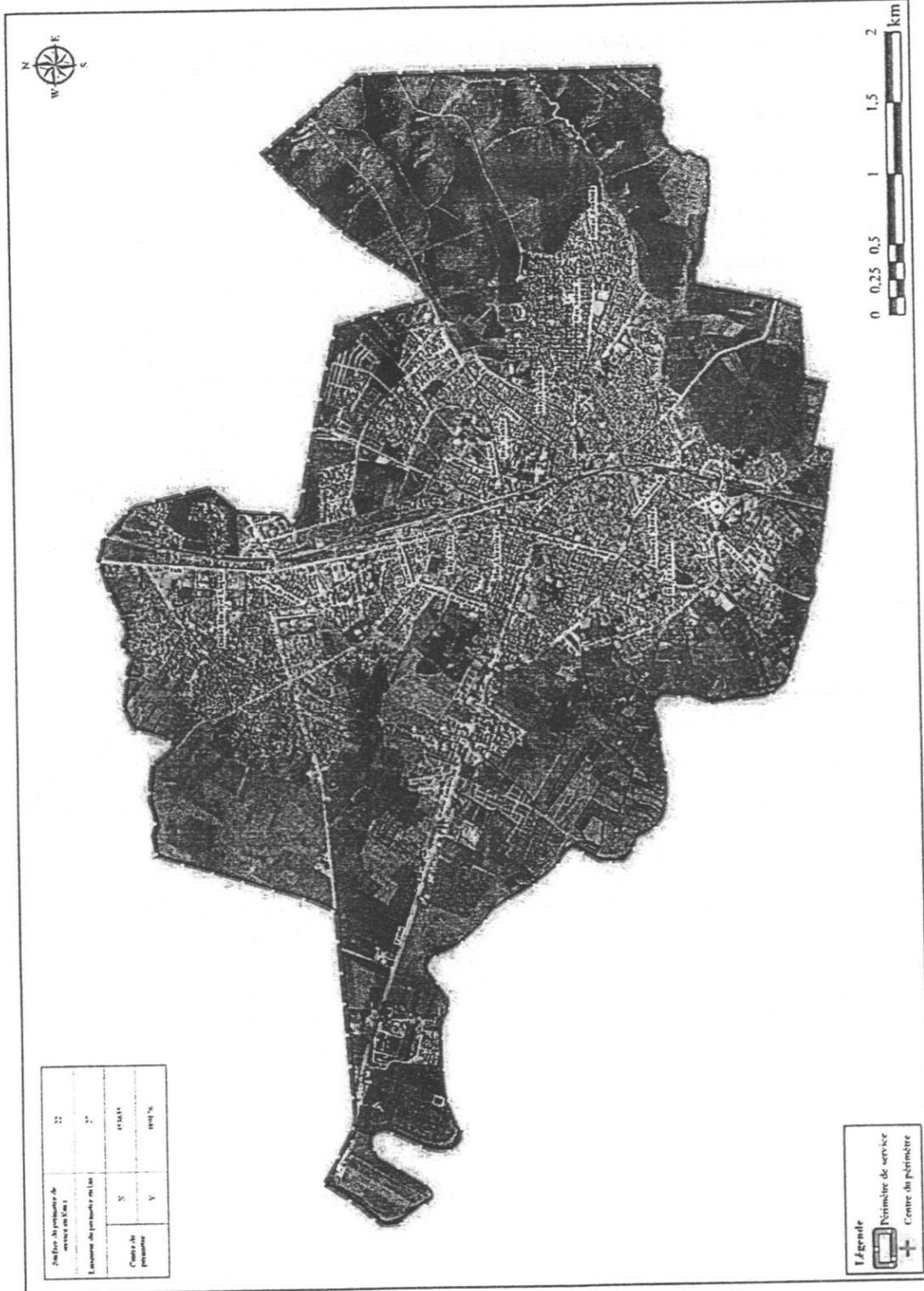
Le service délégué objet de la présente convention sera assuré par le délégataire à l'intérieur du périmètre de la commune de Ksar El Kebir, délimité par le découpage administratif, et constituant le délégant. Les données relatives au service de collecte et de nettoyage de ladite Commune se présentent comme suit:

Province/ Prefecture		Larache
Commune		Ksar El Kebir
Superficie km2		22
Population	Année 2014	126617
	Année de référence	142 098
Tonnage annuel estimé Année 1		38 899
Linéaire à balayer	Année 1 (en km)	142
Place publique	Année 1 (en m2)	15370
Jardins publics ouverts en Année 1		13302
Distance au lieu de déchargement		9 km

La commune de Ksar El Kebir confie à titre exclusif au délégataire, à ses risques et périls, la réalisation des prestations suivantes :

- La collecte des déchets ménagers et assimilés, et des ordures des dépôts sauvages y compris les déchets verts, les encombrants et les gravats ainsi que le transport des résidus collectés à la décharge publique et leur déchargement ;
- La collecte des déchets assimilés aux déchets ménagers, générés par les gros producteurs, leur transport et leur évacuation à la décharge publique.
- Le nettoyage de la voirie (chaussée, trottoirs, caniveaux et places...) et du mobilier urbain installé par le Délégant ainsi que le transport des résidus collectés et leur déchargement à la décharge Publique.

Ces prestations sont à exécuter sur tout le territoire et toutes les voies ouvertes à la circulation ou qui seront ouvertes pendant la durée du contrat et qui sont situées à l'intérieur du périmètre administratif de la commune de Ksar El Kebir.



La commune de Ksar El Kebir, lorsque des considérations techniques, économiques ou administratives le justifient, aura la faculté d'inclure dans le périmètre de la gestion déléguée toute partie nouvellement placée sous sa compétence.

Le candidat est tenu d'élaborer ou compléter les documents suivants :

- ✓ Le plan du périmètre de la gestion déléguée ;
- ✓ Le plan des secteurs de collecte ;
- ✓ Le plan de conteneurisation ;
- ✓ Le plan de nettoyage ;
- ✓ Le plan de situation des points noirs ;
- ✓ Le plan de situation du centre de la décharge ;
- ✓ Le plan de lavage des artères et des places publiques (optionnel).

Ces documents devront être mis à jour annuellement par le délégataire en fonction des besoins et l'évolution du service de collecte et de nettoyage et du développement urbanistique de la commune de Ksar El Kebir.

ROYAUME DU MAROC

MINISTERE DE L'INTERIEUR

REGION : TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA

PROVINCE : LARACHE

COMMUNE : KSAR EL KEBIR



Annexe 2

**PROGRAMME D'INVESTISSEMENT
CONTRACTUEL**

Collecte-Nettoiemnt

Le coût global des investissements contractuels à réaliser par le délégataire pendant toute la durée du contrat s'élève à **30 049 400,00 DH HT**, ventilé comme suit :

1- Matériel (engins, véhicules, conteneurs....) Existants appartenant au délégant et acquis par le délégataire :	0 DH HT
2-Matériel (engins, véhicules, conteneurs.....) neufs à apporter par le délégataire :	20 144 500,00 DH HT
3- Matériel (engins, véhicules, conteneurs...) à renouveler par le délégataire :	7 996 500,00 DH HT
4-Autres investissements (constructions, logiciels.....)	1 908 400,00 DH HT

La consistance physique, le descriptif technique, le calendrier de réalisation et le coût d'acquisition de chaque investissement sont détaillées dans la présente annexe.

Ces investissements devront respecter au moins les dispositions et exigences prévues par le dossier de consultation.

1. Matériel appartenant au délégant et acquis par le délégataire

1.1. Consistance physique, descriptif technique et année d'acquisition.

Type	Descriptif technique	Nombre	Année d'acquisition	Coût unitaire (DH HT)	Montant en DH HT
NEANT					

2- MATERIEL NEUF A APPORTER PAR LE DELEGATAIRE (A COMPLETER SELON OFFRE TECHNIQUE DU CANDIDAT)
2.1 - CONSISTANCE PHYSIQUE ET DESCRIPTIF TECHNIQUE

A/ MATERIEL DE CONTENEURISATION								Nombre de matériels opérationnels durant la période de délégation							
Type	Durée de vie avant renouvellement (années)	Poids total à vide	Epaisseur des différentes pièces	Quantité maximale de polyéthylène recyclé	Charge maximale autorisée par roue	Poids total maximum autorisé pour le conteneur	Types de Renforts aux Points d'appui (roues, pédales, bouchons...) et de levage	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7	
SYSTEME DE POINT DE BACS ENTERRE A 4 EMPLACEMENTS DE 770L	7	C'est une plateforme ASCENSEUR dont chaque point comprend 4 BACS 770L							6	8	10	12	14	16	18
Colonne Aérienne 2M3	7	300	3 à 5mm	30%	-	750	-	40	60	80	100	120	140	160	
COLONNE ENTERRE 4M3	7	VOIR FICHE TECHNIQUE							4	5	6	7	8	9	10
CONTENEURS 1100L PEHD	3	75	3 à 5mm	VOIR FICHE TECHNIQUE			PEHD	20	30	40	50	60	70	80	
Conteneurs de 660 l	3	52	3 mm	VOIR FICHE TECHNIQUE			PEHD	500	710	920	1130	1340	1550	1760	
Conteneurs de 360 l	3	26	3mm Cuvé / 243 mm Couvercle	30% POUR COUVERCLE	68	136	PEHD	700	1000	1300	1600	1900	2200	2500	
Conteneurs de 240 l	3	16	3mm Cuvé / 243 mm Couvercle	30% POUR COUVERCLE	40	80	PEHD	250	350	450	550	650	750	850	
Conteneurs de 660 l POUR GROS PRODUITS	3		3 mm	VOIR FICHE TECHNIQUE			PEHD	80	100	120	140	160	180	200	

Page 3 sur 14

Conteneurs de 360 l POUR GROS PRODUITS	3	26	3mm Cuvé / 243 mm Couvercle	30% POUR COUVERCLE	68	136	PEHD	80	120	160	200	240	280	320	
ABRIS POUR BACS	7	VOIR FICHE TECHNIQUE							20	25	30	35	40	45	50
Corbeilles à papier	5	1,5	3mm Cuvé / 243 mm Couvercle	30% POUR COUVERCLE		4 Kg	Renfort Métallique et dispositif d'accrochage	500	500	500	1000	1000	1000	1000	
Lavage de Bacs	7	8,5 Tonne	Voir fiche technique pour plus d'information							2	2	2	2	2	2
B/ MATERIEL DE COLLECTE								Nombre de matériels opérationnels durant la période de délégation							
Type	PTAC	Cylindrée	Marque du châssis	Fabricant du véhicule	Puissance de la pompe hydraulique	Pression de fonctionnement nominale du système hydraulique	Nombre d'essieux arrière	Nombre d'essieux moteurs	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Benne (18m ³) Papayer de 6000	25t	9 300 CC	FORD	FABRI NOV	50	A PISTON 60 LITRES (400 bar)	2	1	2	2	2	2	2	2	2
Benne (14m ³)	18T	6200 CC	FORD	FABRI NOV	50	A PISTON 60 LITRES (400 bar)	1	1	6	6	6	6	6	7	7
Benne (10m ³)	8.5 T	3 200 CC	MITSUBI HI	FABRI NOV	50	A PISTON 60 LITRES (400 bar)	1	1	3	3	3	5	5	5	5
Camion entreprise 18m ³	18 Tonne	9200 CC	FORD	FABRI NOV	Voir fiche technique		1	1	2	2	2	2	2	2	2

Page 4 sur 14

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettoie

Equipement de grue et de grappin		Motoscories		VOIR FICHE TECHNIQUE		4	4	4	4	4	4	4			
C / MATERIEL DE NETTOIEMENT															
										Nombre de matériels opérationnels durant la période de délégation					
Type	Cylindrée	Marque et modèle	Puissance	Durée de vie avant renouvellement (années)	Poids total à vide	Productivité (m³/h ou km/h ou m³/h ou T/h, à préciser)	Volumés des différents réservoirs	Traitement anticorrosion des pièces maîtresses et des réservoirs	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Chariots de Balayage									70	70	70	140	140	140	140
TRI-CYCLE BALAYEUR									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
BENNE SALETTE SM3									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
Tractopelle		CASE	105CV	7	-	20km/h	0,5M3/GODET	-	1	1	1	1	1	1	1
TRACTOPELLE SUR CHENILLE		CASE	105CV	7	-	20km/h	0,5M3/GODET	-	1	1	1	1	1	1	1
ROYEUR DE DECHETS VERTS									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
Motocyclettes		Peugeot et ramzy							5	5	5	5	5	5	5
DESHERBEUR MECANIQUE									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
DEBROUSSAILLEUSE									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
CAMION LAVEUSE MECANIQUE HAUTE PRESSION AVEC CHASSIS 8.5T									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
BALAYUSE MECANIQUE SM3									VOIR FICHE TECHNIQUE DU MATERIEL						
DEPOTS DE BALAYAGE 20 PIEDS									CONTENEUR MARITIME						
									3	3	3	3	3	3	3

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettoie

D/ Autres matériels proposés		Nombre de matériels opérationnels durant la période de délégation						
Type	Description Technique	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Véhicules de service		4	4	4	4	4	4	4
APPLICATION INFORMATIQUE POUR GESTION DES RECLAMATIONS ET COMMUNICATION AVEC LES USAGERS	APPLICATION INFORMATIQUE	1	1	1	1	1	1	1
Petit & Grand Outillage Atelier	OUTILLAGE ATELIER	1	1	1	1	1	1	1
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques Pour la structure de l'Exploitation	PC-IMPRIMANTES-BUREAU ETC	1	1	1	1	1	1	1
MOYENS LOGISTIQUES POUR CELLULE DE CONTROLE	VOIR DETAIL LISTE CI APRÈS	4	4	4	4	4	4	4
SYSTEME GPS	BOITES GPS	25	25	25	27	27	28	28
AMENAGEMENT DES LOCAUX	PARC, DÉMONTAGE ET RECUR (hors)	1	1	1	1	1	1	1

MOYENS LOGISTIQUES POUR LA CELLULE DE CONTROLE

Désignation	PREX UNITAIRE	MONTANT TOTAL HT
- Mobilier de bureau de la cellule du contrôle ;	60 000	60 000,00
- 02 Véhicules de service ;	120 000	240 000,00
- 03 Motocycles pour les contrôleurs ;	8 000	24 000,00
- 06Téléphones portables (smartphones) activés pour le service du contrôle avec un forfait plafonné ;	2 000	12 000,00
- 01 Ordinateur pour bureau et 01 ordinateur portable ;	20 000	20 000,00
- 01 Imprimante Laser Jet couleur multi fonction (imprimante, photocopieuse, scanner, fax....) avec équipement par ligne de fibre optique ;	12 000	12 000,00
- 01Abonnement de ligne Internet de fibre optique 100 Mb au bureau de contrôle.	1 200	14 400,00
		382 400,00

3 - PROGRAMME ET PLANNING D'ACQUISITION DU MATERIEL NEUF PROPOSE PAR LE CANDIDAT

TYPE DE MATERIEL	PROGRAMME ET PLANNING D'ACQUISITION DU MATERIEL PROPOSE													
	1		2		3		4		5		6		7	
	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT
1. Matériel de Conteneurisation														
COLONNES AERIENNES 2M3	40	500000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000
COLONNES ENTERRES 4M3	4	320000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERRES A 4 EMPLACEMENT	6	960000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000
ABRIS POUR BACS	20	60000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000
BACS 1100L PEHD	20	50000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000
Conteneurs 660 L	500	500000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000
Conteneurs 360 L	700	490000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000
Conteneurs 240 L	250	100000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000
Bacs 960L pour les grands Producteurs	80	80000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000
Bacs 360 pour les Grands Producteurs	80	56000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000
Corbeilles à papier	500	300000	0	0	0	0	500	300000	0	0	0	0	0	0
Camion lave conteneurs	2	1000000	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2. Matériel de Collecte														
Camion benne tasseuse de 18 m ³ CHASSIS FORD 25 T	2	2260000					0					0		
Camion benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	6	4020000					0			1	670000			
Camion benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8.5 T	3	1440000					2	960000				0		
Camion entrepreneur 30M ³ Equipee de Grue et de Grappin (Châssis Marque : FORD 18 T)	2	1820000					0					0		
Mobylettes	4	26000					4	26000				0		
3. Matériel de Nettolement														

Chariots de Balayage	70	87500					70	87500						
Mobylettes	5	32500					5	32500						
BENNE SATELLITE 5M3	2	580000												
TRI-CYCLE BALAYEUR	10	50000												
Tractopelle CASE	1	700000												
Tractopelle dur Chenille	1	700000												
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	4	320000					4	320000						
Broyeur de déchets verts	1	75000												
Désherbeur Mécanique	1	40000												
DEBROUSSAILLEUSE	5	42500					5	42500						
CAMION LAVELISE MECANIQUE HAUTE PRESSION 4M3 SUR CHASSIS MITSUBISHI 8.5T	1	500000												
DCPTS DE BALAYAGE : 20pieds	3	45000												
Balayeuse mécanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1	1000000												
4. AUTRES MATERIELS														
Véhicules de service	4	360000												
Petit Outillage Atelier	1	40000												
Grand Outillage Atelier	1	80000												
Application Informatique Mobile pour Gestion des Réclamations et Communication avec les usagers	1	170000												
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques Exploitation	1	80000												
Moyens logistiques cellule de contrôle:	1	382400												
- Système GPS	25	50000					2	4000		1	2000			
FRAIS D'AMENAGEMENT DES LOCAUX : PARC ADMINISTRATION ET ATELIER	1	1100000												
		20 416 900,00		1 198 000,00		1 198 000,00		2 970 500,00		1 198 000,00		1 870 000,00		1 191 000,00

* Nbr : nombre

4 - PROGRAMME DE RENOUELEMENT PROPOSE (seul le matériel à renouveler est à reporter dans ce tableau)

TYPE DE MATERIEL	DUREE DE VIE	PROGRAMME DE RENOUELEMENT DU MATERIEL												
		2		3		4		5		6		7		
		NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	NBR	INVESTISSEMENT	
1. Matériel de Conteneurisation														
COLONNES AERIENNES 2M3	7	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	20	250000	
COLONNES ENTERRES 4M3	7	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	1	80000	
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERREES A 4 EMPLACEMENT	7	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	2	320000	
ABRIS POUR BACS	7	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	5	15000	
BACS 1100L PEHD	3	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	10	25000	
Conteneurs 660 L	3	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	210	210000	
Conteneurs 360 L	3	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	300	210000	
Conteneurs 240 L	3	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	100	40000	
Bacs 660 pour les grands Producteurs	3	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	20	20000	
Bacs 360 pour les Grands Producteurs	3	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	40	28000	
Corbeilles à papier	5		0		0	500	300000		0		0	40	28000	
													0	
2. Matériel de Collecte														
Camion Benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	7						0			1	670000			
Camion Benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	7					2	960000				0			
Mobyettes	3				4	26000					0			
3. Matériel de Nettoyement														
Chariots de Balayage	7				70	87500								
Mobyettes	3				5	32500								
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	3				4	320000								
DEBROUSSAILLEUSE	3				5	42500								
4. AUTRES MATERIELS														
Systeme GPS	7				2	4000					1	2000		
			1 198 000,00		1 198 000,00		2 970 500,00				1 198 000,00		1 870 000,00	
													1 198 000,00	

5 - TABLEAU DES MOYENS OPERATIONNELS POUR CHAQUE ANNEE

TYPE DE MATERIEL	Nombre	NOMBRE DE MATERIEL OPERATIONNEL POUR CHAQUE ANNEE						
		1	2	3	4	5	6	7
1. Matériel de Conteneurisation								
COLONNES AERIENNES 2M3	160	40	60	80	100	120	140	160
COLONNES ENTERRES 4M3	10	4	5	6	7	8	9	10
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERREES A 4 EMPLACEMENT	18	6	8	10	12	14	16	18
ABRIS POUR BACS	50	20	25	30	35	40	45	50
BACS 1100L PEHD	80	20	30	40	50	60	70	80
Conteneurs 660 L	1760	500	710	920	1130	1340	1550	1760
Conteneurs 360 L	2500	700	1000	1300	1600	1900	2200	2500
Conteneurs 240 L	850	250	350	450	550	650	750	850
bacs 660 pour les grands Producteurs	200	80	100	120	140	160	180	200
bacs 360 pour les Grands Producteurs	320	80	120	160	200	240	280	320
Corbeilles à papier	1000	500	500	500	1000	1000	1000	1000
Camion lave conteneurs	2	2	2	2	2	2	2	2
2. Matériel de Collecte								
Camion Benne tasseuse de 18 m ³ CHASSIS FORD 25 T	2	2	2	2	2	2	2	2
Camion Benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	7	6	6	6	6	6	7	7
Camion Benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	5	3	3	3	5	5	5	5
Camion entrepreneur 10M ³ Equipée de Grue et de Grappin (Châssis Marque : FORD 18 T)	2	2	2	2	2	2	2	2
Mobyettes	4	4	4	4	4	4	4	4
3. Matériel de Nettoyement								
Chariots de Balayage	140	70	70	70	140	140	140	140
Mobyettes	5	5	5	5	5	5	5	5
BENNE SATELLITE 5M3	2	2	2	2	2	2	2	2
TRI-CYCLE BALAYEUR	10	10	10	10	10	10	10	10
Tractopelle CASE	1	1	1	1	1	1	1	1
Tractopelle sur Chenille	1	1	1	1	1	1	1	1
Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	4	4	4	4	4	4	4	4
Broyeur de déchets verts	1	1	1	1	1	1	1	1
Désherbur Mécanique	1	1	1	1	1	1	1	1
DEBROUSSAILLEUSE	5	5	5	5	5	5	5	5
CAMION LAVEUSE MECANIQUE HAUTE PRESSION 4M3 SUR CHASSIS MITSUBISHI 8,5T	1	1	1	1	1	1	1	1

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettolement

DEPOTS DE BALAYAGE : 20pieds	3	3	3	3	3	3	3	3
Balayeuse mécanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1	1	1	1	1	1	1	1
4. AUTRES MATERIELS		1	2	3	4	5	6	7
Véhicules de service	4	4	4	4	4	4	4	4
Petit Outillage Atelier	1	1	1	1	1	1	1	1
Grand Outillage Atelier	1	1	1	1	1	1	1	1
Application Informatique Mobile pour Gestion des Réclamations et Communication avec les usagers	1	1	1	1	1	1	1	1
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques Exploitation	1	1	1	1	1	1	1	1
Moyens logistiques cellule de contrôle :	1	1	1	1	1	1	1	1
Système GPS	28	25	25	25	27	27	28	28
FRAIS D'AMENAGEMENT DES LOCAUX : PARC ADMINISTRATION ET ATELIER	1	1	1	1	1	1	1	1

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettolement

7 - RECAPITULATIF DES INVESTISSEMENTS POUR CHAQUE ANNEE

TYPE DE MATERIEL	Valeur totale d'achat [DH HT]	INVESTISSEMENT A FINANCER PAR LE DELEGATAIRE POUR CHAQUE ANNEE						
		1	2	3	4	5	6	7
1. Matériel de Conteneurisation								
COLONNES AERIENNES 2M3	2 000 000	500000	250000	250000	250000	250000	250000	250000
COLONNES ENTERRES 4M3	800 000	320000	80000	80000	80000	80000	80000	80000
Aménagement des points DES SYSTEME DE BACS ENTERREES A 4 EMPLACEMENT	2 880 000	960000	320000	320000	320000	320000	320000	320000
ABRIS POUR BACS	150 000	60000	15000	15000	15000	15000	15000	15000
BACS 1100L PEHD	200 000	50000	25000	25000	25000	25000	25000	25000
Conteneurs 660 L	1 760 000	500000	210000	210000	210000	210000	210000	210000
Conteneurs 360 l	1 750 000	490000	210000	210000	210000	210000	210000	210000
Conteneurs 240 L	340 000	100000	40000	40000	40000	40000	40000	40000
Bacs 660L pour les grands Producteurs	200 000	80000	20000	20000	20000	20000	20000	20000
Bacs 360l pour les Grands Producteurs	224 000	56000	28000	28000	28000	28000	28000	28000
Corbeilles à papier	600 000	300000			300000			
Camion lave conteneurs	1 000 000	1000000						
2. Matériel de Collecte								
Camion Benne tasseuse de 18 m ³ CHASSIS FORD 25 T	2 260 000	2260000						
Camion Benne tasseuse de 14 m ³ CHASSIS FORD 18 T	4 690 000	4020000					670000	
Camion Benne tasseuse de 7 m ³ CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	2 400 000	1440000				950000		
Camion entrepreneur 10M ³ Equipée de Grue et de Grappin (Châssis Marque : FORD 18 T)	1 820 000	1820000						
Mobylettes	52 000	26000				26000		
3. Matériel de Nettoyement								
Chariots de Balayage	175 000	87500			87500			
Mobylettes	65 000	32500			32500			
BENNE SATELLITE 5M3	580 000	580000						
TRI-CYCLE BALAYEUR	50 000	50000						
Tractopelle CASE	700 000	700000						
Tractopelle dur Chenille	700 000	700000						

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettoieinent

Aspirateur Electrique des Déchets Urbains	640 000	320000				320000			
Broyeur de déchets verts	75 000	75000							
Désherbeur Mécanique	40 000	40000							
DEBROUSSAILLEUSE	85 000	42500				42500			
CAMION LAVEUSE MÉCANIQUE HAUTE PRESSION 4M3 SUR CHASSIS MITSUBISHI 8,5T	500 000	500000							
DEPOTS DE BALAYAGE : 20pièds	45 000	45000							
Balayeuse mécanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1 000 000	1000000							
4. AUTRES MATERIELS			1	2	3	4	5	6	7
Véhicules de service	360 000	360000							
Petit Outillage Atelier	40 000	40000							
Grand Outillage Atelier	80 000	80000							
Application Informatique Mobile pour Gestion des Réclamations et Communication avec les usagers	170 000	170000							
Mobilier de Bureau, Moyens Informatiques et Logistiques Exploitation	80 000	80000							
Moyens logistiques cellule de contrôle :									
Système GPS	56 000	50000				4000		2000	
FRAIS D'AMENAGEMENT DES LOCALS : PARC ADMINISTRATION ET ATELIER	1 100 000	1100000							
Total	30 049 400,00	20 416 900,00	1 198 000,00	1 198 000,00	2 970 500,00	1 198 000,00	1 870 000,00	1 198 000,00	

Programme d'investissement contractuel/Collecte-Nettoieinent

8. LISTE DU MATERIEL MINIMAL PROPOSEE PAR LE DELEGANT

CETTE LISTE EST DONNEE A TITRE INDICATIF, IL APPARTIENT AU DELEGATAIRE DE LA COMPLETER EN FONCTION DE SON OFFRE TECHNIQUE.

Type du matériel	Nbre total	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
I- Matériel de conteneurisation								
Bacs métalliques de 2000 L	148	40	18	18	18	18	18	18
Bacs en PEHD de 1100 L	69	15	9	9	9	9	9	9
Bacs en PEHD de 660 L	1660	448	202	202	202	202	202	202
Bacs en PEHD de 360 L	2393	647	291	291	291	291	291	291
Bacs en PEHD de 240 L	814	220	99	99	99	99	99	99
Plateformes enterrées	20	5	3	3	3	3	3	3
Abris des bacs	20	5	3	3	3	3	3	3
II- Matériel de collecte								
Benne tasseuse 13 m3	6	6						
Camion grue 16 m3	1	1						
Mini benne tasseuse 7m3	5	3						
Lave conteneurs	2	2			2			
Camion BTP 10 m3	2	2						
Trax chargeur sur roues	1	1						
Tractopelle sur chenilles	1	1						
III- Matériel de nettoyage								
III-1. Matériel de balayage manuel								
Chariot de nettoyage	128	64						
Corbeilles	712	356			64			
Débroussailleuse	8	4			356			
Conteneurs 20 pieds	2	2			4			
III-2. Matériel de balayage mécanique								
Grande Balayeuse aspiratrice 5 à 20km/h (50000 m ² /h)	1	1						
III-3. Matériel de lavage mécanique								
Petit camion laveur (Mini Hydro 0-2000 m ² /h)								
IV- Autres matériels								
Véhicules de service	4	4						
Motocycles		9			8			

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION : TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA
PROVINCE : LARACHE
COMMUNE : KSAR EL KEBIR



- Annexe 3

PROJECTIONS FINANCIERES
CONTRACTUELLES

Collecte-Nettoiemnt

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

Projections financières de la gestion déléguée :

Les projections financières permettant de garantir l'équilibre économique et financier de la gestion déléguée sur toute la période du Contrat sont établies par le délégataire (Engagement dans son offre financière) sur la base des hypothèses et données suivantes :

1. Durée du contrat de gestion déléguée

Le Contrat est conclu pour une durée de septans (07 ans) à compter de sa date d'entrée en vigueur.

2. Données de base

2-1. Evolution de la population et du tonnage de la commune de Ksar El Kebir

Année	1	2	3	4	5	6	7
Population	142 098	144 459	146 859	149 299	151 780	154 302	156 866
Tonnage	38 899	39 546	40 203	40 871	41 550	42 240	42 942

-Taux d'accroissement de la population : 1,66%

- Ratio : 0,75 kg/hab/j

- Référence : étude réalisée par la commune en 2019

2-3. Taux d'inflation : 2%.

2- 4. Délai clients : 90 Jours....

2- 5. Délai fournisseurs : 60 Jours.....

2- 6. Emprunt (Taux, durée, délai de grâce) :(5,5% ; Durée de vie Investissement ;0).

2- 7. Hypothèses fiscales (IS, TVA ...) : (Progressif, 20%)

2- 8. Durée d'amortissement :

• Génie civil : 7ans.....

• Equipements : 5ans.....

• Engins : 7ans.....

• Véhicules : (2 Roues= 3ans) / (VL=5 ans) / (PL=7ans)

• Conteneurs : 3 ans.

• Colonnes Aériennes, colonnes semi-enterrés, colonnes Enterres, Bacs Enterres, Caissons : 7ans.

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

3. Programme d'Investissement en DH HT financé par le délégataire

Désignation	TOTAL Général	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Matériel, engins et véhicules existants appartenant au délégant et acquis par le délégataire	-	-	-	-	-	-	-	-
Matériel, engins et véhicules neufs à apporter par le délégataire	20 144 500,00	18 514 500,00	-	-	960 000,00	-	670 000,00	-
Matériel, engins et véhicules à renouveler par le délégataire	7 996 500,00	-	1 198 000,00	1 198 000,00	2 006 500,00	1 198 000,00	1 198 000,00	1 198 000,00
Construction, équipement et rénovation des locaux	1 908 400,00	1 902 400,00	-	-	4 000,00	-	2 000,00	-
Autres investissements (A préciser)	-	-	-	-	-	-	-	-
TOTAL I	30 049 400,00	20 416 900,00	1 198 000,00	1 198 000,00	2 970 500,00	1 198 000,00	1 870 000,00	1 198 000,00

4. Plan de financement des investissements

Dans le cas où le délégataire opte pour le leasing, il doit prévoir dans le contrat de leasing les dispositions suivantes :

Désignation	MONTANT	%
Capital	3 004 940,00	10%
Emprunt	27 044 460,00	90%
Autres		

- La durée de leasing ne doit pas excéder celle du contrat de gestion déléguée (7ans)
- Le matériel devra être cédé au délégant gratuitement à la fin du contrat de gestion déléguée.

Le délégataire doit remettre au délégant tous les contrats de leasing contractés dans le cadre de ce contrat de gestion déléguée avant la date de mise en service de chaque matériel.

5. Produits d'exploitation

Les recettes du délégataire sont constituées des rémunérations suivantes :

- Rémunération unitaire forfaitaire sur la prestation de collecte : **1 027 470,00 DH/Mois.**
- Rémunération unitaire forfaitaire sur la prestation de nettoyage -Balayage manuel : **9 157,00 DH/Jour.**
- Rémunération unitaire forfaitaire sur la prestation de nettoyage-Balayage mécanique : **5 341,00 DH/Jour.**
- Rémunération unitaire forfaitaire sur la prestation de nettoyage-lavage mécanique : **4 629,00 DH/Jour.**
- Recette des gros producteurs :

6. Charges d'exploitation :

Les charges d'exploitation seront projetées sur la base des éléments ci-dessous. Les hypothèses de projection des différentes charges doivent être détaillées et explicites

6.1. Frais du personnel et habillement :

La projection des charges du personnel est telle qu'elle a été détaillée dans l'annexe 5 relatif aux moyens humains :

a- Masse salariale

Désignation	EVOLUTION DE LA MASSE SALARIALE BRUT GLOBAL						
	1ère Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année	6ème Année	7ème Année
Salaire de base	-	-	-	-	-	-	-
Primes et indemnités acquises	-	-	-	-	-	-	-
Primes et indemnités complémentaires éventuellement	-	-	-	-	-	-	-
Charges sociales	-	-	-	-	-	-	-
Masse salariale du personnel Communal							
Salaire de base	4 581 757,56	4 581 757,56	4 810 845,44	4 810 845,44	4 810 845,44	5 051 387,71	5 051 387,71
Primes et indemnités acquises	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22
Primes et indemnités complémentaires éventuellement	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00
Frais de formation, Médecine et assurance	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00
Charges sociales	979 279,10	979 279,10	1 028 243,05	1 028 243,05	1 028 243,05	1 079 655,20	1 079 655,20
Masse salariale ex délégation	6 599 862,88	6 599 862,88	6 877 914,71	6 877 914,71	6 877 914,71	7 169 869,14	7 169 869,14

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

Salaire de base	1 488 626,19	1 488 626,19	1 563 057,50	1 563 057,50	1 563 057,50	1 641 210,37	1 641 210,37
Primes et indemnités proposées	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00
Frais de formation, Médecine et assurance	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39
Charges sociales	313 951,26	313 951,26	329 648,83	329 648,83	329 648,83	346 131,27	346 131,27
Masse salariale à recruter par le délégataire	2 020 906,85	2 020 906,85	2 111 035,72	2 111 035,72	2 111 035,72	2 205 671,04	2 205 671,04
Masse globale	8 620 769,73	8 620 769,73	8 988 950,43	8 988 950,43	8 988 950,43	9 375 540,17	9 375 540,17

b-Frais d'équipement:

EFFECTIF	181	181	181	181	181	181	181
Frais équipements personnel	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
VESTE	25 340,00	25 340,00	25 340,00	25 340,00	25 340,00	25 340,00	25 340,00
PANTALON	14 480,00	14 480,00	14 480,00	14 480,00	14 480,00	14 480,00	14 480,00
T-SHIRT	10 860,00	10 860,00	10 860,00	10 860,00	10 860,00	10 860,00	10 860,00
GANT	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00
GILET	5 430,00	5 430,00	5 430,00	5 430,00	5 430,00	5 430,00	5 430,00
CHAUSSURE	27 150,00	27 150,00	27 150,00	27 150,00	27 150,00	27 150,00	27 150,00
CASQUETTES	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00	6 335,00
AUTRES	36 200,00	36 200,00	36 200,00	36 200,00	36 200,00	36 200,00	36 200,00
Frais équipements personnel	132 130,00	132 130,00	132 130,00	132 130,00	132 130,00	132 130,00	132 130,00

6.2. Achats consommation matière

Désignation	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
a- Frais de carburant et lubrifiant	1 033 418,21	1 054 086,57	1 075 168,30	1 096 671,67	1 118 605,10	1 140 977,21	1 163 796,75
b- Eau, Electricité, Téléphone	257 580,00	262 731,60	267 986,23	273 345,96	278 812,88	284 389,13	290 076,92
c- Autres frais (à préciser)	114 480,00	116 769,60	119 104,99	121 487,09	123 916,83	126 395,17	128 923,07
Total	1 405 478,21	1 433 587,77	1 462 259,53	1 491 504,72	1 521 334,81	1 551 761,51	1 582 796,74

6.3. Frais d'entretien et réparation

Désignation	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
a- Matériel de conteneurisation	35 914,75	36 633,05	37 365,71	38 113,02	38 875,28	39 652,79	40 445,84
b- Matériel de collecte	538 721,25	549 495,68	560 485,59	571 695,30	583 129,21	594 791,79	606 687,63
c- Matériel de nettoyage	143 659,00	146 532,18	149 462,82	152 452,08	155 501,12	158 611,14	161 783,37
TOTAL	718 295,00	732 660,90	747 314,12	762 260,40	777 505,61	793 055,72	808 916,83

6.4. Charges externes

Charges externes	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
a- Frais d'assurances	207 000,00	211 140,00	215 362,80	219 670,06	224 063,46	228 544,73	233 115,62
b- Frais divers de gestion	86 146,20	87 869,12	89 626,51	91 419,04	93 247,42	95 112,37	97 014,61
c- Taxes	114 193,80	116 477,68	118 807,23	121 183,37	123 607,04	126 079,18	128 600,77
d- Frais de contrôle de la gestion délégué.	268 269,90	268 269,90	268 269,90	268 269,90	268 269,90	268 269,90	268 269,90
e- Autres frais (préciser)							

6.5. Dotations aux amortissements

Dotations aux amortissements En kdh	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
	3 297,081	3 569,748	3 842,414	3 899,962	3 994,962	3 985,962	7 459,269

6.6. Frais financiers

A préciser les montants et les conditions d'emprunt

Frais financiers En kdh	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
	684,167	726,076	767,984	807,336	829,353	863,364	869,668

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

					Amortisse- ment	Frais financiers	Annuité total
VOITURE SCE	1	90 000,00	90 000,00	7	12 857,14	2 979,65	15 836,80
MOBYLETTE	4	6 500,00	26 000,00	3	8 666,67	970,34	9 637,01
BOM 18M3 Châssis FORD Equipée de Grue	2	1 130 000,00	2 260 000,00	7	322 857,14	74 822,44	397 679,58
BOM 7M3 /CHASSIS MITSUBISHI 8,5 T	3	480 000,00	1 440 000,00	7	205 714,29	47 674,48	253 388,76
BOM 14M3 Châssis FORD / 18T	6	670 000,00	4 020 000,00	7	574 285,71	133 091,25	707 376,96
BTP 10M3 /CHASSIS FORD 18T EQUIPEE DE DE GRUE+GRAPIN	2	910 000,00	1 820 000,00	7	260 000,00	60 255,24	320 255,24
LAVEUSE DE BACS/châssis Mitsubishi 8,5T	2	500 000,00	1 000 000,00	7	142 857,14	33 107,27	175 964,42
BACS 1100L PEHD	20	2 500,00	50 000,00	3	16 666,67	1 866,04	18 532,70
BACS 660L	900	1 000,00	500 000,00	3	166 666,67	18 660,37	185 327,04
BACS 360L	700	700,00	490 000,00	3	163 333,33	18 287,16	181 620,50
BACS 240 L	250	400,00	100 000,00	3	33 333,33	3 732,07	37 065,41
BACS 660L POUR GROS PRODUCTEURS	80	1 000,00	80 000,00	3	26 666,67	2 985,66	29 652,33
BACS 360L POUR GROS PRODUCTEURS	80	700,00	56 000,00	3	18 666,67	2 089,96	20 756,63
ABRIS POUR BACS	20	3 000,00	60 000,00	7	8 571,43	1 986,44	10 557,87
COLONNES AERIENNES 2m3	40	12 500,00	500 000,00	7	71 428,57	16 553,64	87 982,21
COLONNES ENTERRES 4M3	4	80 000,00	320 000,00	7	45 714,29	10 594,33	56 308,61
Aménagement des points DES SYSTÈME DE BACS ENTERRES A 4 EMPLACEMENTS	6	160 000,00	960 000,00	7	137 142,86	31 782,98	168 925,84
Sous total			13 772 000,00		2 215 428,57	461 439,32	2 676 867,89

Voiture	1	90 000,00	90 000,00	7,00	12 857,14	2 979,65	15 836,80
Kit balayage/CHARIOT	70	1 250,00	87 500,00	7,00	12 500,00	2 896,89	15 396,89
BENNE SATELLITE 5M3	2	290 000,00	580 000,00	5,00	116 000,00	19 822,33	135 822,33
CHARGEUR	1	700 000,00	700 000,00	7,00	100 000,00	23 175,09	123 175,09
TRACTOPELLE case SUR CHENILLE	1	700 000,00	700 000,00	7,00	100 000,00	23 175,09	123 175,09
Balayeuse mécanique 6M3 SUR CHASSIS FORD	1	1 000 000,00	1 000 000,00	7,00	142 857,14	33 107,27	175 964,42
CAMION LAVEUSE HP 4M4 CHASSIS MITSUBISHI 8,5	1	500 000,00	500 000,00	7,00	71 428,57	16 553,64	87 982,21
CORBEILLES A PAPIER	900	600,00	300 000,00	5,00	60 000,00	10 252,93	70 252,93
MOBYLETTE	5	6 500,00	32 500,00	3,00	10 833,33	1 212,92	12 046,26
Dépôt métalliques 20 Pieds	3	15 000,00	45 000,00	7,00	6 428,57	1 489,83	7 918,40
Aspirateur Electriques de déchets urbains	4	80 000,00	320 000,00	3,00	106 666,67	11 942,64	118 609,30
DEBROUSSAILLEUSE	5	8 500,00	42 500,00	3,00	14 166,67	1 586,13	15 752,80
Tricycle -balayeur	10	5 000,00	50 000,00	7,00	7 142,86	1 655,36	8 798,22
Broyeur de déchets verts	1	75 000,00	75 000,00	7,00	10 714,29	2 483,05	13 197,33
DESHERBEUR MECANIQUE	1	40 000,00	40 000,00	7,00	5 714,29	1 324,29	7 038,58
Sous total							

Pick up atelier	1	90 000,00	90 000	7	12 857,14	2 979,65	15 836,80
PETIT OUTILLAGE	1	40 000,00	40 000	5	8 000,00	1 367,06	9 367,06
GRAND OUTILLAGE	1	80 000,00	80 000	7	11 428,57	2 648,58	14 077,15
AMENAGEMENT ET TRAVAUX DE CONSTRUCTION parc	1	800 000,00	800 000	7	114 285,71	26 485,82	140 771,53
MOBIILIER +INFORMATIQUE	1	40 000,00	40 000	5	8 000,00	1 367,06	9 367,06
Sous total							

Voiture de direction	1	90 000,00	90 000	7	12 857,14	2 979,65	15 836,80
AUTRES Moyens logistiques cellule de contrôle :	1	382 400,00	382 400	7	54 628,57	12 660,22	67 288,79
Application mobile pour gestion des réclamation et communication avec les usagers	1	170 000,00	170 000	7	24 285,71	5 628,24	29 913,95
AMENAGEMENT ET TRAVAUX DE CONSTRUCTION AGENCE	1	300 000,00	300 000	7	42 857,14	9 932,18	52 789,33
INFORMATIQUE+MOBIILIER DE BUREAUX	1	40 000,00	40 000	5	8 000,00	1 367,06	9 367,06
MATERIEL GPS	25	2 000,00	50 000	7	7 142,86	1 655,36	8 798,22
Sous total							
Total			20 416 900,00		3 297 080,95	684 167,34	3 981 248,29

6.7. Impôts sur les sociétés

	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Impôts sur les sociétés	588,850	475,639	247,978	201,612	156,247	62,968	-

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

Etats de synthèses des projections financières

1- Compte de produits et de charges détaillé (CPC). (Les montants sont exprimés en milliers de dirhams constants hors TVA)

DESIGNATION	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
PRODUITS D'EXPLOITATION							
1- Rémunération de la collecte et évacuation des déchets ménagers et assimilés y compris les déchets verts, encombrants et gravats.							
tonnage annuel	38 899	39 546	40 203	40 871	41 550	42 240	42 942
Prix Forfaitaire (DH/Mois)	1 027,470	1 027,470	1 027,470	1 027,470	1 027,470	1 027,470	1 027,470
TOTAL RECETTE 1	12 329,640						
Total recettes Collecte	12 329,640						
2 - Rémunération Nettoiement : Balayage Manuel 7/7							
Prix Unitaire (Forfait Journalier)	9,157	9,157	9,157	9,157	9,157	9,157	9,157
TOTAL RECETTE 2	9 333,148						
3- Rémunération Nettoiement : Balayage Mécanique 6/7							
Prix Unitaire (Forfait Journalier)	5,341	5,341	5,341	5,341	5,341	5,341	5,341
TOTAL RECETTE 3	1 666,392						
4 - Rémunération Nettoiement : Lavage mécanique 10/mois							
Prix Unitaire (Forfait Journalier)	4,629	4,629	4,629	4,629	4,629	4,629	4,629
TOTAL RECETTE 4	555,480						
Total recettes Nettoiement	5 555,020						
TOTAL RECETTE COLLECTE ET NETTOIEMENT	17 884,660						
CHARGES D'EXPLOITATION							
1 - Frais du personnel et habillement	8 752,900	8 752,900	8 121,080	8 121,080	8 121,080	9 507,670	9 507,670
1.1 Masse Salariale	8 620,770	8 620,770	8 988,950	8 988,950	8 988,950	9 375,540	9 375,540
1.2 Habillement	132,130	132,130	132,130	132,130	132,130	132,130	132,130
2 - Frais Généraux:	521,820	532,256	542,902	553,760	564,835	576,131	587,654
2.1. Assurances	207,000	211,140	215,363	219,670	224,063	228,545	233,116
2.2. Frais Divers de gestion	86,145	87,869	89,627	91,419	93,247	95,112	97,015

Page 6 sur 12

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

2.3. Taxes	114,194	116,478	118,807	121,183	123,607	126,079	128,601
2.4. Autres	114,480	116,770	119,105	121,487	123,917	126,395	128,923
3 - Achats consommation matière	1 290,998	1 316,818	1 343,155	1 370,018	1 397,418	1 425,366	1 453,874
3.1 Carburant Et lubrifiants	1 033,418	1 054,087	1 075,168	1 096,672	1 118,605	1 140,977	1 163,797
3.2 Eau, Electricité, Téléphone	257,580	262,732	267,986	273,346	278,813	284,389	290,077
4 - Frais d'Entretien et de réparation	718,295	732,661	747,314	762,260	777,506	793,056	808,917
5 - Frais de contrôle de la gestion déléguée	268,270	268,270	268,270	268,270	268,270	268,270	268,270
6 - Dotation aux amortissements	3 297,061	3 569,748	3 842,414	3 899,962	3 994,962	3 985,962	7 459,269
II.RESULTAT D'EXPLOITATION	3 035,296	2 712,007	2 019,525	1 908,310	1 790,589	1 328,205	- 2 200,393
II.1. Produits financiers							
II.2. Charges financières	684,167	726,076	767,984	807,336	829,353	863,364	869,668
Intérêts financiers liés à la dette	684,167	726,076	767,984	807,336	829,353	863,364	869,668
II.RESULTAT COURANT	2 351,129	1 985,932	1 251,541	1 101,974	931,237	464,841	- 3 070,662
III.1. Produits non courants							
III.2. Charges non courantes							
III.RESULTAT AVANT IMPOT	2 351,129	1 985,932	1 251,541	1 101,974	931,237	464,841	- 3 070,662
Impôt sur les sociétés	588,850	475,639	247,978	201,612	156,247	62,968	-
IV.RESULTAT NET	1 762,279	1 510,293	1 003,563	900,362	774,990	401,872	- 3 070,662
Rapport EBE sur CA	35,41%	35,12%	32,78%	32,48%	32,18%	29,71%	29,40%

Page 7 sur 12

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

2 - Etat de Soldes de gestion (Tableau de formation des résultats). (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants hors TVA)

DESIGNATION	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Ventes de marchandises	-	-	-	-	-	-	-
Achats revendus	-	-	-	-	-	-	-
MARGE BRUTE SUR VENTES	-	-	-	-	-	-	-
Produits de l'exercice (3+4+5)	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66
Ventes de biens et services produits	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66	17 884,66
Immobilisations produites par l'entreprise pour elle même	-	-	-	-	-	-	-
Consommations de l'exercice (6 + 7)	2 570,71	2 616,76	2 663,73	2 711,64	2 760,50	2 810,35	2 861,19
Achats consommés de matières et fournitures	2 009,29	2 049,48	2 090,47	2 132,28	2 174,92	2 218,42	2 262,79
Autres charges externes	561,42	567,28	573,26	579,36	585,58	591,93	598,40
VALEUR AJOUTEE (1 + II - III)	15 313,95	15 267,90	15 220,93	15 173,02	15 124,16	15 074,31	15 023,47
Subvention d'exploitation	-	-	-	-	-	-	-
Impôts et taxes	114,19	116,48	118,81	121,18	123,61	126,08	128,60
Charges de personnel	8 752,90	8 752,90	9 121,06	9 121,08	9 121,08	9 507,67	9 507,67
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION (E.B.E)	6 446,86	6 398,52	5 981,04	5 930,76	5 879,47	5 440,56	5 387,20
Autres produits d'exploitation	-	-	-	-	-	-	-
Autres charges d'exploitation	114,48	116,77	119,10	121,49	123,92	126,40	128,92
REPRISE D'EXPLOITATION : TRANSFERT DE CHARGES	-	-	-	-	-	-	-
Dotations aux Amortissements	3 297,08	3 369,75	3 842,41	3 899,96	3 994,96	3 985,96	7 459,27
RESULTAT D'EXPLOITATION	3 035,30	2 712,01	2 019,53	1 909,31	1 760,59	1 328,20	- 2 200,99
RESULTAT FINANCIER	684,17	726,08	767,98	807,34	829,35	863,36	869,67
RESULTAT COURANT	2 351,13	1 985,93	1 251,54	1 101,97	931,24	464,84	- 3 070,66
RESULTAT NON COURANT	-	-	-	-	-	-	-
IMPOT SUR LES SOCIETES	588,85	475,64	247,98	201,61	156,25	62,97	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 762,28	1 510,29	1 003,56	900,36	774,99	401,87	- 3 070,66

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

2 - Bilan Prévisionnel (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants)

ACTIF	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
I - Immobilisations nettes	17 119,82	14 748,07	12 103,66	11 174,20	8 377,23	6 261,27	0,00
Immobilisations en non valeurs							
Immobilisations incorporelles							0,00
Immobilisations corporelles	17 119,82	14 748,07	12 103,66	11 174,20	8 377,23	6 261,27	
II - Stocks	-	-	-	-	-	-	-
III - Créances de l'actif circulant	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92
IV-Trésorerie Actif	18 577,56	10 052,41	13 277,98	16 566,59	15 585,73	14 826,61	16 105,58
TOTAL Actif	40 107,30	29 210,40	29 791,55	32 150,70	28 372,88	25 497,80	20 515,50
PASSIF							
V - Capitaux propres	4 767,22	4 515,23	4 008,50	3 905,30	3 779,93	3 406,81	65,72
Capitaux social	3 004,94	3 004,94	3 004,94	3 004,94	3 004,94	3 004,94	3 004,94
Réserve légale							
Report à nouveau							
Résultat de l'exercice	1 762,28	1 510,29	1 003,56	900,36	774,99	401,87	- 3 070,66
VI - Provisions pour investissement							
VII - Dettes de financement	14 403,32	11 551,54	8 741,66	7 566,39	4 817,88	2 708,19	0,00
VIII - Dettes du passif circulant	1 854,91	1 863,23	1 932,24	1 940,90	1 949,73	2 022,28	2 031,47
IX- Trésorerie passif	19 081,85	11 280,40	15 109,15	16 736,11	17 825,34	17 360,52	18 549,75
TOTAL Passif	40 107,30	29 210,40	29 791,56	32 150,70	28 372,88	25 497,80	20 515,50

4 - Plan de financement

4.1 : Synthèse des masses du bilan

MASSES	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Financement Permanent	19 170,54	16 066,77	28 643,08	20 350,49	14 227,65	13 353,72	4 260,61
Moins Actif Immobilisé	17 119,82	14 748,07	12 103,66	11 174,20	8 377,23	6 261,27	0,00
FONDS DE ROULEMENT FONCTIONNEL	2 050,72	1 318,70	16 539,42	9 176,30	5 850,42	7 092,45	4 260,61
Actif Circulant	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92	4 409,92
Moins Passif Circulant	1 854,91	1 863,23	1 932,24	1 940,90	1 949,73	2 022,28	2 031,47
BESOIN DE FINANCEMENT GLOBAL	2 555,01	3 546,69	2 477,68	2 469,02	2 460,19	2 387,64	2 378,45
TRESORERIE NETTE	- 504,29	- 1 227,99	14 061,75	6 707,28	3 390,23	4 704,82	1 882,16

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

4.2: Emplois et Ressources (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants)

RESSOURCES	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
1 - Autofinancement	7 101,05	5 199,84	4 965,78	5 097,37	4 889,75	4 574,83	4 506,41
Apports en Capital (Fonds propres)	2 041,69	119,80	119,80	297,05	119,80	187,00	119,80
Résultat net	1 762,28	1 510,29	1 003,56	900,36	774,99	401,87	- 3 070,66
Provision pour investissement	-	-	-	-	-	-	-
Amortissements	3 297,08	3 569,75	3 842,41	3 899,96	3 994,96	3 985,96	7 459,27
2 - Augmentation dettes financement	16 375,21	1 078,20	1 078,20	2 673,45	1 078,20	1 663,00	1 078,20
3 - Diminution Immobilisations							
Diminution immobilisations corporelles							
Diminution immobilisations financiers							
TOTAL RESSOURCES	25 476,26	6 278,04	6 043,98	7 770,82	5 967,95	6 257,83	5 586,61
EMPLOIS							
Distribution des dividendes							
Retenue à la source							
2 - Diminution dette financement	3 971,89	3 929,98	3 888,07	3 848,72	3 826,71	3 792,69	3 786,39
3 - Augmentation immobilisation	20 416,90	1 198,00	1 198,00	2 970,50	1 198,00	1 870,00	1 198,00
Augmentation immobilisations corporelles	20 416,90	1 198,00	1 198,00	2 970,50	1 198,00	1 870,00	1 198,00
Augmentation immobilisations financières							
TOTAL EMPLOIS	24 388,79	5 127,98	5 086,07	6 819,22	5 024,71	5 662,69	4 984,39
4 - Variation du circulant	3 066,01	- 9,99	- 267,79	- 44,02	653,31	- 87,07	- 11,03
5 - Variation de la trésorerie	4 153,48	1 140,07	- 3 008,56	3 316,44	10 542,91	506,07	591,19
TOTAL							

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

5- Programme annuel d'amortissements (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants hors TVA.)

	TOTAL Général	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Investissements par durée d'amortissement								
Investissements à amortir en 3 ans	5 316,00	1 697,00	533,00	533,00	954,00	533,00	533,00	533,00
Investissements à amortir en 4 ans	-	-	-	-	-	-	-	-
Investissements à amortir en 5 ans	1 300,00	1 000,00	-	-	300,00	-	-	-
Investissements à amortir en 6 ans	-	-	-	-	-	-	-	-
Investissements à amortir en 7 ans	23 433,40	17 718,90	665,00	665,00	1 716,50	665,00	1 337,00	665,00
Investissements non amortissable	-	-	-	-	-	-	-	-
SOUS TOTAL INVESTISSEMENTS	30 049,40	20 416,90	1 198,00	1 198,00	2 970,50	1 198,00	1 870,00	1 198,00
Dotations aux amortissements								
Amortissement en 3 ans	4 783,00	565,67	743,33	921,00	673,33	673,33	673,33	533,00
Amortissement en 4 ans	-	-	-	-	-	-	-	-
Amortissement en 5 ans	1 240,00	200,00	200,00	200,00	260,00	260,00	60,00	60,00
Amortissement en 6 ans	-	-	-	-	-	-	-	-
Amortissement en 7 ans	20 507,76	2 531,41	2 626,41	2 721,41	2 966,63	3 061,63	3 252,63	3 347,63
Amortissement de caducité	3 518,64	-	-	-	-	-	-	3 518,64
SOUS TOTAL AMORTISSEMENTS	30 049,40	3 297,08	3 569,75	3 842,41	3 899,96	3 994,96	3 985,96	7 459,27

PROJECTIONS FINANCIERES CONTRACTUELLES

6- Calcul du Besoin en Fond de Roulement (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants.)

Calcul du BFR	Jours	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Créances clients (i)	90	90,00	90,00	90,00	90,00	90,00	90,00	90,00
Stocks (j)	-	-	-	-	-	-	-	-
Dettes fournisseurs (j)		60,00	60,00	60,00	60,00	60,00	60,00	60,00
BFR		3 066,01	3 056,03	2 973,21	2 962,82	2 952,23	2 965,16	2 854,13
Variation du BFR		3 066,01	- 9,99	- 82,81	- 10,39	- 10,60	- 87,07	- 11,03

7- Taux de Rentabilité Interne du Projet (Les montants sont exprimés en MILLIERS DE dirhams constants.)

Flux du Projet	TOTAL Général	Année 0	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Résultat d'exploitation	10 563,54		3 035,30	2 712,01	2 019,53	1 909,31	1 760,59	1 328,20	- 2 200,99
Dotations aux Amortissements	30 049,40		3 297,08	3 569,75	3 642,41	3 899,96	3 994,96	3 985,96	7 459,27
EBE	37 496,22		5 531,44	5 581,04	5 375,89	5 357,38	5 349,77	5 042,42	5 258,28
IS sur REX			800,94	700,72	486,05	451,89	405,78	271,74	-
Investissements	30 049,40	30 049,40	20 416,90	1 198,00	1 198,00	2 970,50	1 198,00	1 870,00	1 198,00
Variation de BFR Valeur de fin de période			3 066,01	- 9,99	- 82,81	- 10,39	- 10,60	- 87,07	- 11,03
Flux annuels	4 592,69	- 30 049,40	-17 951,47	4 383,03	4 260,70	2 387,27	4 162,37	3 259,49	4 071,31
TRI projet sur 7 ans	7,08%								

Biens de la gestion déléguée

ROYAUME DU MAROC

MINISTRE DE L'INTERIEUR

REGION : TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA

PROVINCE : LARACHE

COMMUNE : KSAR EL KEBIR



ANNEXE 4

BIENS DE LA GESTION DELEGUEE

INTRODUCTION

Les biens de la gestion déléguée sont les biens de retour et les biens de reprises tel qu'ils ont été définis dans les articles 13 et 14 de la convention n°..... Établie entre la commune de Ksar El Kebir et la société délégataire OZONE KSAR EL KEBIR pour la gestion déléguée du service public de collecte et de nettoyage sur une durée de 7ans avec un investissement global de 30 049 400 DH HT et un cout annuel de ; objet de la decision du conseil communal n° en date du

A- INVENTAIRE DES BIENS DE LA GESTION DELEGUEE.

Il est établi notamment et obligatoirement, pour chaque bien et doit préciser les données suivantes : désignation, consistence, localisation géographique, renouvellement, date d'acquisition, coût d'acquisition, état technique, vétusté, valeur nette comptable, valeur de remplacement.

L'inventaire de départ est à communiquer au Délégrant pour approbation. Cet inventaire des Biens de Retour et des biens de reprises fait l'objet d'un procès-verbal qui sera joint à la présente annexe.

Le Délégataire est tenu d'adresser au Délégrant l'inventaire des biens mis à jour à chaque date anniversaire du Contrat,

La repartition et l'inventaire des dits biens se presente comme suit :

I-BIENS DE RETOUR.

Ce sont les biens dont la définition, la désignation et le régime sont définis dans l'article 13 de la convention établie entre le délégant et le délégataire. Ils sont constitués de :

- Véhicules, engins, matériels, terrains, locaux, ouvrages, installations, équipements..);
- Logiciels ou progiciels spécialisés acquis ou développés dans le cadre de l'exercice du Contrat pour le bon fonctionnement du service délégué (y compris les fichiers et bases de données)

Tableau 1: Inventaire des biens de retour mis à la disposition du Délégataire par le Délégrant pendant toute la durée du contrat

Désignation	Consistance	Renouvellement	Date d'acquisition	Coût d'acquisition	Etat technique	Vetusté	Valeur nette comptable
NEANT							

Tableau 2 : Inventaire des Biens de Retour constitués par le Déléguataire

DESIGNATION	CONSISTANCE	LOCALISATION GEOGRAPHIQUE	REOUVELABILITE	DATE ACQUISITION	COUT AVQUSITION UNITAIRE	ETAT TECHNIQUE	VALEUR NETTE COMPTABLE UNITAIRE	VALEUR DE REMPLACEMENT UNITAIRE
BACS ENTERRES A 4 EMBLEMENTS	6	KSAR EL KEBIR	(Voir programme d' investissement)	DEBUT CONTRAT	160 000	NEUF	160 000	160 000
COLONNES ENTERRES	4				80 000		80 000	80 000
COLONNE AERIENNE 2M3	40				12 500		12 500	12 500
BACS 1100L	20				2500		2500	2500
BACS 660 L	500				1000		1000	1000
BACS 360L	700				700		700	700
BACS 240L	250				400		400	400
BACS 660 L pour les gros producteurs	80				1000		1000	1000
BACS 360L pour les gros producteurs	80				700		700	700
CORBILLES A PAPIER	500				600		600	600
LAVEUSE DE BACS	2				500 000		500 000	500 000
ABRIS POUR BACS	20				3000		3000	3000
DESIGNATION	CONSISTANCE				LOCALISATION GEOGRAPHIQUE		REOUVELABILITE	DATE ACQUISITION
BENNE TASSEUSE 14M3	6	KSAR EL KEBIR	(Voir programme d' investissement)	DEBUT CONTRAT	670 000	NEUF	670 000	670 000
BENNE TASSEUSE 7M3	3				480 000		480 000	480 000
BOM 18 M3 EQUIPEE DE GRUE	2				1 130 000		1 130 000	1 130 000
BENNE TF 10M3 EQUIPEE DE GRUE ET GRAFFIN	2				910 000		910 000	910 000
ASPIRATEUR DES DECHETS URBAINS	4				80 000		80 000	80 000
TRACTOPELLE CASE	1				700 000		700 000	700 000
TRACTOPELLE SUR CHENILLE	1				700 000		700 000	700 000
BENNE SATELLITE 5M3	2				290 000		290 000	290 000
BROYEUR DE DECHETS VERTS	1				75 000		75 000	75 000
DESHERBEUR	1				40 000		40 000	40 000
BALAYEUSE MECANIQUE 6M3	1				1 000 000		1 000 000	1 000 000
CAMION LAVRISE 4M3 HP	1				500 000		500 000	500 000
TRICYCLE BALAYEUR	10				5 000		5 000	5 000
VEHICULE DE SERVICE	4				90 000		90 000	90 000
MOBYLLETES	9				6 500		6 500	6 500
DEPOTS DE BALAYAGE	3				15 000		15 000	15 000

Biens de la gestion déléguée

Lesdits biens font l'objet d'inventaire contradictoire entre les parties annuellement.
Le cas de constat de non-conformité des lieux par rapport aux engagements contractuels peut faire l'objet de travaux facturés au délégataire ou déduits de la caution de garantie.

II-BIENS DE REPRISE

Ce sont les biens dont la définition, la désignation et le régime sont définis dans l'article 14 de la convention n° établie entre le delegant et le delegataire.

Ces biens acquis ou constitués par le Délégataire à l'effet exclusif de l'exploitation du service délégué *autres que les biens de retour mentionnés ci-dessus*, sont notamment les mobiliers de bureaux, les outillages, les stocks et le matériel informatique.

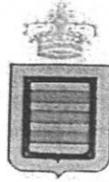
Tableau 3 : Inventaire des Biens de Reprise

Designation	Consistance	Renouvellement	Date d'acquisition	Coût d'acquisition	Etat technique	Vetusté	Valeur nette comptable	Valeur de remplacement
Mobilier de bureau								
Outillages								
Installations, équipements								
Les stocks et le matériel informatique.								

L'inventaire des biens de retour et des biens de reprise est à établir entre les parties dans un délai d'un (1) mois à compter de la date de mise en vigueur du Contrat ; conformément aux dispositions de la convention établie entre les parties.

La mise à jour de cet inventaire est à établir annuellement . A chaque fin d'année, les parties établissent un inventaire contradictoire des biens de la gestion déléguée assorti d'un PV soumis à la signature du Président de la commune de.....

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
RÉGION : TANGER - TETOUAN - AL HOCEIMA
PROVINCE : LABACHE
COMMUNE : KSAR EL KERIB



- Annexe 5

MOYENS HUMAINS

I- PERSONNEL COMMUNAL MIS A LA DISPOSITION DU DÉLÉGUÉ PAR LE DÉLEGANT (OPTIONNEL)

Tableau 1 : Personnel communal mis à la disposition du Délégué

NEANT

Tableau 2 : Complément de rémunération du personnel communal mis à la disposition délégué proposée éventuellement

NEANT

II- PERSONNEL REPRIS (EX-DELEGATION) :

La liste du personnel repris à l'ex délégué doit être renseignée selon le tableau 3 ci-après.

Tableau 3 : Masse salariale du personnel repris à l'ex délégué

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

N°	NOM	PRENOM	DN	EMPL. DELEGUE	Année d'ancienneté	Salaire		Primes Propriétaires			Primes non propriétaires			Salaire de délégué	Charges déductibles (selon les bases de calcul)				Total	Total brut	
						de base	encadré	Qualité	Ind. Transp.	Prime P. Fam.	Prime de Sécurité	Prime de Respons.	Al. Adha		Primes Ind.	PP AMO	Aut.	Aut.			Total
107	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
108	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
109	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
110	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
111	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
112	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
113	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
114	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
115	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
116	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
117	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
118	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
119	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
120	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
121	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
122	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
123	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
124	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
125	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
126	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
127	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
128	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
129	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
130	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
131	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
132	EL HARTOUCHE	EL AME	197504	Conducteur	0%	246,23	0,00							246,23	246,23	215,91	242,35	130,97	326,91	211,25	124,29
						Total	304 545,37	5 131,33	0,00	3 300,00	1 255,00	400,00	1 500,00	176 152,72	273 642,72	21 942,74	311 577,47	15 262,94	427 600,41	32 276,34	490 342,07

* AF : Allocations familiales ; TFP : taxes formation professionnelle ; PP AMO : participation AMO
 * le tableau est à compléter par les primes acquises : le soumissionnaire est demandé de généraliser la prime de solde de 200 dh pour tout le personnel (repris et à compléter), de prévoir deux primes annuelles de Ald Al Adha de 500 dh et de la rentée scolaire de 300 dh pour tout le personnel.

Tableau 4 : Récapitulatif de la masse salariale du personnel repris de l'ex déléation

Désignation	Nombre de personnes affectées au service	Salaire mensuel brut global	1 ^{ère} année	2 ^{ème} année	3 ^{ème} année	4 ^{ème} année	5 ^{ème} année	6 ^{ème} année	7 ^{ème} année
Personnel d'exploitation	124	447 651,00	5 374 212,00	5 374 212,00	5 374 212,00	5 374 212,00	5 374 212,00	5 374 212,00	5 374 212,00
Personnel d'encadrement	8	42 495,72	509 948,64	509 948,64	509 948,64	509 948,64	509 948,64	509 948,64	509 948,64
Total masse salariale ex déléation	132	490 346,72	5 884 160,64						

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

Tableau 5 : Récapitulatif de la masse salariale du personnel repris (communal + ex déléation) et son évolution durant le contrat

Désignation	Nombre de personnes affectées au service.	Salaires mensuel brut (y compris les primes et indemnités)	1 ^{ère} année	2 ^{ème} année	3 ^{ème} année	4 ^{ème} année	5 ^{ème} année	6 ^{ème} année	7 ^{ème} année
PERSONNEL COMMUNAL									
Personnel ex déléation	132	549 988,57	6 599 862,88	6 599 862,88	6 877 914,71	6 877 914,71	6 877 914,71	7 169 869,14	7 169 869,14
Total masse salariale du personnel repris	132	549 988,57	6 599 862,88	6 599 862,88	6 877 914,71	6 877 914,71	6 877 914,71	7 169 869,14	7 169 869,14

II-MOYENS HUMAINS A METTRE EN ŒUVRE PAR LE DELEGATAIRE

A- Personnel d'encadrement et d'administration :

Tableau 6 : Désignation et masse salariale. (La liste ci- dessous est à compléter selon l'offre technique du candidat)

Désignation	Modalité d'intervention**	PERSONNEL D'ENCADREMENT				EFFECTIF						
		Nombre affecté au service.	Salaires de base	Salaires brut imposable	Salaires brut global mensuel	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5	Année6	Année7
Directeur Régional	Ponctuelle	1	0	0	866,67	1	1	1	1	1	1	1
Directeur d'exploitation	PERMANENTE	1	10 000	10 000	10 866,67	1	1	1	1	1	1	1
Chef de service	PERMANENTE	1	6 500	6 500	6 766,67	1	1	1	1	1	1	1
Ingénieur d'exploitation	Ponctuelle	1	0	0	866,67	1	1	1	1	1	1	1
Technicien d'exploitation	Ponctuelle	1	0	0	866,67	1	1	1	1	1	1	1
INFIRMIER	PERMANENTE	1	4500	4500	4 766,67	1	1	1	1	1	1	1
Responsable Qualité et Sécurité	PERMANENTE	1	10 000	10 000	10 866,67	1	1	1	1	1	1	1
Responsable de formation	Ponctuelle	1	0	0	866,67	1	1	1	1	1	1	1
CHEF DE PARC	PERMANENTE	1	8500	8500	8 766,67	1	1	1	1	1	1	1
SURVEILLANTS	PERMANENTE	2	3500	3500	7533,33	2	2	2	2	2	2	2
TOTAL		11			49 433,33	11						

Les postes d'encadrement qui interviennent d'une manière ponctuelle ne sont pas facturés sur le projet KSAR EL KEBIR que pour la partie primes et indemnités.

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

Pour le Directeur du projet et chaque membre de l'équipe d'encadrement ci-haut cité, il est demandé de préciser la qualification et l'expérience du personnel selon le model ci-après :

Tableau 7 : Expériences et qualification

Poste	Nom et prénom	Société	Qualification	Années d'expérience		Projets similaires en cours	
				En général	Dans Le poste envisagé		
Direction générale de l'entreprise	Président-Directeur Général	Aziz EL BADRAOUI	Onise Environnement et Services	Expert en environnement	23	—	
	Directeur Général	Hanane BENAMAR	Onise Environnement et Services	Cycle en Gestion Administrative des Ressources Humaines	9	—	
	Directeur des Ressources Humaines	ABDELLAH SIDI HAIDA	Onise Environnement et Services	Licence en Droit Public et Comptabilité Général	12	—	
	Directeur des Achats et moyens Généraux	Youness Firady	Onise Environnement et Services	Licence en management touristique	5	—	
	Directeur Développement et Marchés	M'barek SIOUSS	Onise Environnement et Services	Ingénieur d'Etat	16	—	
	Ingénieur d'études	Youssef Boughrouss	Onise Environnement et Services	Ingénieur d'Etat en Environnement	4	—	
	Directeur des Exploitations	EI Mahdi OUIHMAN	Onise Environnement et Services	Docteurant-Chercheur en Science de l'environnement	11	—	
	Ingénieur d'études	MEHDI LAAGUEL	Onise Environnement et Services	Filtre De gestion des déchets	4	—	
	Assistante de Direction	Jamila ESSARI	Onise Environnement et Services	Diplôme d'assistante de direction	31	—	
Encadrement proposé pour le projet	Directeur Régional	OUIHMANE MEHDI	Onise Environnement et Services	DOCTORANT	12	9	
	Directeur d'exploitation	ZAKARIA BENSALAM	Onise Environnement et Services	LONG EXPERIENCE EN GESTION DES DECHETS	15	5	
	Chef de parc	Adil BENCHAKROUN	Onise Environnement et Services	Diplôme en restauration	15	8	
	Directeur logistique et formation	Redouane Bemahir Alaoui	Onise Environnement et Services	MATRISE EN GENIE CHIMIQUE	10	8	
	Responsable Hygiène Sécurité Environnement	A recruter	Onise Environnement et Services	Bac +2 ou bac +4	-	3	
	TECHNICIEN D'EXPLOITATION	BERJA MOHAMMED	Onise Environnement et Services	-	2	1	
	INGENIEUR D'EXPLOITATION	YOUSSEF BOUGHIROUSS	Onise Environnement et Services	INGENIEUR ENVIRONNEMENT	4	—	
	Superviseur	Redouane GHBALOU	Onise Environnement et Services	Diplôme en menuiserie	10	—	

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

Pour chaque membre joindre le curriculum vitae correspondant. Parmi les renseignements du personnel à indiquer doivent figurer les éléments ci-après:

- Disponibilité (personnel permanent ou à recruter).
- Niveau professionnel.
- Niveau de formation.
- Profil et spécialisation.
- Nombre d'années d'expérience acquise.
- Postes occupés et temps passés.
- Travaux similaires encadrés au Maroc et/ou à l'étranger.

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

B- Personnel d'exploitation à recruter par le délégataire :

Les profils du personnel donné ci-dessus sont à titre indicatif. Il appartient au candidat de les compléter selon son offre technique
Tableau 8 : Liste du personnel d'exploitation à recruter

Désignation	Nombre affecté au service.	Salaire de base	Salaire brut imposable	Salaire brut global	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5	Année6	Année7
Personnel permanent											
ELECTRICIEN	1	2 828,71	2 828,71	3 095,38	37 144,52	37 144,52	39 001,75	39 001,75	39 001,75	40 951,83	40 951,83
SOUDEUR	1	3000	3000	3 266,67	39 200,00	39 200,00	41 160,00	41 160,00	41 160,00	43 218,00	43 218,00
PNEUMATICIEN	1	3000	3000	3 266,67	39 200,00	39 200,00	41 160,00	41 160,00	41 160,00	43 218,00	43 218,00
LAVEUR	2	2 828,71	2 828,71	6 190,75	74 289,04	74 289,04	78 003,49	78 003,49	78 003,49	81 903,67	81 903,67
Chauffeurs	9	3000	3000	29 400,00	352 800,00	352 800,00	370 440,00	370 440,00	370 440,00	388 962,00	388 962,00
Ripeurs	2	2 828,71	2 828,71	6 190,75	74 289,04	74 289,04	78 003,49	78 003,49	78 003,49	81 903,67	81 903,67
BALAYEURS	6	2 828,71	2 828,71	18 572,26	222 867,12	222 867,12	234 010,48	234 010,48	234 010,48	245 711,00	245 711,00
Femme de ménage	1	2 828,71	2 828,71	3 095,38	37 144,52	37 144,52	39 001,75	39 001,75	39 001,75	40 951,83	40 951,83
AGENT DE RENFORT EN HAUTE SAISON : 3 MOIS	15	2 828,71	2 828,71	46 430,65	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95
TOTAL	38			119 508,50	1 016 226,19	1 016 226,19	1 060 072,90	1 060 072,90	1 060 072,90	1 106 111,95	1 106 111,95

Tableau 9 : Récapitulatif de la masse salariale du personnel à recruter par le délégataire et son évolution durant le contrat

Désignation	Nombre de personnes affectées au service.	EVOLUTION DE LA MASSE SALARIALE BRUT GLOBAL						
		1 ^{re} année	2 ^{me} année	3 ^{me} année	4 ^{me} année	5 ^{me} année	6 ^{me} année	7 ^{me} année
Personnel d'encadrement	11	728 052,20	728 052,20	761 836,31	761 836,31	761 836,31	797 309,63	797 309,63
Personnel d'exploitation	38	1 292 854,65	1 292 854,65	1 349 199,41	1 349 199,41	1 349 199,41	1 408 361,41	1 408 361,41
Total masse salariale du personnel à recruter	49	2 020 906,85	2 020 906,85	2 111 035,72	2 111 035,72	2 111 035,72	2 205 671,04	2 205 671,04

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEBIR

B- Personnel d'exploitation à recruter par le délégataire :

Les profits du personnel donné ci-dessus sont à titre indicatif. Il appartient au candidat de les compléter selon son offre technique

Tableau 8 : Liste du personnel d'exploitation à recruter

Désignation	Nombre affecté au service	Salaires de base	Salaires brut imposable	Salaires brut global	Année1	Année2	Année3	Année4	Année5	Année6	Année7
Personnel permanent											
ELECTRICIEN	1	2 828,71	2 828,71	3 095,38	37 144,52	37 144,52	39 001,75	39 001,75	39 001,75	40 951,83	40 951,83
SOUDEUR	1	3000	3000	3 266,67	39 200,00	39 200,00	41 160,00	41 160,00	41 160,00	43 218,00	43 218,00
PNEUMATICIEN	1	3000	3000	3 266,67	39 200,00	39 200,00	41 160,00	41 160,00	41 160,00	43 218,00	43 218,00
LAVEUR	2	2 828,71	2 828,71	6 190,75	74 289,04	74 289,04	78 003,49	78 003,49	78 003,49	81 903,67	81 903,67
Chauffeurs	9	3000	3000	29 400,00	352 800,00	352 800,00	370 440,00	370 440,00	370 440,00	388 962,00	388 962,00
Ripeurs	2	2 828,71	2 828,71	6 190,75	74 289,04	74 289,04	78 003,49	78 003,49	78 003,49	81 903,67	81 903,67
BALAYEURS	6	2 828,71	2 828,71	18 572,26	222 867,12	222 867,12	234 010,48	234 010,48	234 010,48	245 711,00	245 711,00
Femme de ménage	1	2 828,71	2 828,71	3 095,38	37 144,52	37 144,52	39 001,75	39 001,75	39 001,75	40 951,83	40 951,83
AGENT DE RENFORT EN HAUTE SAISON : 3 MOIS	15	2 828,71	2 828,71	46 430,65	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95	139 291,95
TOTAL	38			119 906,90	1 816 226,13	1 816 226,13	1 860 872,90	1 860 872,90	1 860 872,90	1 906 318,91	1 906 318,91

Tableau 9 : Récapitulatif de la masse salariale du personnel à recruter par le délégataire et son évolution durant le contrat

Désignation	Nombre de personnes affectées au service	EVOLUTION DE LA MASSE SALARIALE BRUT GLOBAL						
		1 ^{ère} année	2 ^{ème} année	3 ^{ème} année	4 ^{ème} année	5 ^{ème} année	6 ^{ème} année	7 ^{ème} année
Personnel d'encadrement	11	728 052,20	728 052,20	761 836,31	761 836,31	761 836,31	797 309,63	797 309,63
Personnel d'exploitation	38	1 292 854,85	1 292 854,85	1 349 199,41	1 349 199,41	1 349 199,41	1 406 361,41	1 406 361,41
Total masse salariale du personnel à recruter	49	2 020 906,85	2 020 906,85	2 111 035,72	2 111 035,72	2 111 035,72	2 203 671,04	2 203 671,04

PERSONNEL A METTRE EN PLACE A KSAR EL KEJR

**Tableau 10 : Récapitulatif de l'effectif et de la masse salariale global du personnel de la section déléguée et son évolution durant le contrat
Récapitulatif de l'effectif global**

Effectif du personnel par catégorie	Nombre						
	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5	Année 6	Année 7
Personnel du siège							
Personnel d'encadrement	19	19	19	19	19	19	19
Personnel d'exploitation	162	162	162	162	162	162	162
Personnel communal							
Personnel d'encadrement							
Personnel d'exploitation							
TOTAL EFFECTIF	181						

Récapitulatif de la masse salariale globale

Désignation	1ère Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année	6ème Année	7ème Année
Salaires de base	-	-	-	-	-	-	-
Primes et indemnités acquises	-	-	-	-	-	-	-
Primes et indemnités complémentaires d'entretien	-	-	-	-	-	-	-
Charges sociales	-	-	-	-	-	-	-
Masse salariale du personnel Communal							
Salaires de base	4 581 757,56	4 581 757,56	4 810 845,44	4 810 845,44	4 810 845,44	5 051 387,71	5 051 387,71
Primes et indemnités acquises	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22	439 084,22
Primes et indemnités complémentaires d'entretien	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00	105 600,00
Frais de formation, Médecine et assurance	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00	494 142,00
Charges sociales	979 279,10	979 279,10	1 028 243,05	1 028 243,05	1 028 243,05	1 079 655,20	1 079 655,20
Masse salariale ex délégué	6 579 862,88	6 579 862,88	6 877 914,71	6 877 914,71	6 877 914,71	7 166 869,14	7 166 869,14
Salaires de base	1 488 626,19	1 488 626,19	1 563 057,50	1 563 057,50	1 563 057,50	1 641 210,37	1 641 210,37
Primes et indemnités proposées	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00	156 800,00
Frais de formation, Médecine et assurance	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39	61 529,39
Charges sociales	313 951,26	313 951,26	329 648,83	329 648,83	329 648,83	346 131,27	346 131,27
masse salariale à recruter par le délégataire	2 020 906,85	2 020 906,85	2 111 035,72	2 111 035,72	2 111 035,72	2 205 671,04	2 205 671,04
Masse globale	8 600 769,73	8 600 769,73	8 988 950,43	8 988 950,43	8 988 950,43	9 372 540,17	9 372 540,17

مقرر عدد 1515/267 بتاريخ 2021/02/04

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم
2021/01 برسم الفترة 2021-2028.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 05.04 فبراير 2021
وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية
والمشابهة لها رقم 2021/01 برسم الفترة 2021-2028.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 28

عدد الأصوات المعبر عنها: 27

عدد الأعضاء الموافقين : 21

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك -

عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطن -
محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - عبد
السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي -

عدد الأعضاء الراضين : 06 وهم السادة : - خالد المودن - رشيد الحميدي - احمد اعوايج - مصطفى التسماني -
عبد المجيد امين - احمد الخاطب -

- عدد الأعضاء الممتنعين : 01. السيد : محمد توفيق الشاوش

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم 21 عضو من أصل 38 عضو المزاولين مهامهم
بالمجلس) على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية
والمشابهة لها رقم 2021/01 برسم الفترة 2021-2028، بين جماعة القصر الكبير وشركتة OZONE KSAR EL
KEBIR التي أحدثتها شركتة ozone environnement et services نائلة العرض رقم 2020/28 لمدة سبع
سنوات الفترة (2021-2028) بمبلغ استثماري قدره 30.049.400,00 درهم دون احتساب الرسوم HT. وتكلفت
الخدمة مجددة في مبلغ 21.461.592,00 درهم مع احتساب الرسوم (ttc)

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

تأشيرة وزير الداخلية

النقطة الثانية

02- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

في مستهل النقطة وإعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة.

الموافقون 21: وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله اباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوقنار - العزيز الغرباوي -

الرافضون 07: وهم السادة : محمد توفيق الشاوش - خالد المودن - احمد عوايج - مصطفى التسماني - عبد المجيد امين - احمد الخاطب - مريم التيجاني .

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر لدراسة النقط المتعلقة ب

- 2- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020
 - 7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لاستغلالها.
 - 8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروبة (باريو) من أجل تقويتها لقاطنيها .
 - 10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين .
 - 11- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .
 - 14- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .
 - 19 -مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .
- حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
- رشيد صبار : عضو اللجنة .
- خالد المودن: : عضو اللجنة .
- ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني: رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس،

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة &
خالد المودن : عضو اللجنة
عبد المجيد أمين : عضو اللجنة
وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :
سعيد القزدار : عضو مستشار
ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادارية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقط المدرجة بجدول الأعمال . بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020.

بخصوص هذه النقطة تم التوضيح انه لم يتم حصر الميزانية بعد ، وبالتالي يتعذر برمجة الفائض وعليه أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس عملاً بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي .
بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات.

خالد المودن : أشار في مستهل تدخله ان تقرير اللجنة لم يتضمن مجمل النقاش الذي أثير داخلها مطالباً بتدارك ذلك مستقبلاً ، أما بخصوص برمجة الفائض واستناداً على ما جاء في برنامج عمل الجماعة وفي إطار العمل التشاركي ومطالب فعاليات المجتمع المدني المتعلقة بتعميم الولوجيات في المرافق التابعة للجماعة فإنه يجب تخصيص مبلغ من برمجة الفائض لفائدة هذه الشريحة من السكان ذوي الاحتياجات الخاصة وتعميم الولوجيات . كما طالب باقتناء آلة الحفر بمقبرة المدينة .

عبد المجيد أمين : أكد في مستهل تدخله ان برمجة الفائض يجب ان يستحضر برنامج عمل الجماعة مطالباً بان يخصص جزءاً من برمجة الفائض لدعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي خاصة تلك التي سبق وان صادق عليها المجلس لتجسيد جدية التعاطي مع تلك القضايا ومنها مثلاً تخصيص جزء من الفائض لفائدة الاتفاقية المتعلقة بساكنة بلاد الريسوني قصد التزود بالكهرباء والماء الصالح للشرب . وكذا دعم عملية اقتناء الدور قصد تفويتها لفائدة مستغليها ودعم الحق في السكن ودعم كل المشاريع ذات الأولوية في المجال الاجتماعي .

أحمد اعويج : تسائل بخصوص برمجة الفائض هل تم تحقيق فائض حقيقي من الموارد الذاتية للجماعة ؟ أم تم تحقيق الفائض عن طريق برمجة المشاريع التي لم يتم إنجازها في ظل جائحة كورونا من 2020 ميزانية ، مشيراً كذلك انه لم يتم تسليم الوثائق الضرورية المتعلقة بالبرمجة للسادة الأعضاء في لجنة المالية وهو ما يتنافى مع كل مبادئ الحكامة والشفافية

سعيد القزدار : ثمن هذه النقطة وكذا الجهود المتعلقة بتحقيق فائض مهم للجماعة . كما دعم المقترحات الواردة في مشروع البرمجة مطالباً كذلك بتخصيص جزء من الفائض لتعميم الولوجيات بمجمل مرافق الجماعة قصد تحسين الخدمات للفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة . وفيما يتعلق بمشروع التهيئة الحضرية أن شارع مولاي علي بوغالب يجب إعادة هيكلته

وتبليطه دون استثناء بعض الأحياء بلاد تجزئة الأربعين , تجزئة الأمل ,بلاد الصرصري مؤكدا أنه يجب تخصيص مبلغ مهم لبلاد الصرصري لعدم استفادته في إطار هيكلية أولاد احمايد .

مصطفى التسماني : سجل ان المبلغ المحقق جيد لكن هناك عشوائية في التوزيع ولا تستجيب لحاجيات الساكنة في ضل مستجدات الجائحة الوبائية . وغياب دعم المشاريع الاجتماعية والاهتمام فقط بدعم البنية التحتية تحت عنوان مشروع متكامل التهيئة الحضريية في غياب التدقيق في الموضوع والوضوح مع الساكنة

أحمد الخاطب : ثمن في مداخلته المطالب التي تنادي بتوفير الولوجيات والاعتناء بهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة والاستجابة لمطالبها الملحة ويجب ان يخصص جزء من الفائض لهذا المجال الاجتماعي. اما بخصوص التهيئة الحضريية فطالب بدعم الأحياء الناقصة التجهيز وانصاف ساكنتها كذلك على مستوى دعم البنية التحتية خاصة وان الامطار الاخيرة كشفت جزءا من المشاكل المطروحة على هذا المستوى وعلى سبيل المثال أحياء بلاد الصرصري , أولاد احمايد

رشيد صبار : أوضح في مستهل تدخله انه لم يتم حصر فائض الميزانية إلا في آخر لحظة قبل انطلاق الجلسة لان القضايا المالية لها ارتباط وثيق بالقباضة وضرورة التنسيق مع مصالح المالية في إطار العمل التشاركي .ومن جانب آخر فيما يخص تدبير الشأن المحلي فالولوجيات كانت موجودة مفروضة بالقانون منذ سنوات عديدة واثناء فترة المجلس السابق وأنه كان من الأجدر أن يتم وضع الولوجيات بقاعة دار الثقافة وقاعة المغطاة وبنائية الجماعة اثناء تشييدها أما بالنسبة للبرمجة فان المجلس الجماعي من خلال الأغلبية المسيرة تتحمل مسؤولية تنزيل برنامج عمل الجماعة وكامل المسؤولية في تدبير الشأن العام و علاقتها بالمواطن والاستجابة للمطالب الاجتماعية والملحة للساكنة

عبد السلام البياتي : بدوره من خلال مداخلته أبدى ملاحظته بشأن برمجة الفائض أنه تم استثناء فئة مهمة من سكان المدينة خصوصا المتواجدين بالمنطقة القديمة باب الواد والشريعة وعبر عن موقفه أنه كان من الأجدر تخصيص مبلغ مالي لتقوية وتدعيم الدور الأيلى للسقوط .

محمد توفيق الشاوش : أوضح بما انه تم برمجة المشاريع في اطار فائض الميزانية فان التحدي المطروح هو في مرحلة تتبع المشاريع والحرص على جودتها . وبخصوص المشاريع المدرجة في اطار التهيئة الحضريية ينبغي تحديدها بدقة وضرورة الاهتمام بالأحياء المهمشة خاصة بلاد الصرصري اولاد احמידو بلاد السعادة مؤكدا على ضرورة متابعة الاشغال بكل فعالية ونجاعة

عبد الله امباركي : أوضح انه تم تحقيق الفائض بمبلغ كبير مطالبا بتهيئة الشطر الثاني م من مشربة الرحمة وتوفير جرافة بالمقبرة. كما طالب بتجهيز المراب البلدي مخصصة العتاد الكهربائي والرافعة ..

خالد المودن : أشار في تدخله ان مهام الأعضاء داخل المجلس تداولية وطرح قضايا الساكنة ومطالبهم الاجتماعية والملحة والترفع عن التشنجات الجانبية مؤكدا ان مطلب الولوجيات ملح وبهم شريحة مهمة .واذا كان المجلس السابق قد احدث عدد من المرافق الجماعية فعلى المجلس الحالي استكمال ما بدأ في إطار التراكم. كما ثمن موقف السيد العضو محمد توفيق بخصوص تتبع الأشغال وجودتها والمشاريع المبرمجة في اطار التهيئة الحضريية و الخلل في تنزيل بعض المشاريع ومنها أشغال تهيئة المدخل الشمالي للمدينة بما

يشكل هدرا للمال العام وغياب اي نجاعة وفعالية. وبخصوص تحقيق الفائض فمرجعه ظروف الجائحة وتوقف صرف بعض فصول الميزانية.

أحمد الخاطب: أكد على الحرص على نجاعة أداء المقاولات وجودة الأشغال. ويجب التنزيل بشكل ايجابي عند برمجة المشاريع واحترام دفتر التحملات من الناحية التقنية مطالباً على ضرورة الاهتمام بالأحياء التي عانت مؤخراً من التساقطات المائية مثل بلاد الصرصري وأولاد احمايد والمدينة العتيقة

مريم التيجاني: أوضحت في مستهل تدخلها بخصوص البرمجة أنه ينبغي ان يخص مبلغ مالي لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن الولوجيات وأن تكون التفاتة لهذه الشريحة من السكان.

يونس شقور: في معرض تدخله سجل عدم قدرة المجلس الحالي على تكملة الشطر الثالث لمقر الجماعة. وكذا الاهتمام بالأحياء القديمة للمدينة على سبيل المثال العطارين, باب الواد, الشريعة وأكد أن المجلس السابق قد اتخذ مبادرة في هذا الشأن بخصوص تجهيز بعض الأحياء, وعبر عن موقفه أنه يجب أن تكون مبادرة بشأن الفائض بتخصيص مبلغ مالي لصالح المدينة القديمة.

سعيد القزدار: طالب باستكمال الشطر الثاني للمقبرة وطالب بتدعيم الآليات بالرأب البلدي كما طالب بتوفير الولوجيات وإنصاف الفئة المتضررة.

رشيد صبار: دور الأغلبية في إطار التحالف هو رفع القوة الاقتراحية وتحمل المسؤولية فيما يخص برمجة المشاريع في إطار الفائض وغيره. وبالنسبة للولوجيات وكما جاء في العرائض المرفوعة من طرف المجتمع المدني فإنها تطالب باحترام الولوجيات في رخص التعمير مستقبلاً.

إلهام ركع: بخصوص برمجة الفائض طالبت بتخصيص جزء منه لدعم الأحياء الهامشية وتدعيم البنية التحتية والاستجابة لمطالب الساكنة.

السيد الرئيس: أكد في مستهل تدخله انه يتم تدعيم مالية الجماعة عبر البحث عن موارد متعددة من خلال العديد من الشركاء قصد الاستجابة لمجمل تطلعات الساكنة وفي مقدمتها الأحياء ناقصة التجهيز, مشيراً إلى أن هناك مالية مهمة ومشاريع متعددة خصصت لتلك الأحياء وعلى سبيل المثال فان حي أولاد أحمديد سوف يعرف اعطاء انطلاق عدة اوراش مباشرة بعد تحسن الأحوال الجوية بعد أخذت المقاولات المشروع. وفيما يتعلق بالاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة فقد حرص المجلس على إعطائها الأهمية القصوى ويتجلى ذلك مثلاً في تنزيل مشروع إعادة إحداث وتأهيل مركز المنظمة العلوية للمكفوفين علاوة على تخصيص اتفاقية متكاملة في الموضوع وعرضها على وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة, لكن سيادة الوزارة للأسف رفضت التجاوب مع مطالب المجلس التي تجسد تطلعات هذه الفئة الاجتماعية ومطالبها العادلة والمشروعة. كما ان المجلس السابق لم يلتزم بإحداث الولوجيات أثناء عملية إحداث عدد من المرافق الجماعية مثل مقر الجماعة - ودار الثقافة وغيرها.. مما الحق ضرر حقيقي بهذه الفئة. وبخصوص تجهيز المأرب البلدي فسوف يتم تهيئته بجميع حاجياته قريباً. وبخصوص تهيئة أحياء المدينة فقد حرص المجلس

الحالي على تغطيتها والاستجابة لمطالب الساكنة فيما يتعلق بدعم البنية التحتية وشملت جميع الاحياء كما ان المشروع المتكامل للتهيئة الحضرية المدرج في برمجة الفائض يؤكد ذلك .بخصوص استكمال الشطر الثاني للمقبرة اوضح ان هناك بعض الجهات تحاول عرقلة المشروع ، مشيرا الى انه سوف يستعرض حصيلة تدخل الجهة في دعم الجماعات ونصيب مدينة القصر الكبير من ذلك حتى يكون الراي العام على بينة بكافة المعطيات المتعلقة بالموضوع.وبخصوص المدينة القديمة هناك عدت برامج خصصت لها ومنها مثلا مشروع تهيئة الكزازين والخضارين والطرافين ومشروع تهيئة شارع وأرصفت سيدي الرايس والأماكن المجاورة لها علاوة على مشروع إعادة تهيئة حديقة السلام المندمجة مع أحياء المدينة العتيقة .علاوة على باقي المشاريع المتعلقة على تثمين الارث التاريخي للمدينة والتي يصعب حصرها الان.

علما ان هناك اتفاقية متكاملة تحضي بالعناية الملكية الكريمة والسامية بمبلغ يزيد عن 32 مليار سنتيم مخصصة لهذا الهدف الاستراتيجي ، حالت ظروف الجائحة الوبائية دون التسريع بتنزيلها. وإنشاء الله سوف تكون تلك الاتفاقية منعطف لإعادة الاعتبار لمدينة القصر الكبير على كافة المستويات.وبخصوص الحكامة والشفافية في تدبير الشأن المحلي فان جماعة القصر الكبير وبمناسبة الجائحة الوبائية صنفت من افضل الجماعات على الصعيد الوطني على مستوى التسيير والتدبير والنجاعة وفعالية الأداء ، علاوة على ترشيد المال العام بفضل حرص رئاسة المجلس وفعالية الإدارة وتفاني اليد العاملة وتفعيل الشراكة مع بعض فعاليات المجتمع المدني . كما تم تقديم دعم للمستشفى لمدة ثلاثة اشهر يتجلى في تقديم الوجبات الغذائية لفرق الطبية وجناح كوفيد 19 وتنازل اعضاء المجلس عن تعويضاتهم لدعم الجهود الوطني لمواجهة تداعيات الوباء. مقدما شكره للجميع على هذه الجهود القيمة التي تم القيام بها حرصا على المصلحة العامة للمدينة . كما نوه بالتعاون البناء مع السلطات

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها. ثم اقترح تقديم النقطة الرابعة من جدول الأعمال فصودق على المقترح بإجماع الأعضاء الحاضرين

برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

المبلغ المبرمج بالدرهم	المشروع
2 000 000 , 00	مساهمة الجماعة في إحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي
1 000 000, 00	تهيئة المركب التجاري أولاد احمد
1400 000, 00	إتمام أشغال التهيئة للمدخل الشمالي للمدينة بالإنارة العمومية
500 000, 00	تأهيل دكاكين الطرافين والكزازين
8 00 000, 00	أشغال توسعة سوق الزواك
7713 154 .91	مشروع متكامل " التهيئة الحضرية "
13 413 154 .91	المجموع

مقرر عدد 268/1516 بتاريخ : 04/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجته فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجته فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 27

عدد الأصوات المعبر عنها : 27

عدد الأعضاء الموافقين : 19

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد
الله المباركى - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الجدوب - عبد
الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزمري - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز
الغرباوي .

عدد الأعضاء الراضين : 8

وهم السادة : - خالد المودن - يونس شقور - رشيد الحميدي - احمد عوايج - مصطفى التسماني - عبد المجيد
أمين - احمد الخاطب - مريم التجاني .

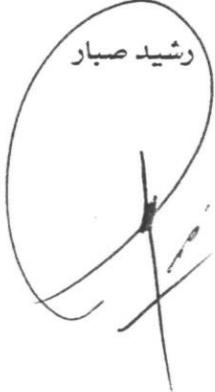
عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

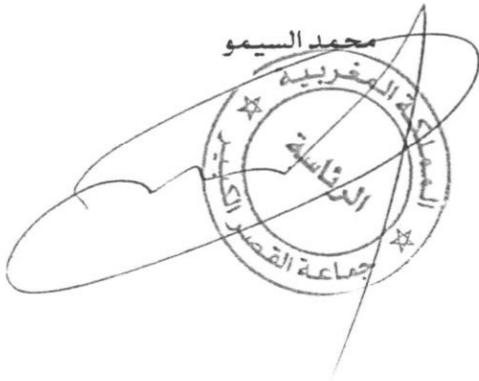
صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة
على برمجته فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

المبلغ المبرمج بالدرهم	المشروع
2 000 000 , 00	مساهمة الجماعة في إحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي
1 000 000, 00	تهيئة المركب التجاري أولاد احميد
1400 000, 00	إتمام أشغال التهيئة للمدخل الشمالي للمدينة بالإضاءة العمومية
500 000, 00	تأهيل دكاكين الطرافين والكزازين
8 00 000, 00	أشغال توسعة سوق الزواك
7713 154, 91	مشروع متكامل " التهيئة الحضرية "
13 413 154, 91	المجموع

كاتب المجلس
رشيد صيار



رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو



النقطة الرابعة

04. النقطة الرابعة المتعلقة الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير.

في بداية النقطة طالب السيد الرئيس بإعمال مقتضيات المادة 26 من النظام الداخلي وإعادة ترتيب نقط جدول الأعمال بتقديم النقطة الرابعة وتأخير النقطة الثالثة فتمت المصادقة على ذلك بإجماع الأعضاء الحاضرين

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله المباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي . - خالد المودن - يونس شقور - رشيد الحميدي - أحمد عوايج - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين - أحمد الخاطب - مريم التجاني .

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

- 3 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار الشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.
- 4 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير
- 5 - تحيين المقرر الجماعي عدد 504/256 [بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.
- 6 - الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 [بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتزه الترفيهي بطريق تطفة إقليم العرائش .
- 16 - دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.
- 17 - دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية .
- 18 - توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

عضو اللجنة

سعيد القزدار

عضو اللجنة

حسن الحسنواوي

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد المجدوب رئيس اللجنة

حسن سيكوك عضو اللجنة

سعيد الفزدار عضو اللجنة

كما حضرها بصفة استشارية السادة :
رشيد صبار كاتب المجلس

و من الموظفين الجماعيين السادة:

أحمد العثماني رئيس قسم الشؤون الإدارية

عبد الجليل الزيغم رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

محمد السعيد الزيني رئيس مكتب الشراكة والتعاون

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لمدارسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

4- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

بعد قراءة بنود الاتفاقية ومدارسة مضامينها، أعطى السيد رئيس اللجنة الكلمة للسيد حسن سيكوك الذي طالب اللجنة بإدراج توصية تتضمن المطالبة بإحداث ملعب واحد بالمصلى القديمة بدل من برمجة إنجاز ملعين اثنين وذلك نظرا لصغر المساحة واستحضارا لجمالية الملعب الوحيد.

وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة مع إدخال تعديل يتعلق بإحداث ملعب واحد بالمصلى القديمة بدل ملعين - انتهى محضر اللجنة -



اتفاقية شراكة

بين

وزارة الداخلية

و

وزارة الثقافة والشباب والرياضة/ قطاع الشباب والرياضة

و

جماعة القصر الكبير

و

وكالة تنمية أقاليم الشمال

تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالشباب الاصطناعي
بالقصر الكبير

اتفاقية شراكة

ديباجة

- ✚ انطلاقا من التوجهات الملكية المسماة لمصاحب جلالة الملك محمد السادس الواردة في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة المنعقدة بالمسقطات أيام 24 و25 شوال 1429 الموافق ل 24 و 25 أكتوبر 2008
- ✚ بناء على الظهير الشريف رقم 15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون 14.13 المتعلق بالجماعات
- ✚ بناء على قانون المالية لسنة 1987 الذي تم به توجيه إحداث حساب خاص يسمى : الصندوق الوطني للتنمية الرياضية- كما تم تغييره و تكميمه
- ✚ بناء على المرسوم رقم 2.13.254 الصادر في 21 ماي 2013 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع الشباب والرياضة
- ✚ بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر بتاريخ 10 محرم 1387 الموافق ل 21 أبريل 1967 المتعلق بإحداث نظام عام للمحاسبة العمومية كما تم تغييره و تكميمه
- ✚ بناء على المرسوم رقم 2.19.1086 الصادر في 4 جمادى الآخرة 1441 (30 يناير 2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية
- ✚ بناء على القانون رقم 95-06 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعالمات وأقاليم الشمال بالمملكة
- ✚ و نظرا للبرنامج الحكومي و خاصة الجزء المتعلق بالتنمية الرياضية و بتأهيل الشباب
- ✚ و اعتبارا للاهتمام الذي توليه الحكومة لتعزيز البنيات التحتية من التجهيزات الرياضية
- ✚ و اعتبارا لكون التجهيزات الرياضية إحدى الدعامات الأساسية لتنمية قدرات الشباب والشهوض بالمجال الرياضي
- ✚ وبناء على رغبة الأشراف المتعاقدة في النهوض بالقطاع الرياضي لمدينة القصر الكبير و توفير ظروف العمارة الرياضية

تم الاتفاق بين :

- وزارة الداخلية ، المديرية العامة للجماعات الترابية
- وزارة الثقافة والشباب والرياضة قطاع الشباب والرياضة
- جماعة القصر الكبير
- وكالة تنمية أقاليم الشمال

على ما يلي

المادة 1 : موضوع الاتفاقية

تتناق هذه الاتفاقية بتحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة من أجل إحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

المادة 2 : الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية الى تحديد وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المتعاقدة عليها وتحقيق الغايات التالية :

- تهيئة و إحداث الملاعب بالقصر الكبير
- التفرص بالقطاع الرياضي بجماعة القصر الكبير .
- تأطير ودعم الفرق الرياضية بجماعة القصر الكبير.

المادة 3 : مكونات الاتفاقية :

- تتضمن الاتفاقية إحداث وتهيئة 11 ملعب للقرب بالتقسيم الكبير عبر تنفيذ المشاريع التالية :
- تهيئة ملعب 3 مارس بوشويكة عبر إحداث ملعبين (2) لكرة القدم المصغرة و ملعب (1) كبير ، و تهيئتها بالعشب الاصطناعي مع إحداث مستودعات للملابس و التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب العسلي القديمة عبر إحداث ملعبين (2) لكرة القدم المصغرة و تهيئتها بالعشب الاصطناعي مع إحداث مستودعات للملابس و التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب بتيبة (1) لكرة القدم المصغرة بالعشب الاصطناعي بجوار مدرسة سيدي عيسى بن فاسم مع التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب المعسكر القديم (1) بالعشب الاصطناعي مع التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب السلالين (1) من الحجم المتوسط بالعشب الاصطناعي مع إحداث مستودعات للملابس و التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب (الضوك) (1) بالعشب الاصطناعي مع التهيئة الخارجية لجوانب الملعب
 - تهيئة ملعب سيدي مخلوف عبر إحداث ملعبين (2) لكرة القدم المصغرة و تهيئتها بالعشب الاصطناعي مع إحداث مستودعات للملابس و التهيئة الخارجية لجوانب الملعب.

المادة 4 : حامل المشروع

تعتبر وكالة تنمية أقاليم الشمال حاملة المشروع و تتكلف بإنجاز الدراسات و الأشغال و تجهيز المرافق الرياضية المنصومة في هذه الاتفاقية

المادة 5 : الوعاء العقاري

تلتزم جماعة القصر الكبير بتوفير الوعاء العقاري اللازم لإحداث الملاعب و المرافق المخصصة بموجب هذه الاتفاقية

المادة 6: تكلفة مشاريع الاتفاقية

تبلغ التقديرات المالية لإنجاز هذه المشاريع 14.800.000,00 درهم ، دون احتساب تكلفة الوعاء العقاري الذي تتحمله جماعة القصر الكبير.

المادة 7: مساهمة الأطراف

• تتولى وزارة الداخلية المساهمة في تمويل المشاريع موضوع الاتفاقية بمبلغ 3.000.000,00 درهم (3 ملايين درهم).
• تتولى وزارة الثقافة والشباب والرياضة (قطاع الشباب والرياضة) المساهمة في تمويل المشاريع موضوع الاتفاقية بمبلغ 5.000.000,00 درهم (5 ملايين درهم).
• تتولى جماعة القصر الكبير توفير الوعاء العقاري اللازم لإحداث هذه العرافق و المساهمة بمبلغ 3.800.000,00 (3 ملايين و 800 ألف درهم).
• تتولى وكالة تنمية أقاليم الشمال المساهمة في تمويل المشاريع موضوع الاتفاقية بمبلغ 3.000.000,00 درهم (3 ملايين درهم).
و يتم تمويل جميع مساهمات الأطراف المتعاقدة إلى حساب وكالة تنمية أقاليم الشمال رقم :

310810100012400040910141

المادة 8 : إنجاز المشاريع

تلتزم الأطراف المتعاقدة، كل في دائرة التزامه بإنجاز المشاريع موضوع الاتفاقية على مدى ستة أشهر

المادة 9 : حق الملكية

تعود ملكية مكونات المؤسسات المحدثه بمقتضى هذه الاتفاقية إلى جماعة القصر الكبير.

المادة 10 : العبادى المؤسسة لعقد الشراكة

تلتزم الأطراف المتعاقدة على هذه الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشاريع مع مراعاة أهدافها وفلسفتها طبقا لسياسة قطاع الشباب والرياضة في مجال تخصصها.

المادة 11 : استمرارية المشروع

تلتزم الأطراف المعنية بضمان تنفيذ واستمرارية المشاريع التي ستتم إدارتها و تدبيرها من طرف جماعة القصر الكبير، كما يمكن لهذه الأخيرة تفويض تدبير هذه العرافق للجمعيات الرياضية المعتمدة و التي يتم اختيارها من طرف لجنة التتبع.

المادة 12 : لجنة التنسيق و تتبع التنفيذ

تحدث لجنة لتتبع إنجاز المشاريع و تتكون من ممثلين عن أطراف هذه الاتفاقية :

- ممثل عن ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة،
- ممثل عن المديرية الجهوية لقطاع الشباب والرياضة طنجة تطوان الحسيمة،
- ممثل عن جماعة القصر الكبير،
- ممثل عن وكالة تنمية أقاليم الشمال،

المادة 13 : مراجعة و تعديل الاتفاقية

مراجعة متضمنيات هذه الاتفاقية يتم بالافتراح سنوي من احدى مواعيد الاتفاقية وموافقة الاطراف الاخرى، ويتم تضمين التعديلات المحدثة في ملحق لها يوقع من الاطراف المتعاقدة.

المادة 14 : فض النزاعات

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية يحال على مساح الشؤون القانونية للأطراف و إيجاد الحلول الملائمة في إطار التراضي.

المادة 15 : تنفيذ الاتفاقية

يتم الشروع في تنفيذ مواد هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من طرف المتعاقدين و التأشير عليها من طرف السلطات الإدارية المختصة ، وتمتد مدة العمل بها إلى غاية التسليم النهائي لأشغال الحجاز كل المشاريع المتضمنة لها.

التوقيعات

وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة

وزارة الداخلية

جماعة القصير الكبير

وكالة تنمية أقاليم الشمال

محمد السويحو



تأشير عامل إقليم العرائش

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد السلام البياتي : أكد في مستهل تدخله على أهمية الاتفاقيات التي يعقدها المجلس الجماعي مطالبا بضرورة توقيع الشركاء على الاتفاقية أولا ربحا للوقت وتحقيقا للفعالية والسرعة في تنزيل المشاريع مبديا دعمه لهذه الاتفاقية المتعلقة بإحداث وتهيئة الملاعب بالعشب الاصطناعي. كما أكد من جهة أخرى على ضرورة تكريس المنهجية الديمقراطية داخل المجلس وتكريس التشاور والتنسيق بين مكونات الأغلبية المسيرة خاصة وأن هذه الأخيرة تشكل دعما وسندا أساسيا لرئاسة المجلس

خالد المودن : أشار في تدخله أن المجلس الحالي طرح العشرات من الاتفاقيات وتمت إعادة مناقشتها وتعديلها أكثر من مرة وفي ذلك هدر للوقت هذا من حيث الشكل ومن حيث الموضوع سجل أنه تم إقصاء بعض الأحياء كحي المسيرة الخضراء وحي المناكيب في إطار تهيئة الملاعب وتهيئة الحدائق مطالبا بتخصيص قطعة أرضية قرب حي بلاد الريسوني لتكون متنفسا لسكانه الحي كملعب أو فضاء أخضر مع جعل ملاعب القرب مفتوحة بالمجان للجميع

عبد المجيد أمين : أبدى استغرابه من خلال مداخلته بشأن الاتفاقيات الموقعة من طرف واحد مطالبا بضرورة إشراك الأطراف الأخرى في إطار العمل التشاركي قصد تعزيز الموقف على سبيل المثال وزارة الثقافة قصد إعطاء المصادقية للاتفاقية ذات البعد الثقافي والاجتماعي والتربوي من جهة، ومن جهة أخرى في إطار الملاعب هناك بعض الأحياء تعرف اكتضاضا كحي سيدي رضوان وتجزئه الهيوبي تجزئة المكناسي والإسماعيلية .. وعبر عن موقفه أنه يجب أن يبرمج فيها الملاعب لفائدة الأطفال والشباب ومن ناحية فتدبير هذه المرافق الرياضية يجب أن يخدم الأهداف التربوية المخصصة لها بعيدا عن أي أهداف شخصية

محمد الجدوب : ثمن من خلال مداخلته النقطة المدرجة و أهمية برمجة مجموعة من الملاعب متنوعة من حيث الحجم وتهدف للنهوض بالوضع الرياضي مطالبا بتصفية الوعاء العقاري قصد التسريع في تنزيل هذا المشروع الهام. وبخصوص تدبير تلك الملاعب طالب بأعداد دفتر تحملات قصد تسييرها من طرف الضعافات الشريكة لأنه يصعب على الجماعة أن تقوم بتسييرها بشكل مباشر. كما طالب بإحداث ملاعب كبرى بالمنزه الغابوي عين لعبيد وجعلها ملاعب للتدريبات للفرق المحلية التي هي منضوية في البطولات الوطنية والجهوية

أحمد الخاطب : سجل مبدئيا أن الإمكانيات المالية الذاتية للجماعة تبقى محدودة لذلك يتم اللجوء إلى الشراكة من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي تنعكس إيجابا على الساكنة ولكن المبدأ المؤطر لهذه الاتفاقية محدد بالقانون أيضا هو استعداد الأطراف المشاركة في هذه الاتفاقية من أجل المساهمة وأكد أن هناك دورية تنظم هذه العملية. ومن جهة أخرى أكد على ضرورة تصفية العقار قصد التسريع بانزال هذه المشاريع بعيد عن أي أهداف انتخابية

رشيد صبار : سجل في بداية تدخله أن المجلس الحالي وقع عدد من الاتفاقيات وكان لها وقع اجتماعي واقتصادي وثقافي ورياضي هام ولكن في البداية وكالعادة تم التشكيك في تلك الاتفاقيات والادعاء بأنها وهمية ولكن والحمد لله تحققت وتحقق معها الخير للجميع للمدينة مثل اتفاقية السكة الحديدية والاتفاقية مع وزارة الفلاحة ومع وزارة التعليم بخصوص إحداث الجامعة وكذا مع وزارة الثقافة والرياضة... ويخصو الملاعب سجل أن المجلس الحالي ورث فقط ملاعب اسمنتية غير صالحة بتاتا للرياضة وأخرى تعاني من مشاكل عديدة مع المقاولات علما أن المجلس الحالي أشرف على إحداث ملعب هام بحي اولاد احميد وتهيئة جميع الملاعب بالعشب الاصطناعي

محمد توفيق الشاوش : سجل أن ملاعب القرب طالب بضرورة توقيع الشركاء على الاتفاقية كما سجل أن مبلغ الدراسات المتعلقة بالمشروع غير محدد مطالبا بتحديد مبالغها كما طالب بأن تكون صاحبة المشروع الجماعة أو وزارة الرياضة قصد تسريع وثيرة الأشغال لأن وكالة تنمية اقاليم الشمال تتسم متابعتها للأشغال

خالد المودن : بخصوص تدبير ملاعب القرب طالب بضبط الجمعيات التي تشرف عليها وعلاقتها بالجماعة وضبط مالية التسيير بكل شفافية كما طالب بإحداث ملعب القرب بجوار حي المسيرة الخضراء لأنها من الأحياء التي لم تستفد بتاتا بخصوص إحداث الملاعب الرياضية

عبد المجيد أمين : طالب بالتصدي لعملية الاستخلاص المالية بخصوص الملاعب الرياضية مؤكدا على الدور الاجتماعي لتلك المرافق التي يجب أن توضع رهن الشباب والأطفال . مع جعل تلك الملاعب بالحجم الصغير حتى تستفيد أكثر شريحة ممكنة .

مصطفى التسماني : تسائل مجددا عن مدى صحة الاتفاقية التي تكلف ميزانية جد مهمة ومن عدة أطراف حكومية خاصة واننا نعيش في ضل الجائحة الوبائية وما تفرضه من أولويات . وبخصوص تهيئة ملعب سيدي مخلوف تسائل عن طبيعة العقار الذي هو محل نزاع وسبق وان تم تخصيصه لاحداث سوق جديد . ما طالب بجعل ذلك الفضاء مفتوحا نظرا للضغط الذي تعرفه تلك المنطقة

أحمد الخاطب : طالب بتحقيق مجموعة الشروط منها اولا تصفية العقار وثانيا موافقة الأطراف الأخرى كما طالب بإمسية احداث ملاعب القرب جديدة لان المدينة في حاجة اليها وضرورة التسريع بإنزالها وتنويع الملاعب الرياضية لتشمل باقي الانواع الرياضية -كرة السلة-كرة الي-والرياضة النسائية .

سعيد القزدار : ثمن الاتفاقية واعتبرها بمثابة تحقيق حلم للسكان نظرا لان المدينة في حاجة ماسة لهذه الملاعب والمرافق الرياضية منوها بعملية تدير الملاعب بالطريقة الحالية ويجاد دفتر تحملات متعلق بالموضوع

عبد الله اباركي : ثمن مضمون الاتفاقية مطالبا بتوسيع استفادة بعض الاحياء من تلك الملاعب وخاصة احياء المقاطعة الثالثة بتيّة -دوار الحلوفي -بلاد الوهراني -بلاد برقاد . خاصة وان هناك عقار تابع لوزارة الاوقاف يمكن الاستفادة متواجد بعزيب الرفاعي بمحضر خزان

يونس شقور اعتبر ان نقط جدول الأعمال عبثية وكون التسيير عشوائي كما ان المجلس الحالي طرح العديد من الاتفاقيات دون جدوى وبدون ان يتحقق اي شيء مقدما امثلة حول الكورنيش والمسرح ... وأن المجلس السابق هو من احدث جميع ملاعب القرب الحالية . مطالبا من جهة أخرى بتوضيح وضعية الوعاء العقاري لسيدي مخلوف الذي كان مخصصا لإحداث سوق ثم تحول حاليا الى وعاء محتضن للملاعب القرب .

رشيد صبار : سجل مجددا ان المجلس الحالي قام بعقد سلسلة من الاتفاقيات كان لها الوقع الايجابي على المدينة رغم تشكيك المعارضة مثل الاتفاقية مع وزارة الفلاحة وكذا تهيئة المستشفى المدني الجديد للمدينة وبخصوص تدير ملاعب القرب هناك تجارب على الصعيد الوطني والجهوي ينبغي الاستفادة منها كتجربة المضيق والسعي لإيجاد دفتر التحملات كأرضية قانونية للتدير . كما طالب بايجاد ملاعب كبيرة وليست صغيرة الحجم حتى تكون فضاء لاكتشاف طاقات رياضية مستقبلية . وملاعب للتدريب الرياضية للفرق التي تخوض البطولات والعصب الوطنية والجهوية . مشيرا الى ان مجهودات المجلس الجماعي الحالي في مجال الرياضي تشكل ثورة حقيقية للارتقاء بالرياضة بمدينة القصر الكبير .

محمد الطيب الشاوي : الاتفاقية مهمة جدا لشباب المدينة ووجه الشكر لرئيس المجلس الجماعي على المجهود الجبار وأن اتفاقية ملاعب القرب تسلم للجمعيات المتوفرة على دفتر التحملات . كما اوضح ان والي الجهة عقد لقاء مع عصابة الشمال وطالب بلائحة الفرق التي تمارس تحت لواء الجامعة قصد تمكينها من ملاعب القرب والسعي لاكتشاف الطاقات الصاعدة -الفئات الصغرى الذين يشكلون الشباب المعول عليه في المستقبل.

تدخل الرئيس : اوضح ان سياق هذه الاتفاقية يأتي في اطار تنزيل خلاصات اللقاء الذي عقده السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة بمدينة طنجة بمقر الولاية وبحضور عامل اقليم العرائش ورئيس المجلس الجماعي وبعض السادة مدراء بعض المصالح الخارجية لبعض القطاعات الحكومية وخصص اللقاء لتدارس دعم بعض المشاريع لمدينة القصر الكبير . ومنها منطقة الأنشطة الاقتصادية ودعم القطاع الرياضي وتهيئة الحدائق والمنتزه الغابوي . كما قام السيد الرئيس باستعراض مجمل مساهمات الدعم المالي الذي تكلفت به القطاعات الحكومية والاتصالات التي تم القيام بها من طرف السيد والي ورئيس المجلس لضمان توفير تلك المساهمات المالية. وبخصوص تحيين الاتفاقيات المبرمة فيرجع الى رغبة بعض القطاعات الحكومية للانضمام الى بعض الاتفاقيات او تعديل مساهماتها وهذا شيء ايجابي ومرحب به ويصب في مصلحة المدينة . مشيرا الى ان التاريخ سوف يشكل بكل ايجابية واعتزاز ما قدمه هذا المجلس للقطاع الرياضي والقطاع الثقافي ومجال تهيئة الاسواق قطاع التعليم وهناك حجج واضحة تدل على اتصالاتنا ومجهوداتنا لتنزيل العديد من المشاريع في كافة المجالات رغم عراقيل وشكوك بعض الجهات المفرضة . مقدما شكره لكافة الجهات الشريكة

والمدمعة بما فيها مساهمة رئيسة الجهة معلنا انه سوف يقدم مستقبلا حصيلة مساهمات مجلس الجهة والمجلس الإقليمي في دعم مشاريع جماعة القصر الكبير.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين

مقرر عدد 1517/269 بتاريخ: 04/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجامعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

إن مجلس جامعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ

2021/02/04

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه. وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجامعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 23

عدد الأصوات المعبر عنها : 23

عدد الأعضاء الموافقين : 23

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله المبارك - سعيدة بوعشة - إلهام ركح - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي - خالد المودن - يونس شقور - أحمد عوايج - مصطفى التسماني - عبد المجيد أمين - أحمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتعنين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجامعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة الخامسة

تحسين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

أعطى السيد الرئيس الكلمة للعضوة زينب السيمو لقراءة محضر لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاسترادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

4- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير.

5- تحسين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

6- الدراسة والمصادقة على تحسين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعييد والمنتزه الترفيهي بطريق تطفت إقليم العرائش.

16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستقلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

18 - توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد القزدار
عضو اللجنة
حسن الحسناوي
عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد المجدوب
رئيس اللجنة
حسن سيكوك
عضو اللجنة

كما حضرها بصفة استشارية السادة :

كاتب المجلس

رشيد صبار

و من الموظفين الجماعيين السادة:

رئيس قسم الشؤون الإدارية

أحمد العثماني

رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

عبد الجليل الزيغم

رئيس مكتب الشراكة والتعاون

محمد السعيد الزيني

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة. كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة الخامسة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

5. تعيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

تلا رئيس اللجنة فصول الاتفاقية حيث أشار إلى أهمية الاستجابة للمطالب المشروعة للساكنة خاصة المتمثلة في تمكينهم من الاستفادة من المنتجات الحيوية كالرطب بالماء الصالح للشرب والكهرباء وذلك لضمان كرامتهم وحقهم في العيش الكريم.

وبعد مناقشة الاتفاقية، أوصت اللجنة بالمصادقة على هذه النقطة.

اتفاقية شراكة

بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير

1. جماعة القصر الكبير.

2. الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش.

ديباجة

تمهيدا لبنود هذه الاتفاقية تم عرض ما يلي:

- انسجاما مع التعليمات الملكية السامية الهادفة إلى تحقيق تنمية مندمجة وشاملة لمدن المملكة.
- وفي إطار تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة والقائمة على مقاربة أفقية تكفل التقائية تدخلات قطاعات متعددة لضمان نمو منسجم ومتناسق للمدن والمراكز الحضرية.

- وانسجاماً مع مرتكزات الأطراف الهادفة إلى إرساء مقومات الشراكة لتكثيف التعاون وتفعيله، وفق أهداف نوعية وكمية مدروسة ومحددة وقابلة للقياس باعتبارها السبيل إلى تنمية مجالية ترعى حقوق الساكنة وترتقي بالجمال لمكانة هامة كدعامة أساسية لنموه.
- وبناء على دفتر التحملات المصادق عليه لدى للوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- وفي إطار حرص الأطراف على تطوير سياسة التأهيل الحضري بشكل يستجيب للحاجيات الملائمة للساكنة، وتنزيل سياسة القرب وتنمية التضامن بين الفاعلين في إطار سياسة متوافق عليها.
- وبناء على مداوالات مجلس جماعة القصر الكبير في دورته العادية لشهر فبراير سنة 2020 المنعقدة بتاريخ 2020/02/06. (مقرر عدد 227/1475).
- وبناء على مداوالات مجلس جماعة القصر الكبير في دورته الاستثنائية لشهر غشت سنة 2020 المنعقدة بتاريخ 2020/08/05. (مقرر عدد 1504/256).
تم الاتفاق على ما يلي :

الفصل 1: موضوع الاتفاقية

موضوع هذه الاتفاقية هو تحديد كيفية تمويل أشغال الربط بالماء والكهرباء الفرديّة لفائدة

ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

الفصل 2: أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية بالأساس إلى تحديد الشروط الإدارية والمالية والتقنية بالشراكة والتنسيق بين جماعة القصر الكبير والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش فيما يخص تجهيز حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء مع إنجاز أشغال الربط الفردي لفائدة الساكنة.

الفصل 3: التزامات الشركاء

3.1 التزامات الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء

بإقليم العرائش:

- تلتزم الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بإقليم العرائش بـ:
- إنجاز البنية التحتية الضرورية و أشغال الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء ووضع عدادات الماء والكهرباء وذلك بعد التوقيع على عقود الاشتراكات.
- إعداد التقويمات الفردية بخصوص ميزانيتي الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء للمشاركين اللذين يتوفرون على الوثائق الإدارية القانونية.
- إنجاز أشغال الربط بالماء والكهرباء طبقاً للمواصفات التقنية المعمول بها في هذا الصدد.

3.2 التزامات الجماعة:

- تزويد الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بجميع الوثائق و المعلومات الضرورية الخاصة بالمشروع.
 - التعاون مع الوكالة لتسوية وضعية الاحتلالات المؤقتة للملك العمومي عند الاقتضاء.
- الفصل 4: تمويل المشروع

يمول المشروع عن طريق مساهمات جماعة القصر الكبير والمستفيدين على النحو التالي:

4.1. مساهمة الجماعة:

- تلتزم الجماعة بالمساهمة بمبلغ 10.000 درهم (عشرة آلاف درهم) عن كل مستفيد وذلك في حدود 200 أسرة من أجل الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء.
- 4.3. مساهمة المستفيدين:

- يلتزم كل مستفيد بتأدية مبلغ قيمته 5000 درهم (خمسة آلاف درهم) من أجل الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء.

الفصل 5: مدة الاتفاقية وسريان مفعولها

- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول خلال المدة الضرورية لإنجاز المشروع، كما يجب على الطرفين المتعاقدين تنفيذ التزاماتهما المحددة بمقتضى بنودها.
- الفصل 6: كيفية أداء مساهمات الجماعة والمستفيدين.

- يخصص المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير مبلغ قدره 2.000.000,00 درهم مقسمة على أربع سنوات:

السنة المالية	2022	2023	2024	2025
المساهمة بالدرهم	500.000	500.000	500.000	500.000

- تحوّل هذه المبالغ في حساب الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل بإقليم العرائش المفتوح لدى الخزينة الإقليمية بالعرائش تحت رقم: 310735104612400695830151

- تؤدى مساهمات المستفيدين مقسمة على أشهر شهرية في حدود أربع سنوات.

الفصل 7: استقبال ملفات طلبات الربط.

- تشرع الوكالة في استقبال طلبات الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء ببلاد الريسوني موضوع هذه الاتفاقية ابتداء من شهر يناير 2021 وذلك بعد مصادقة السلطات الإدارية المختصة عليها.
- يتكون ملف طلبات الربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء ببلاد الريسوني لزوما من الوثائق التالية:

- طلب كتابي
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية

- نسخة من رقم القطعة
- نسخة من الرخصة
- نسخة من التصميم

الفصل 8: تتبع أشغال المشروع.

- يتم تشكيل لجنة للتتبع والتنسيق تحت رئاسة السيد عامل إقليم العرائش وتضم ممثلين عن:
- الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش.
- جماعة القصر الكبير
- تقوم لجنة التنسيق وتتبع البرنامج بضمان:

- التنسيق وتتبع إنجاز المشروع طبقا للمعايير التقنية المعمول بها في هذا الصدد.

الفصل 9: تعديل وتغيير الاتفاقية

تكون هذه الاتفاقية موضوع تعديل أو تغيير، شريطة اتفاق صريح للطرفين الموقعين، عبر إعداد ملحق موقع وفق نفس الشروط والمساطر المعتمدة في ذات الاتفاقية.

الفصل 10: حل النزاعات

إن النزاعات التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ أو تفسير بنود هذه الاتفاقية تعرض على المحاكم المختصة.

الفصل 11: صلاحية الاتفاقية

لا تكون الاتفاقية صحيحة ونهائية وقابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها من قبل السلطات المختصة.

جرر بالقصر الكبير في

التوقيعات

السيد المدير العام للوكالة المستقلة الجماعية

السيد رئيس جماعة القصر الكبير

لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش

تأشيرة السيد عامل إقليم العرائش



بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات:

خالد المودن: أشار بأن هذه الاتفاقية سبق وأن تدارس المجلس بشأنها وصادق عليها في دورة غشت 2020 بنفس الصيغة مبينا على أن هناك تماطل من طرف المجلس مرده أهداف انتخابوية مطالبنا بإنصاف الساكنة التي انتظرت طويلا ، كما انه لا يرى أن هناك تغييرا جوهريا بالاتفاقية ما عدا إضافة مساهمة الجماعة مستغربا صرفها حتى نهاية الولاية الانتدابية الحالية حيث يرى في ذلك إهدارا لكرامة المواطن.

رشيد صبار: تساءل عن مدى إخلال المجلس الاقليمي بالتزاماته المالية إزاء الاتفاقية و طالب بتسريع وثيرة استفادة السكان وإنصافهم.

يونس شقور: تسأل عن تنصل المجلس الإقليمي من التزاماته المالية المتعلقة باتفاقية استفادة بلاد الريسوني من الربط بالماء الصالح للشرب و الكهرباء حيث أشار إلى أنه خلال الفترة الانتدابية السابقة تم تحويل بلاد الريسوني من حي صفيحي إلى حي متمدن به منازل حيث أصبحت ساكنة بلاد الريسوني تتوفر على قنوات الصرف الصحي ، مضيفاً بأنه كان من الأجدى إدراج فائض الميزانية فيما يخص تأدية مصاريف الربط بالنسبة لبلاد الريسوني ، و سأل رئاسة المجلس عن ماهية توقيف عملية تفويت المنازل لمستحقيها في حي المناكيب و حي بلعباس.

خالد المودن: في تدخله أشار إلى الفصل السادس من الاتفاقية الذي يتحدث عن أداء مستحقات الجماعة على أربع دفعات ابتداء من سنة 2022 وأن عملية التسجيل تبدأ خلال يناير 2021 واعتبر أن هذه النقطة هي مريب الفرس ، حيث يرى أنه من الجديدة برمجة جزء من فائض الميزانية في دفع مستحقات الربط بالماء الصالح للشرب و الكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني حتى تكون الاستفادة آنية. وقد أضاف على أن الالتزامات تكون بالحاضر و ليست شفهيّة بعيدا عن كل مزايدات سياسية داعيا المجلس إلى التحلي بالجديّة و الصراحتة في التعاطي مع ملفات الساكنة المحليّة و متطلباتهم المشروعة.

أحمد الخاطب: تحدث عن تهمين التراكمات و استثمار حماس المواطنين اتجاه مشروع الربط بشكل إيجابي حيث طالب بتنفيذه عاجلا لا سيما و أن الجماعة تتوفر على فائض الميزانية كان بالأحرى برمجة في هذا الصدد، داعيا الجماعة بأن تلتزم بضمان كرامة الوطن عبر محاربة دور الصفيح حيث يجب التعامل مع هذا الملف بروح من المسؤولية بعيدا عن كل المزايدات السياسية، بعد ذلك حمل السيد الرئيس مسؤولية عرقلة اكبر اتفاقية تتعلق بإنجاز المسالك و الطرق بالعالم القروي بإقليم العرائش وذلك بغلاف مالي يناهز ستة (6) ملايين سنتيم وذلك بإيعاز من المجلس الإقليمي و مجلس الجهة.

رشيد صبار: تقدم بثلاث ملاحظات خصت أولها بالأساس سياسة مدن بدون صفيح و هي السياسة الرشيدة التي دعا لها صاحب الجلالة نصره الله و ذلك ما رأيناه على حد تعبيره من خلال تتبع و مواكبة حريصة من لدن السيد العامل و رجال و أعوان السلطة الذين ضربوا بيد من حديد لكل من سولت له نفسه التلاعب بمعاونة الفقراء و أضاف ثانيا فيما يخص الالتزام المالي و علاقته باستمرارية المرفق العمومي و الالتزام بتنفيذ المشاريع المبرمجة و طالب في الأخير بأن تكون الكلمة الفيصل هي لسان حال الساكنة.

السيد الرئيس: اعتبر ان الاتفاقية التي عقدها المجلس السابق في الموضوع مع القطاعات الحكومية المعنية كانت لها تداعيات سلبية على الساكنة لأنها لم تراعي عدد من حقوقهم مشيرا الى ان المجلس السابق لم قم بتصفية الوعاء العقاري بالشكل المطلوب وان مالك الارض رفع دعوى قضائية يطالب بالتعويض بمبلغ قد يصل الى مليار سنتيم. مما قد يرهق بشكل كبير ميزانية الجماعة علاوة على مستحقات مكتب الدراسات و مصاريف توثيق العقود العدلية. علما ان الساكنة تكلفت بعدد من المصاريف لإقامة سكنها ولم يتم التفكير في مصاريف الربط بالماء و الكهرباء. وقد حرص المجلس الحالي عبر مقاربة تشاركية مع الساكنة على معالجة مطالبهم لضمان شروط الكرامة وتهيئة الحي بالأحجار المرصصة و دعم البنية التحتية

نقطة نظام : قدم خلالها العضو خالد المودن وجهة نظره فيما يخص السياسة الحكيمّة لصاحب الجلالة فيما يتعلق بسياسة مدن بدون صفيح مشيرا إلى أن جلالته الملك يشرف على جميع السياسات القطاعية مضيفاً بأن كل المغاربة رعايا صاحب الجلالة نصره الله وبالتالي لا يجب امتطاء السياسات العمومية و اتخاذها مجالا خصبا للمزايدات السياسية و اضاف كذلك بأن كل ما يتم تنزيله من مشاريع في هذه المدينة تكون بمبادرة صاحب الجلالة و كل الجهود المستثمرة تحسب لجلالته .

السيد الرئيس: اوضح ان رئاسة مجلس جماعة القصر الكبير تقدمت بمراسلة للمجلس الإقليمي لدعم ساكنة بلاد الريسوني لكن تم حذف النقطة من جول اعمال دورة المجلس الاقليمي بتواطء من بعض مكونات مكتب هذا الاخير ، ومع ذلك تحمل المجلس الجماعي مسؤوليته لدعم الساكنة والتنسيق مع السلطات في الموضوع

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالإجماع.

مقرر عدد 1518/270 بتاريخ: 04/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بتحسين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه وبعد دراسة النقطة المتعلقة بتحسين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلفي،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 21

عدد الأصوات المعبّر عنها : 21

عدد الأعضاء الموافقين : 21

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي حسن صيكوك - عبد الله المبارك - سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - أحمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المستعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحسين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير

مكاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة السادسة

06. الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتزه الترفيهي بطريق تطفت إقليم العرائش.

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد زينب السيمو نائبة رئيس لجنة التنمية البشرية لتلاوة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

3. الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

4. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالشعب الاصطناعي بالقصر الكبير

5. تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات تجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

6. الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتزه الترفيهي بطريق تطفت إقليم العرائش.

16. دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقات في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

17. دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

18. توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد القزدار
عضو اللجنة
حسن الحسناوي
عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد المجدوب
رئيس اللجنة

عضو اللجنة

حسن سيكوك

عضو اللجنة

سعيد القزدار

كما حضرها بصفة استشارية السادة :

كاتب المجلس

رشيد صبار

و من الموظفين الجماعيين السادة:

رئيس قسم الشؤون الإدارية

أحمد العثماني

رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

عبد الجليل الزيغم

رئيس مكتب الشراكة والتعاون

محمد السعيد الزيني

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط السادسة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

6. الدراسة والمصادقة على تعيين المقرر عدد 488 / 240 بتاريخ 12 / 03 / 2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتزه الترفيهي بطريق تطلت إقليم العرائش .

في مستهل مناقشة هذه النقطة أبرز رئيس اللجنة على ان تنزيل مشروع الغابة شبه حضرية و التهيئة الترفيهية لمنتزه طريق تطلت سوف يعمل على تنمية الدور الاجتماعي من خلال تنظيم استقبال في مستوى يليق بالزوار يراعي المحافظة على البيئة و الموارد الغابوية كما أن هذا المشروع يأتي استجابة للحاجيات المتزايدة لساكنة منطقة اللوكوس فيما يخص الترفيه و الترويج عن النفس كما سيكون منقذا لتحسيس العموم و الفاعلين المحليين بأهمية المحافظة على البيئة كثروة ثمينة التي تتوفر عليها منطقة زوادة.

و في الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على التقطت.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد السلام البياتي أوضح من خلال مداخلته بشأن مشروع منتزه طريق تطلت انه كان يجب أن يفتح منذ وقت طويل ولا ينبغي تأجيل عملية فتحه في وجه الساكنة الى حين تهيئة ارضية ملاعبه بالعشب الاصطناعي . خاصة وانه يشكل متنفسا مهما للساكنة و من جهة أخرى ثمن مشروع منتزه عين اعبيد متمنيا إخراجة الى حيز الوجود في اسرع وقت ممكن.

محمد توفيق الشاوش : ثمن من خلال تدخله كل مشروع تنموي يساهم في تنمية مدينة القصر الكبير وتحسين ظروف عيش السكان. مشيرا من جهة اخرى ان رئاسة الجهة ليس لها علم بالاتفاقية المطروحة للنقاش. محملا رئيس المجلس مسؤوليته في عرقلة تنزيل بعض المشاريع التنموية للجهة بالاقليم مؤكدا ان الجهة تشتغل بطريقة تشاركية

يونس شقور : اوضح ان رئيس المجلس عارض اتفاقية الجهة بمبلغ ستة مليارات لاقليم العرائش. ومن جانب آخر أبدى استغرابه بعدم فتح المنتزه لمدة ستة سنوات

خالد المودن : طالب بالوضوح فيما يتعلق باعداد الاتفاقيات والدقة بخصوصها علما ان هذه الاتفاقية تمت المصادقة عليها سابقا . متسائلا عن طبيعة مساهمة مجلس الجهة فيها .. وأبدى ملاحظته بخصوص الفصل الثالث بخصوص المساهمات المتعلقة بسنة 2021 عوض سنة 2020 ، وأشار أن جل الاتفاقية تتحدث فقط عن المنتزه الغابوي عين اعبيد فقط.

أحمد الخاطب : فيما يخص اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتزه الترفيهي بطريق تظفت إقليم العرائش سبق التداول بشأن الاتفاقية ولا يجب معارضتها لأن المنتزهات يجب أن تكون رهن إشارة المواطنين وأن تعدد الأطراف بخصوص المنتزهات والمجلس الإقليمي صادق على مشروع اتفاقية بمبلغ مليون درهم ويجب أن تكون النجاعة والفعالية في الأداء. مشيراً الى التأخر في تنزيل هذه المشاريع

رشيد صبار : أكد ان الامر يتعلق بتعيين اتفاقية بعد اضافة شركاء ورفع من القيمة المالية للمشروع من 17 مليون درهم الى 22 مليون درهم منوها بمجهودات الرئيس في الترافع عن المشروع وجلب شركاء مدعين له وهو ما يشكل قيمة مضافة للتنمية المحلية وتراكم ايجابى للنهوض بالمدينة في مجال تهيئة المنتزهات الغابوية يونس شقور : طالب بفتح منتزه المعسكر القديم لما في ذلك مصلحة للاسكانة خالد المودن : اعتبر أن إغلاق منتزه تظفت تم تحت حجج على غرار باقي المرافق التي تم التأخير في فتحها للعموم بخلفية ضيقة علما ان المعارضة رغم انتقدها لعدد من الاتفاقيات فانها تصوت لفائدتها حرصا على المصلحة العامة وايمانا بان عمل المجلس تداولي وينيبي على تراكم المجلس المتعاقبة سعيد القزدار : وجه الشكر للمجلس السابق على اقامة منتزه طريق تظفت علما ان المجلس الحالي هو من بادر باصلاح عدد من الاختلالات كافتقاره للماء والكهرباء وكون ملاعبه كانت اسمنتية موجهة الشكر الصادق لرئيس المجلس الراهن لقيامه بمجهود جبار وبعمل تشاركي مع الشركاء لتهيئة منتزه تظفت والسعي لإحداث مشروع ضخم بالغابة شبه الحضرية عين اعبيد .

رشيد صبار : اكد مجددا ان الأمر يتعلق بتعيين اتفاقية واطافة 05 مليون درهم مشيراً الى ان المجلس السابق فعلا خلف مشاريع لكن مشاريع متعثرة مثل (المستشفى , حديقة , منتزه بلفقيه) .

تدخل الرئيس : سجل ان الجهة مشكورة ساهمت في المشروع المدرج في المشروع بمبلغ 10 مليون درهم في اطار دعم مشاريع المنتزهات بمدن الجهة . وبخصوص منتزه طريق تظفت فهو حاليا في المحكمة . والمشروع لم يتم تسليمه بشكل نهائي وبالتالي يتعذر قانونيا فتحه للعموم علما ان صاحبة المشروع هي وكالة تنمية اقاليم الشمال . وبالتالي هناك عدد من المشاكل العالقة هناك مع المقاولين والمجلس الحالي قام بالعديد من المبادرات لحل كل الاشكالات المطروحة والتنسيق مع السلطات العمومية في شخص السيد والي الجهة وقد تم اجتماع طارئ في الموضوع وتم الشروع في تهيئة المنتزه والسعي لمعالجة كل الاشكالات المطروحة . والحرص على اقامة عدد من الملاعب بالشعب الصناعي بنوعية ممتازة بالمنتزه وتم تهيئة الممرات والتشجير بتعاون مع المندوبية السامية للمياه والغابات كما تم معالجة مشكل المياه سواء الماء الصالح للشرب وكذا مياه السقي علاوة على حل مشكل الربط الكهربائي . مؤكدا ان المجلس الحالي حرص على تنزيل هذا المشروع وفق قواعد الحكامة وفي اطار تراكم المكتسبات . كما اوضح بانه سوف يتم المصادقة على الاتفاقية المطروحة واحالتها على مجلس الجهة قصد المصادقة عليها بالصيغة المحيطة التي تدمج مشروع تهيئة منتزه طريق تظفت والغابة شبه الحضرية عين اعبيد

: زينب السيمو : في إطار نقطة نظام اوضحت ان مجلس الجهة صادق على اتفاقية لدعم المنتزهات بمناطق الجهة . وخصص لاقليم العرائش مبلغ 10 مليون درهم وتمت المصادقة على ذلك خلال دورة أكتوبر الاخيرة . مشيرة انها طالبت بادماج تهيئة منتزه تظفت ومشروع الغابة شبه حضرية عين اعبيد في مشروع واحد مندمج .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالإجماع .



ROYAUME DU MAROC

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE, DE LA PÊCHE,
DE DÉVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET
FORETS



وكالة الترويج والتطوير
للشمال
Agence pour la Promotion
et le Développement du Nord

DEPARTEMENT DES EAUX ET FORETS

Convention de Partenariat relative à la
Création et mise en œuvre du Programme
d'Aménagement Récréatif de la Forêt Périurbaine d'Ain
Abid et du Parc Récréatif dit « Route Tattoft », Province de
Larache

Entre

Le Ministère de l'Intérieur

Le Ministère de l'Agriculture, de la pêche, du
Développement Rural et des Eaux et Forêts
Département des Eaux et Forêts

La Wilaya de la Région de Tanger-Tetouan-Al Hoceima

La Province de Larache

Le Conseil de la Région Tanger-Tétouan-Al Hoceima

Le Conseil Provincial de Larache

La Commune de Ksar Kbir

La Commune de Zouada

L'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et social des
Préfectures et Provinces du Nord

PREAMBULE

Considérant le rôle des Collectivités Locales dans le développement économique et social conformément aux textes en vigueur notamment :

- Le Dahir n°1-15-83 du 20 Ramadan 1436 (7 Juillet 2015) portant application de la Loi organique n°111.14 relative aux Régions ;
- Le Dahir n°1-15-84 du 20 Ramadan 1436 (7 Juillet 2015) portant application de la Loi organique n°112.14 relative aux Préfectures et Provinces ;
- Le Dahir n°1-15-85 du 20 Ramadan 1436 (7 Juillet 2015) portant application de la Loi organique n°113.14 relative aux Communes ;
- La Loi n°12.90 relative à l'urbanisme, promulgué par le Dahir n°1-92-31 du 15 Hija 1412 (17 Juin 1992) ;
- Considérant le rôle du Département des Eaux et Forêts dans la conservation et la valorisation des ressources forestières :
 - Conformément aux textes en vigueur notamment :
 - Le Dahir du 20 Hija 1335 (10 Octobre 1917) sur la conservation et l'exploitation des forêts, tel que modifié et complété ;
 - La Loi n°11.03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, promulguée par le Dahir n°1-03-59 du 10 Rbii I 1424 (12 Mai 2003) ;
 - Le Décret n°2-04-503 du 21 Hija (1^{er} Février 2005) portant attributions et organisation du Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification ;
 - Le Décret n°2-17-197 du 1^{er} chaabane 1438 (28 Avril 2017) relatif aux attributions du Ministre de de l'Agriculture, de la pêche, de Développement Rural et des Eaux et Forêts ;
 - La stratégie nationale de développement et de gestion des forêts urbaines et périurbaines du Département des Eaux et Forêts ;
- Considérant le Dahir n°1-95-155 du 18 Rabi I 1416 portant promulgation de la Loi n°6.95 portant création de l'Agence pour la Promotion et le Développement économique et social des préfectures et provinces du Nord du Royaume.
- Vu les délibérations du conseil communal de ksar el kebir de la session ordinaire du 04 février 2021.
- Vu les délibérations du conseil communal de zeouada du
- Vu les délibérations du conseil Provincial de Larache du
- Vu les délibérations du conseil de la région de Tanger-Tetouan-Alhoceima du

ÉTÉ ARRÊTÉ ET CONVENU CE QUI SUIT

ARTICLE 1 : OBJET ET OBJECTIFS DE LA CONVENTION :

Cette Convention a pour objet la Création et la mise en œuvre du programme d'aménagement récréatif de la forêt périurbaine d'Ain Abid et du parc récréatif dit « Route Tattoft », Province de Larache

Le programme vise la valorisation, l'aménagement et la gestion de la forêt sus visée, en vue de :

- Développer le rôle social de la forêt périurbaine d'Ain Abid à travers l'organisation d'un accueil de qualité des visiteurs permettant la pérennité des écosystèmes et des ressources forestières ;
- Répondre aux besoins croissant des habitants des villes de Ksar Lekbir, Larache et agglomérations avoisinantes en matière de détente et de loisirs,
- Sensibiliser le public et les acteurs locaux à la prévention de cette richesse forestière dont dispose la commune de Zouada.

ARTICLE 2 : PROJET OBJET DE LA PRESENTE CONVENTION

La conception et l'exécution du projet de valorisation de la forêt périurbaine d'Ain Abid sont menées en étroite concertation entre les services techniques de la Province de Larache, ceux du Département des Eaux et Forêts du Ministère de l'Agriculture, APDN et des communes de Zouada et de Ksar Lekbir.

Il s'agit du programme suivant tel qu'il a été élaboré par le Bureau d'Etude et validé par les partenaires.

Lors de la mise en œuvre du projet, la coupe des arbres ne peut être réalisée qu'à titre exceptionnel en cas d'arbres dépérissant ou nécessité de mise en œuvre dudit projet.

Ladite exploitation est soumise à l'approbation du Directeur Provincial des Eaux et Forêts et de la Lutte Contre la Désertification de Larache.

ARTICLE 3 : MONTAGE ET ECHEANCIER FINANCIER DU PROJET

Le montant global du projet de valorisation du projet en question est évalué à **22.000.000,00** Dirhams dont la ventilation est comme suit :

Partenaire	Montant en MDH
Ministère de l'Intérieur	3
Département des Eaux et Forêts	7
Région de Tanger- Tétouan-Al Hoceima	10
Conseil Provincial de Larache	1
Commune de Zouada	0,5
Commune de Ksar Kbir	0,5
Total	22

Les contributions seront virées à partir de l'année 2020 au compte de l'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et social des Préfectures Provinces du Nord

ouvert à la Trésorerie Générale du Royaume sous numéro..... destiné exclusivement au programme objet de la convention, dont l'attestation du RIB est en annexe.

ARTICLE 4 : ENGAGEMENTS DES PARTENAIRES

4-1- MINISTERE DE L'INTERIEUR (Direction Générale des Collectivités Locales)

- Contribuer au financement et à la mise en œuvre du projet comme stipulé au niveau de l'article Trois de la présente ;
- Veiller au respect du calendrier fixé pour le projet ;

4-2 - L'AGENCE POUR LA PROMOTION ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL DES PREFECTURES ET PROVINCES DU NORD

L'APDN, s'engage à assurer la réalisation de toutes les opérations qui rentrent dans le cadre du dit programme conformément aux textes et à la réglementation en vigueur et aux règles de l'art.

Sa mission, en tant que maître d'ouvrage, consiste à accomplir ce qui suit :

- Veiller au respect du calendrier fixé pour le projet ;
- L'élaboration de toutes les études nécessaires à l'exécution du programme en concertation avec les partenaires et les services concernés ;
- Le lancement des appels d'offres des travaux entrant dans le cadre de la réalisation du programme en concertation avec les partenaires et les services concernés ;
- La passation des contrats, marchés entrant dans le cadre de la réalisation du programme en concertation avec les partenaires et les services concernés ;
- La réception provisoire et définitive des travaux dans le cadre du comité de suivi ;
- Le support comptable et financier du programme ;
- L'établissement des rapports de suivi et d'évaluation ;
- La gestion administrative et financière des projets selon les procédures Propres à l'APDN ;
- Le règlement des décomptes relatifs aux prestations réalisées et validés par le MOD.

4-3 LE DEPARTEMENT DES EAUX ET FORETS

Le Département des Eaux et Forêts s'engage à accomplir les missions ci-après nécessaires pour la réalisation du projet d'aménagement récréatif de la forêt périurbaine d'Ain Abid :

- Mettre à la disposition des partenaires la parcelle concernée par l'aménagement
- Mettre à la disposition de l'APDN, toutes les informations et documents nécessaires à la bonne exécution du programme ;
- Contribuer au financement et à la mise en œuvre du projet comme stipulé au niveau de l'article Trois de la présente convention ;
- Apporter son assistance technique aux partenaires ;
- Assurer l'encadrement des programmes d'éducation à l'environnement ;
- Faire partie du comité d'encadrement, de suivi et de réception de toutes les études et les travaux d'aménagement prévus au niveau de la forêt périurbaine d'Ain Abid ;
- Contribuer au contrôle et le suivi de l'exécution des travaux tous corps d'état en coordination avec le MO, le MOD et les maitres d'œuvres.

4-4 LA PROVINCE DE LARACHE

En tant que Maître d'ouvrage délégué (MOD), la Province s'engage à accomplir les missions ci-après pour l'exécution du projet :

- Mettre à la disposition de l'APDN, toutes les informations et documents nécessaires à la bonne exécution du programme ;
- Participer avec tous les partenaires concernés dans les choix des opérations à engager en étudiant l'opportunité et l'éligibilité ;

- Assurer le bon déroulement des opérations et de la conformité des activités et des réalisations aux objectifs annoncés ;
- Collaborer avec le maître d'ouvrage pour l'obtention des autorisations et des attestations nécessaires ;
- Faire le suivi des études techniques et veiller à leur validation dans le cadre de la commission de suivi et de coordination ;
- Le contrôle et le suivi de l'exécution des travaux tous corps d'état en coordination avec l'APDN et les maîtres d'œuvres ;
- Assurer le suivi et la coordination des travaux ;
- Etablir les situations, attachements et des décomptes provisoires et définitifs pour chaque phase des études de suivi et de contrôle et des travaux et ce en coordination avec les maîtres d'œuvres et leur envoi au MO pour mandatement y compris toutes les pièces relatives à la liquidation des sommes dues aux prestataires de service à l'effet de la réalisation des prestations contractuelles, dans le respect des délais prescrits par les textes réglementaires afin d'éviter toute pénalité ;
- Participer à la réception provisoire et définitive des travaux ;
- Effectuer en collaboration avec les partenaires, toutes les opérations de suivi, d'animation et de coordination nécessaires à la réalisation, à la mise en fonction de ce projet afin d'atteindre les objectifs et indicateurs fixés.

4-5 LA REGION TANGER TETOUAN AL HOCEIMA

- Contribuer au financement et à la mise en œuvre du projet comme stipulé au niveau de l'article Trois de la présente ;
- Veiller au respect du calendrier fixé pour le projet ;

4-6 LE CONSEIL PROVINCIAL DE LARACHE

- Contribuer au financement et à la mise en œuvre du projet comme stipulé au niveau de l'article Trois de la présente ;
- Veiller au respect du calendrier fixé pour le projet ;

4-7 LES COMMUNES DE KSAR KBIR ET DE ZOUADA

- Contribuer au financement et la mise en œuvre du projet comme stipulé au niveau de l'article Trois de la présente ;
- Veiller au respect du calendrier fixé pour le projet ;
- Assurer le gardiennage permanent du site après achèvement des travaux du projet ;
- Assurer l'entretien des équipements et les frais de gestion après la réception définitive du projet ;
- Contribuer au Maintien de la propreté de la forêt périurbaine Ain Abid

ARTICLE 5 : PASSATION DES MARCHES

Les marchés entrant dans le cadre de l'exécution de la présente convention sont passés par l'Agence pour la Promotion et le Développement du Nord conformément au règlement de passation des marchés de l'Agence.

ARTICLE 6 : SUIVI ET EVALUATION DE LA MISE EN ŒUVRE DE LA CONVENTION

Il est institué un comité de suivi-évaluation, constitué des représentants des parties signataires de cette convention ayant pour principales attributions :

- ◆ La supervision et l'approbation de l'ensemble des travaux et CPS à réaliser par les partenaires ;
- ◆ Le suivi et l'évaluation de la mise en œuvre des clauses de cette convention.
- ◆ Ledit comité de suivi-évaluation se réunit chaque trois mois, et à chaque fois que cela est nécessaire, sous la présidence de Monsieur le Gouverneur de la Province de Larache. Le comité se réunit à la demande de l'une des parties.

ARTICLE 7 : ENTREE EN VIGUEUR ET DUREE DE VALIDITE DE LA CONVENTION

La présente convention prend effet à compter de la date de l’approbation de la convention par l’autorité compétente. Elle demeure en vigueur pour une durée de deux (2) ans renouvelable par tacite reconduction, sauf dénonciation notifiée par l’une des parties au président du Comité visé à l’article sept ci-dessus.

ARTICLE 8 : REVISION DE LA CONVENTION

Il peut être procédé à la révision de cette convention par avenant approuvé dans les mêmes conditions d’approbation de cette convention.

ARTICLE 9: REGLEMENT DES DIFFERENDS

Tout différend résultant de l’application ou de l’interprétation des clauses de la présente convention, doit être réglé à l’amiable par le Comité mentionné à l’article sept ci-dessus ou à défaut soumis à l’arbitrage des organes compétents.

ARTICLE 10 : RESILIATION DE LA CONVENTION

Chaque partie peut demander la résiliation de la convention avec présentation des éléments justifiant ladite demande, qui doit être précédée par l’achèvement des actions entamées. Dans le cas de la résiliation de la convention, tous les équipements et infrastructures d’accueil mis en place seront, dans la situation juridique de la forêt périurbaine.

ARTICLE 11 : OUVERTURE DU PARTENARIAT A D’AUTRES PARTIES

La présente convention de partenariat peut être ouverte à d’autres parties afin d’assigner d’autres tâches à identifier ultérieurement, à condition de respecter les clauses de cette convention et de signer un avenant.

Fait à (En Neuf Exemplaires), le

« Convention de partenariat relative à la création et la mise en œuvre du programme d’aménagement récréatif de la forêt périurbaine d’Ain Abid et du parc récréatif dit « Route Tattoft », Province de Larache »

Signatures

Le MINISTERE DE L’INTERIEUR (Direction Générale des Collectivités Locales)
LA WILAYA DE LA REGION TANGER TEOUAN AL HOCEIMA

LE MINISTRE DE L’AGRICULTURE, DE LA PECHE MARITIME, DU DEVELOPPMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS -LE DEPARTEMENT DES EAUX ET FORETS-
LE CONSEIL DE LA REGION TANGER-TETOUAN -AL HOCEIMA

LA PROVINCE DE LARACHE

LE CONSEIL PROVINCIAL DE
LARACHE

LE CONSEIL DE LA COMMUNE KSAR KBIR



LE CONSEIL DE LA COMMUNE
ZOUADA

L'AGENCE POUR LA PROMOTION ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL
DES PREFECTURES ET PROVINCES DU NORD

مقرر عدد 1519/271 بتاريخ : 04/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدراسة والمصادقة على تعيين المقرر عدد 240/1488 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعييد والمنتزه الترفيحي بطريق تطلت إقليم العرائش.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدراسة والمصادقة على تعيين المقرر عدد 240/1488 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعييد والمنتزه الترفيحي بطريق تطلت إقليم العرائش.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 21

عدد الأصوات المعبر عنها : 21

عدد الأعضاء الموافقين : 21

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنوي - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله الباركي -
سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي -
محمد الزهري - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز الغرايوي - خالد المودن - يونس
شكور - مصطفى التسماني - أحمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
الدراسة والمصادقة على تعيين المقرر عدد 240/1488 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع
اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعييد والمنتزه
الترفيحي بطريق تطلت إقليم العرائش .

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

الجماعة المغربية
الرئاسة
جماعة القصر الكبير

النقطة السابعة

الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقوية الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني
لمستغليها.

في مستهل النقطة وإعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصدق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة.
الموافقون 16: وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله مبارك - سعيده بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - سعيد بوفنار - العزيز الغرباوي -
الرافضون 04 : وهم السادة : - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - احمد الخاطب -

في بداية النقطة اعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد محمد الدامون نائب لجنة الميزانية والشؤون المالية و
البرمجة لتلاوة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير
للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر لدراسة
النقط المتعلقة ب

- 2 - برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020
 - 7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقوية الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها.
 - 8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروية (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .
 - 10 - الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين .
 - 11 - اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .
 - 14 - الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .
 - 19 - مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .
- حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
 - رشيد صبار : عضو اللجنة .
 - خالد المودن : عضو اللجنة .
- ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني: رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
ونظراً لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقاً للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس،

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة المتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوثي : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادراية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة، كما قدم الإطار العام لمجمل النقط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

7- الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها.

بخصوص هذه النقطة كذلك تم التوضيح بأنه لم يتم التوصل بعد بمحضر التقويم. وعليه أوصت اللجنة بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس عملاً بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي. بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة للمناقشة والتداول في شأنها.

السيد الرئيس : ذكر بأن اللجنة المكلفة بالتقويم والتي يرأسها السيد الباشا المحترم الذي يتحلى بروح من المسؤولية ويؤمن بفلسفة اجتماعية محضرة يتبناها في معالجة مثل هذه الملفات، وبعدما تم الاتفاق سابقاً مع الساكنة المعنية ولم يتم تنفيذ مخرجات الاتفاق السالف، يرى السيد الرئيس أنه أن الأوان لإنصاف هؤلاء الأشخاص وبالتالي يشير إلى أنه تم تحديد السومة في 500 درهم وذلك فيما يتعلق بالمنازل الواقعة بجوار السجن المدني وبعض الدكاكين حيث يجد أصحابها إشكالات في العقار.

خالد المودن : تقدم بملتمس وجهه بالمناسبة كذلك للسيد الباشا مؤكداً على أن محاضر اللجنة الإدارية للخبرة من الأجدر أن تقدم خلال اجتماع اللجنة الدائمة ويتم مناقشة فحواها بإمعان حيث يرى على أن الحضور للجلسة بدون علم مسبق بمضمون المحاضر الإدارية لا يسمح بمناقشة جادة.

وقد اعتبر أن مراجعة السومة التي تمت في غاية من الأهمية حيث وصفها بالإيجابية ، مشيراً إلى أن مثل هذه العقارات لها مردودية مالية واقتصادية جد ضعيفة وتحرم الجماعة من بعض المداخل بحكم أنها أملاك جماعية لا تخضع لبعض الرسوم والضرائب ، كما ثمن في الأخير تجاوب اللجنة الإدارية مع مطالب الساكنة المعنية ، وأكد على موافقته على هذه المراجعة شرط ان تكون الساكنة المعنية راضية وقادرة على تأدية هذه المبالغ ، مطالباً بالحسم الأنفي في هذه النقطة.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة للتصويت حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع.

محضر اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة المنعقد بتاريخ 2021/01/28

يوم الخميس ثمانية و عشرون يناير ألفين و واحد و عشرون على الساعة الحادية عشر صباحا،

اجتمعت بمنزلة باشوية النصر الكبير، اللجنة الإدارية للخبرة، المكونة من السادة :

- كرم انزلي : باشا مدينة النصر الكبير، رئيسا
- محمد الشيب : عن مندوبية أملاك الدولة بالعرائش
- عثمان الغرفاوي: عن مكتب التسجيل و التبر بالنصر الكبير
- خليل وعبو : عن الوكالة الحضرية العرائش - وزان.
- المختار لشيب: رئيس مصلحة الممتلكات و الشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن بعيش : رئيس قسم التعمير و الشؤون التقنية بالباشوية.
- نور الدين رباني : عن قسم التعمير بعمالة العرائش.



وذلك قصد إعادة النظر في تحديد القيمة التجارية للدور البلدية المتواجدة وراء السجن المدني.

التعليق

وبعد الرجوع لمحضر اللجنة الإدارية للخبرة المنعقد بتاريخ 2018/04/24 و بالنظر لمقرر المجلس الجماعي المتخذ خلال الدورة العادية لشهر مايو 2018 تحت عدد 1363/115، و أخذا بعين الاعتبار شكايات و ملتزمات مستغلي هذه الدور و المتعلق بالمدة الزمنية للاستغلال و الحالة الاجتماعية لهم، فقد ارتأت اللجنة تعديل ثمن التوثيق ليحدد في مبلغ خمس مائة (500) درهم للمتر المربع لتقويتها لمستغليها.

التوقيعات

عن قسم التعمير بالعمالة

عن دائرة أملاك الدولة بالعرائش

عن مكتب التسجيل و التبر

قسم التعمير بالباشوية

رئيس اللجنة، الباشا

زلي

عن الوكالة الحضرية

رئيس مصلحة الممتلكات

و الشؤون القانونية بالجماعة

مقرر عدد 1520/272 بتاريخ : 04/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة
الإدارية للتقويم المتعلق بتقوية الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقا لمتنقيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقوية الدور
البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 20

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله المبارك -
سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي
- محمد الزمري - زينب السيمو - سعيد بوفنار - العزيز الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى
التسماني - أحمد الخاطب

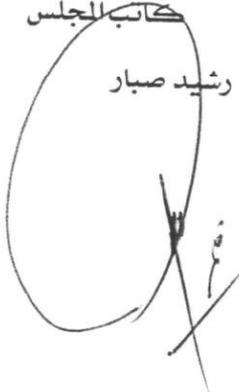
عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

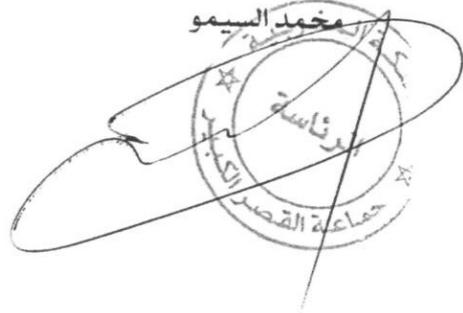
صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على محضر
اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقوية الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها. وذلك بالموافقة

كاتب المجلس
رشيد صبار



رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة الثامنة

8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحى العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها.

في مستهل النقطة وإعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة. الموافقون 17: وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواي - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله المباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوطت - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السيد بوفنار - العزيز الغرباوي -

الرافضون 04 : وهم السادة : - خالد المودن - يونس شقور - مصطفى التسماني - احمد الخاطب -

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر لدراسة النقطة المتعلقة بـ

2 - برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لمستغليها.

8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحى العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .

10 - الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين .

11 - اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .

14 - الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام .

19 - مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

• محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .

• رشيد صبار : عضو اللجنة .

• خالد المودن : عضو اللجنة .

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

ونظراً لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقاً للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس،

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادارية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لجمل النقط المدرجة بجدول الأعمال . بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة التالية من جدول الأعمال والمتعلقة ب:

8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروية (باريو) من أجل تقويتها لقاطنيها .

بخصوص هذه النقطة كذلك تم التوضيح بأنه لم يتم التوصل بعد بمحضر التقويم . وعليه أوصت اللجنة

بإحالة هذه النقطة على أنظار المجلس عملاً بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي .

افتتح رئيس المجلس الجماعي باب المداخلات :

سعيد القزدار : طالب بتوضيح الوضعية العقارية لهذه القطع الأرضية ، وكذا العلاقة التي تربط قاطنيها بالجماعة

خالد المودن : ثمن مبادرة تفويت القطع الأرضية لقاطنيها كما ثمن القيمة المالية المحددة في خمسون درهما متسائلاً عن التحفظ الوارد في محضر لجنة التقويم الذي عبر عنه ممثل أملاك الدولة بالعرائش . واثره عن تنفيذ مبادرة التفويت

رشيد صبار : عبر عن شكره العميق للمجلس الحالي والسيد رئيس المجلس الجماعي لقيامه بمجهود جبار للنهوض بالعمل الاجتماعي المتعلق بتفويت عدد من الدور لقاطنيها و تنفيذ التعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله في إطار توفير السكن اللائق ووجه الشكر كذلك للجنة التقويم بكافة مكوناتها مطالباً برفع ملتصمن طرف المجلس لرفع تحفظ الأملاك المخزنية .

أحمد الخاطب : ثمن عملية التفويت والاستجابة لمطالب الساكنة ومراعاة العامل الاجتماعي كما ثمن مبلغ التقويم المحدد في خمسون درهما ، مشيراً ان هذه المبادرة تاتي في استمرارية المشروع الذي كان سابقاً في عهد المجلس السابق بخصوص تفويت الدور بحي بلعباس وحي المناكيب متمنياً أن لا يكون هناك تأثير ناتج عن التحفظ المشار من طرف أملاك الدولة .

يونس شقور : طالب من رئيس المجلس الجماعي التماس من لجنة التقويم تحديد نفس ثمن الاستخلاص لسكان حي باريو مع المبلغ الذي خصص لحي المناكيب ، مع المطالبة باتمام ملف حي المناكيب وهل تم التواصل مع ساكنة حي الباريو بخصوص هذا الملف . كما تأسل عن وضعية تفويت تجزئة الاربعين.

رشيد صبار : أوضح ان المجلس الحالي في اطار رؤيته الاجتماعية قام بتفويت عدد من الدور لقاطنيها كحي العروية وكسبراطا والسجن المدني وحي المسيرة الخضراء بينما اقتصر المجلس السابق على تسوية حي المناكيب وبلاد بلعباس فقط .

تدخل الرئيس :

قدم شكره للسيد الباشا على ترأسه للجنة التقويم وعلى تحديد الثمن المناسب المحدد في خمسون درهما والذي يراعي الوضعية الاجتماعية للساكنة . كما أكد انه تم التواصل مع المديرية العامة لأملاك الدولة وتقرر رفع ملتمس من اجل ازالة تحفظها .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت مع ملتمس المجلس من اجل رفع تحفظ الأملاك الدولة على محضر التقويم . فتمت المصادقة بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الحاضرين .

وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
باشوية القصر الكبير

محضر اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة المنعقد بتاريخ 2021/01/28

يوم الخميس ثمانية و عشرون يناير الفين و واحد و عشرون على الساعة الحادية عشر صباحا،
اجتمعت بنف باشوية القصر الكبير، اللجنة الإدارية للخبرة، المكونة من السادة :

- كريم انزلي : باشا مدينة القصر الكبير، رئيسا
- محمد الشيهب : عن مندوبية أملاك الدولة بالعرائش
- عثمان الغفراوي: عن مكتب التسجيل و التبر بالقصر الكبير
- خليل وعبو : عن الوكالة الحضرية العرائش-وزان
- المختار لشهب: رئيس مصلحة الممتلكات و الشؤون القانونية بالجماعة
- مصطفى بن يعيش : رئيس قسم التعمير و الشؤون التقنية بالباشوية.
- ندر الدين ريانى : عن قسم التعمير بعمالة العرائش.



وذلك قصد تحديد القيمة التجارية للقطعة الأرضية الواقعة بحي العروبة ذات الرسم العقاري 36/15112
و البالغة مساحتها الإجمالية 1 هكتار 20 ار و 44 سنتياتر، من اجل اقتنائها من طرف الجماعة و توثيق
العنازل الفناجدة فوقها لقاطنيها.

التقييم

وبعد دراسة شاملة، ومناقشة مستوى الأسعار المتداولة في السوق العقارية المحلية، و بالنظر كذلك للهدف
الاجتماعي المراد تحقيقه من وراء اقتناء هذه القطعة الأرضية، ارتأت اللجنة تحديد مبلغ خمسون (50) درهم للمتر
المربع لتوثيقها لمستغلي الدور المتواجدة فوقها.

عن قسم التعمير بالعمالة

التوقيعات
عن مكتب التسجيل و التبر

رئيس اللجنة باشا

قسم التعمير بالباشوية

عن الوكالة الحضرية

عن دائرة أملاك الدولة بالعرائش
بتصرفا حول مسطح التثمين خاصة
في المنفذ ببيت لم تشر على مبلغ متكامل
و أن عملية المنبره متوترة على قرار مجالس
الجماعة العمومية لأن ملاك الدولة
و بمشأن التثمين المقترح فمبلغ 500 درهم للمتر
و 700 للمتر المربع.

رئيس مصلحة الممتلكات
و الشؤون القانونية بالجماعة

مقرر عدد 1521/273 بتاريخ: 04/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروبة
(باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على محضر
التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 21

عدد الأصوات المعبر عنها : 21

عدد الأعضاء الموافقين : 21

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله المبارك -
سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي
- محمد الزهري - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور
- مصطفى التسماني - أحمد الخاطب

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها مع رفع
ملتبس لدائرة املاك الدولة بالعرائش لرفع تحفظها ، وذلك بالموافقة .

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو
الرئاسة
جماعة القصر الكبير

النقطة التاسعة

الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير

في بداية مناقشة النقطة دعا السيد الرئيس العضو سعيد بوفنار لتلاوة محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات بعد أن ثمن الجهود التي يقوم بها رفقة أعضاء اللجنة :
محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي المقرر عقدها بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب :

1 - الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير الموض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 2021/01. برسم الفترة 2021/2028.

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

13 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

15 - تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري.

20 - مناقشة تدبير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .
- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- فاطمة شعوان : عضوة اللجنة
- العزيز الغرباوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

- خالد المودن : عضو مستشار
- سعيد قزدار : عضو مستشار
- رشيد صبار : كاتب المجلس
- حسن الحسنواوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية
 - أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
 - يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
 - محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون
- في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم باغناء النقاش وتقديم الملاحظات في شأن النقط المقترحة.
بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة التاسعة المتعلقة ب :
- 9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.
في بداية دراسة النقطة أعطى رئيس اللجنة الكلمة للسيد يونس شقور الذي عارض فكرة تفويت مرفق مركز الاستقبال و طالب بعدم تسليمه إلى الخواص داعيا الجماعة باستغلاله وتديره وصيانته.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد رشيد صبار موضحا على أن بعض مؤسسات الدولة عاجزة عن تدير مجموعة من المرافق و بالتالي يتم تفويتها للخواص وفق القوانين الجاري بها و ذلك من أجل ضمان مورد قار للجماعة، كما أن التسيير حسب رأيه يكون حر و نزيه بعيدا عن كل أشكال المحاباة و بالتالي يبقى التفويت للخواص حل لمشاكل الصيانة الدورية للمرافق والحفاظ عليها.

السيد سعيد قزدار أخذ الكلمة مدعما فكرة تفويت مقر الاستقبال إلى الخواص شريطة أن يبقى استغلاله حصرا على الوفود الواردة على الجماعة و يرى في ذلك حلا لمشكلة الإيواء.

السيد خالد المودن شكر اللجنة على استضافته بصفة استشارية، و في خضم مداخلته أوضح على أن الجماعة تقوم بإحداث مرفق ما من أجل حل إشكال معين و بالتالي يرى أن فكرة تخصيص مركز الاستقبال من أجل جني مورد مالي لاسترجاع المبالغ التي تم رصدها له من أجل الأحداث يبقى أمرا عقيما، كما يرى أن الجماعة تعرف خصا صا كبيرا على مستوى بنيات الاستقبال ، فيما طالب بمراجعة مدد الاستغلال مع وجوب التعليل.

رئيس اللجنة السيد سعيد بوفنار في تعقيب له أوضح على أن الجماعة سوف تحتفظ بحقها في استغلال هذا المرفق رغم تفويته و ذلك باستعماله و تنظيم انشطة بداخله شريطة تقديم إشعار مسبق لإدارة المؤسسة المسيرة. كما أضاف على أن الفصول من 23 إلى 25 من القانون التنظيمي للجماعات المحلية تمكن من إيجاد حلول لبعض الإشكالات المطروحة.

كما تم خلال الاجتماع طرح ملاحظات بخصوص مبالغ الضمان المؤقت و الضمان النهائي حيث خلصت اللجنة إلى ضرورة إدخال تعديلات عليه.

السيد يونس شقور تناول الكلمة مؤكدا مرة أخرى على ان المرفق موضوع النقاش يجب أن يبقى تحت إشراف الجماعة و هي التي تقوم باستغلاله و تديره و صيانتته و طالب بتخصيصه فقط للوفود الواردة على المدينة.

السيد سعيد بوفنار : أثار مشكل التسيير الذي تعرفه بعض المرافق الجماعية ذلك ما يعكس عدم قدرتها على التدير المستمر و الصيانة المرجوة حيث يبقى تسيير الخواص أحسن وسيلة إلى أبعد حد حتى و إن لم يحقق ما تصبو إليه الجماعة.

السيد رشيد صبار: أكد على أن للمجلس حق الأسبقية في استغلال مرفق الإيواء شريطة إشعار الإدارة المسيرة خلال وقت معقول حتى يتسنى لها برمجة أنشطتها.

و في الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة مع الأخذ بالملاحظات التي تقدموا بها الإخوان في المعارضة والمتمثلة أساسا في عدم موافقتهما على التفويت من حيث المبدأ.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة -تطوان-
الحسيمة
إقليم العرائش
جماعة القصر الكبير
قسم الشؤون المالية
مصلحة الجبايات المحلي

دفتر التحملات

الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير

المادة الأولى : الإطار القانوني

- الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون 113-14 يتعلق بالجماعات .
- الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية .
- الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 القاضي بسن مقتضيات انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والإتاوات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية .
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة .
- المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات .
- المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 18 من جمادى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية .
- القرار الجبائي المستمر رقم 43 بتاريخ 09 ماي 2019 الذي يحدد مبلغ الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة القصر الكبير .
- مقرر المجلس الجماعي المتخذ خلال الدورة العادية لشهر فبراير تحت عدد 1522/274 بتاريخ 04 فبراير 2021 .
- قرار السيد وزير الداخلية رقم 672.18 صادر في 18 جمادى الآخرة 1439 (7 مارس 2018) بتحديد تأليف لجان طلب العروض المفتوح أو طلب العروض المحدود أو بالانتقاء المسبق وكذا لجنة المباراة الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها
- دورية وزير الداخلية عدد 11252 الصادرة بتاريخ 06 غشت 2020 المتعلقة بإبداء الرأي حول تساؤلات بعض الأميين بالصرف فيما يخص الجبايات المحلية .

المادة الثانية : موضوع كناش التحملات

يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد كفاءات تنظيم عملية إيجار مركز الاستقبال الواقع بحي المعسكر القديم. بالقصر الكبير عن طريق طلب العروض، والالتزامات القانونية والتقنية التي يتم بموجبها إيجار مركز الاستقبال والمتكون من:

- مقهى: مطعم
- مسبح
- 07 غرف للنوم مجهزة بالتكييف الهوائي
- 02 مستودعان للملابس
- 06 رشاشات
- مراحيض.
- مخزن المحركات تحت أرضي.

المادة الثالثة : طبيعة التعاقد ومدته

أ. طبيعة التعاقد

تعتبر العلاقة التي تربط المستفيد بالجماعة علاقة إجارية فقط بحيث لن يترتب عنها اكتساب حق الأصول التجارية كما يمنع منعاً باتاً تفويت المرفق بواسطة بيع أو تنازل أو تبادل أو إيجار للغير أو استعماله لأغراض أخرى غير المتفق عليها، كما يمنع عليه الإيجار من الباطن.

ب. مدة الإيجار

إن مدة إيجار المركز المشار إليه في المادة الثانية محددة في (3) ثلاث سنوات قابلة للتديد مرة واحدة لنفس المدة باتفاق بين الطرفين وبشكل صريح.

الباب الثاني : نظام طلب العروض

المادة الرابعة: الإعلان عن طلب العروض

التقيد بمقتضيات المادة 20 من المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 18 من جمادى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية .

المادة الخامسة: المشاركة في العروض

يمكن المشاركة في طلب العروض من طرف الأشخاص الذاتيين والمعنويين الذين :

- ◀ يثبتون توفرهم على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة.
- ◀ يوجدون في وضعية جنائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفَعوا المبالغ المستحقة أوفي حالة عدم التسديد لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية.
- ◀ يكونوا منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويدلون بصفة منتظمة بتصاريحهم المتعلقة بالأجور لدى هذه المؤسسة.

لا يقبل للمشاركة في طلب العروض :

- ◀ الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية.
- ◀ الأشخاص الموجودون في حالة تسوية قضائية ماعدا في حالة ترخيص خاص تسلمه السلطة القضائية المختصة.
- ◀ الأشخاص الذين يوجدون في حالة نزاع مع الجماعة بسبب استغلالهم السابق للمرفق المراد تأجيله.
- ◀ الأشخاص الذين كانوا موضوع إقصاء مؤقت أو نهائي اتخذ وفق الشروط الواردة في المادة 159 من المرسوم الأنف الذكر.

◀ الأشخاص المشار إليهم في المادة 65 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

◀ الأشخاص الذين يمثلون أكثر من متنافس واحد برسم نفس المسطرة لإبرام الصفقات.

ويتعين على كل شخص يرغب في المشاركة أن يودع ملفه بمكتب الضبط بمقر الجماعة مقابل وصل تسليم أو إرساله عن طريق البريد المضمون مقابل إشعار بالتوصل أو تسليمه لرئيس جلسة فتح الأظرفة في بداية الجلسة وقبل فتح العروض وكذا المشاركة الالكترونية في الصفقات .

كما يتعين على كل متنافس، لإثبات كفاءاته ومؤهلاته. أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا، وعند الاقتضاء ملفا إضافيا:

المادة السادسة: تكوين الملف

▪ الملف الإداري ويضم ما يلي :

- ❖ التصريح بالشرف ، ويجب أن يتضمن جميع المعلومات والالتزامات المنصوص عليها في المادة 26 من المرسوم رقم 2.12.349 الأنف الذكر.
- ❖ كناش التحملات المتعلقة بكراء مركز الاستقبال .
- ❖ شهادة زيارة الموقع.
- ❖ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- ❖ شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل فرض الضريبة تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية جنائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات المقررة في المادة 24، ويتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي بمقتضاه تم فرض الضريبة على المتنافس .
- ❖ شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بان المتنافس يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه المؤسسة طبقا للمقتضيات المقررة بهذا الشأن.
- ❖ أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عند الاقتضاء، و المحدد في مبلغ 50.000,00 (خمسون ألف) درهم ، أما الضمانة النهائية فقد حددت في مبلغ 150.000,00 (مائة وخمسون ألف) درهم. ولا تسلم إلا بعد انتهاء مدة الإيجار المحددة في العقد ، و بعد أن يكون المستأجر قد استوفى جميع الشروط والواجبات المستحقة.
- ❖ شهادة القيد في السجل التجاري بالنسبة للأشخاص المزمين بالقيد في السجل التجاري طبقا للتشريع الجاري به العمل.
- ❖ نظام الاستشارة (مع ضرورة توقيع جميع صفحاته).
- إضافة إلى الوثائق السالفة الذكر، يتعين على الأشخاص المعنويين الإدلاء بما يلي :
- الوثائق التي تبين الصلاحيات المخولة للوكيل بأن يتصرف باسم المتنافس.
- القانون الأساسي ولائحة أعضاء الإدارة أو المسيرين

الملف التقني ويضم ما يلي:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها المتنافس، وعند الاقتضاء مكان وتاريخ و طبيعة وأهمية الأعمال التي شارك المتنافس في تنفيذها ونوعية هذه المشاركة.

بد شهادات مسلمة من طرف الجماعات الترابية التي سبق للمتنافس أن اكترى منها مرافق مماثلة.

الملف الإضافي : ويضم جميع المستندات التكميلية التي يستوجبها ملف طلب العروض
الملف المالي : يضم عقد الالتزام.

المادة السابعة: ملف طلب العروض

يتضمن ملف طلب العروض الوثائق التالية :

- ❖ نسخة من الإعلان عن طلب العروض
- ❖ نسخة من كناش التحملات .
- ❖ نموذج التصريح بالشرف .
- ❖ نموذج عقد الالتزام .
- ❖ نظام الاستشارة .
- ❖ نموذج شهادة زيارة المواقع .
- ❖ نسخة من النظام الداخلي للمرفق .

المادة الثامنة : الإطلاع على المرفق

يجب على كل متعهد أن يطلع على المرفق المزمع إيجاره ليتعرف عليه معرفة حقيقية، ولا يجوز له المطالبة بأي تخفيض بعدما تصبح عملية الإيجار نهائية بدعوى عدم معرفته بالمرفق المؤجر. ويتعين على كل مستغل يرغب في التخلي عن استغلال المرفق أن يتقدم كتابية إلى رئيس المجلس الجماعي برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل في أجل 90 يوما تتضمن أسباب التخلي عن المرفق و تاريخ التوقف عن الاستغلال ، وفي هذه الحالة لا يحق له المطالبة بالضمانة النهائية المودعة عند إبرام العقد.

المادة التاسعة: الضمانة

يدلى صاحب العرض المقبول بصفة نهائية بضمانة مالية تقدر بمبلغ 150.000,00 (مائة وخمسون ألف) درهم. ولا تسلم له إلا بعد انتهاء مدة الإيجار المحددة في العقد، وبعد أن يكون المؤجر قد استوفى جميع الشروط والواجبات المستحقة.

المادة العاشرة: لجنة فتح الأظرفة

تتم عملية فتح الأظرفة من طرف لجنة مكونة من السادة :

1. الأمر بالصرف أو من يمثله رئيسا للجنة
 2. مدير مصالح الجماعة أو من ينوب عنه
 3. رئيس مصلحة الصفقات أو من يمثله
 4. رئيس المصلحة المعنية بموضوع الصفقة أو من ينوب عنه
 5. المحاسب العمومي المكلف أو من يمثله
- كما يمكن للأمر بالصرف دعوة أي شخص آخر، خبيرا كان أو تقنيا للمشاركة بصفة استشارية في أشغال اللجنة.

الباب الثالث : البنود التقنية

المادة الحادية العاشرة: كيفية أداء واجبات الإيجار

تؤدي واجبات الإيجار بصفة منتظمة مسبقا خلال 10 أيام الأولى من كل شهر ، دون أي تأخير وفي حالة تقاعس المتعهد عن أداء الواجبات في الأجل القانوني المحدد، وبعد استيفاء كل الإجراءات الخاصة بتحصيل هذه الواجبات ، فإن للجماعة الحق في إعلان فسخ العقد دون أي تعويض مهما كانت طبيعته ، ودون إخبار سابق مع مصادرة الضمانة النهائية ومطالبة المتعهد بالتعويض عن الأضرار التي تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته. وفي هذا الصدد ، يسهر الأمر بالصرف و القابض على تطبيق هذه المقتضيات. كما تضمن الجماعة فورا، عن طريق مصلحة الجبايات مواصلة

استخلاص الحقوق والواجبات المستحقة بمرافق مركز الاستقبال إلى غاية إجراء عرض أثمان جديد لإيجار هذه المرفق .

المادة الثانية عشرة:

يتعين على المستأجر أن يحترم أثناء استغلاله لمركز الاستقبال المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ، وألا يستخلص إلا حسب التسعيرة المحددة بموجب القرار الجبائي عدد 43 بتاريخ 09 ماي 2019 كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة الثالثة عشرة:

إن المستغل ملزم بتطبيق مقتضيات القرار الجبائي المعمول به الذي يحدد واجبات الاستفادة من خدمات المركز . ويتعين عليه تعليق لائحة الرسوم والواجبات المذكورة بالمساحات الرئيسية للمرفق لتمكين العموم من الاطلاع عليها.

المادة الرابعة عشرة:

قبل الشروع في استغلال المركز يتعين على نائل الصفحة :

- أداء واجب الإيجار
- أداء الضمانة النهائية أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عند الاقتضاء
- تحرير محضر معاينة يبين جرد للعتاد والمعدات الموجودة بالعقار والحالة الموجودة عليها.

المادة الخامسة عشرة:

يتعين على المتعهد إعداد وطبع التذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها في تحصيل الحقوق والواجبات. وأن يستخدم المتعهد في تحصيل الحقوق والواجبات عددا كافيا من الأعوان تحت مسؤوليته الشخصية ، ويخصص لهم لباسا متميزا وشارات خاصة تميزهم عن الغير .

المادة السادسة عشرة:

يجب على المستغل احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات وخاصة القرار الجماعي المستمر الذي يحدد النسبة الواجب تطبيقها من طرف المستغل.

الباب الرابع: التزامات المستفيد

المادة السابعة عشرة: تديير و صيانة مرافق مركز الاستقبال

- يتعهد المستفيد بعد التعاقد مع الجماعة أنه على علم وإمام بالمرافق المستأجرة ومحتوياتها وأخذها على الحالة التي توجد عليها عند إيجارها.
- يتعهد المستأجر بتجهيز المرافق التابعة لمركز الاستقبال بتجهيزات تعادل في قيمتها تجهيزات فندق من مستوى ثلاث نجوم على الأقل، ولا يتم إجازتها إلا بعد المصادقة عليها من طرف لجنة مختلطة يعهد إليها هذا الأمر
- يلتزم المستأجر بصيانة وحراسة مرافق المركز والمحافظة عليها ونظافتها. واحترام شروط الوقاية الصحية. واتخاذ جميع التدابير للحفاظ على جودتها .
- يلتزم المستأجر بالحفاظ على جاهزية كل مرافق والمعدات بنسبة 100٪. ويتعهد بإنجاز الإصلاحات الضرورية فور ملاحظتها، ودون انتظار لمعاينتها من طرف لجنة التتبع والمراقبة المذكورة في المادة الثالثة والعشرون من دفتر التحملات، وكل عطل أو عطب أو تقصير عاينته لجنة التتبع والمراقبة يعتبر إخلال بالتزامات المستأجر.
- لا يمكن للمستأجر في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن الملك الذي يستغله أو يدخل عليه أية إصلاحات أو تغييرات إلا بالموافقة الكتابية لرئيس المجلس الجماعي. وكل ضرر يسببه المستأجر للمرفق المعني أثناء استغلاله سواء بعد انتهاء مدة الكراء أو التخلي لسبب من الأسباب ، يتم إصلاحه على نفقته، وفي حالة الرفض يحق للجماعة اللجوء إلى كافة الوسائل القانونية لإجبار المعني بالأمر على إصلاح الضرر بما في ذلك المطالبة القضائية .
- إن جميع البنائيات المقامة ، والتغييرات والإصلاحات التي أدخلت على الملك تبقى في نهاية الإيجار لفائدة الجماعة دون أي تعويض للمستغل. كما يتحمل نفقة جميع الإصلاحات والترميمات والصيانة التي يستلزمها المرفق للمحافظة عليه .
- يلتزم المستأجر بالخضوع لكل الضوابط القانونية الجاري بها العمل ، ويكون من حق ممثل عن الإدارة الجماعية الدخول إلى الملك المكترى لتفحص حالته ومطالبة المكتري بإجراء الإصلاحات الضرورية على نفقته دون تعويضه عن ذلك أو انتقاصه من ثمن الإيجار.
- يدبر المستأجر المركز على مسؤوليته ومخاطره ويشمله بالعناية اللازمة ولا يجوز له مطالبة الجماعة بتخفيض مبلغ الإيجار.

- يتعين على المستأجر الإدلاء بشهادة تأمين المنشأة للمستفيدين ضد الحريق والخاصة كذلك بضمان حقوق الغير وكل الخسائر الناتجة عن هذا الاستغلال.
- كما يجب عليه احترام مواعيد الافتتاح والإغلاق الجاري بها العمل.

المادة الثامنة عشرة: تديير و صيانة المسبح

- يجب على المستأجر الاستعانة بالعدد الكافي من معلمي السباحة على نفقته على أن لا يقل على 03 عناصر وذلك لأجل الحفاظ على أمن وسلامة رواد المسبح ، وأن يتخذ جميع الاحتياطات الوقائية اللازمة بتنسيق مع مصلحة الوقاية المدنية والمصالح الطبية المحلية التابعة لوزارة الصحة.
- يتعين احترام شروط الوقاية الصحية للحفاظ على جودة المياه المستعملة في حوض السباحة وذلك وفق المقاييس المحددة في القوانين الصحية الجاري بها العمل تحت إشراف ومراقبة الأطر التقنية والصحية للجماعة. ومصالح وزارة الصحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية
- يلتزم المستأجر بالقيام بتحليل وقائية على نفقته لمياه المسبح حسب المعايير الصحية والوقائية المعمول بها وطنيا ، وذلك من طرف مختبرات خاصة بعد مصادقة الجماعة عليها، وإحالة نتائج هذه التحليل على مصالح الجماعة فور توفرها.

المادة التاسعة عشرة: مستخدمو مركز الاستقبال

- يجب على المستأجر عند استغلاله مرافق مركز الاستقبال الاستعانة تحت مسؤوليته الشخصية بمستخدمين وأعوان يتوفرون على خبرة في هذا المجال وذوو السلوك الحسن والأخلاق الحميدة، وموافاة مصالح الجماعة بشواهد طبية تثبت سلامتهم من الأمراض المعدية والخطيرة ، كما يتعين عليه تخصيص لباس مميز لمستخدميه ، ويمكنهم من جميع أدوات العمل الضرورية.
- يلتزم المتعهد باحترام التشريع الجاري به العمل للحفاظ على الموارد البشرية وشروط اشتغالها ، وكذا الالتزام بتأطير وتكوين مستخدمي المركز.
- يلتزم المستأجر بتأمين الموارد البشرية والتجهيزات التي يتوفر عليها المركز تحت مسؤوليته.

المادة عشرون :

يتحمل المتعاقد صوائر التسجيل والتنبر كما يتحمل جميع الضرائب والرسوم المترتبة عن هذا الاستغلال.

المادة الواحدة والعشرون :

إن استهلاك الماء والكهرباء يكون على نفقة المتعهد بحيث يتعين عليه التعاقد مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.

المادة الثانية والعشرون :

يتعين على المستأجر فتح المجال أمام أجهزة المراقبة المؤهلة قانونا وذلك للقيام بالمهام المنوطة بها كما يلزم عليه تقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة. ولاسيما مصالح الجماعة المختصة ، ولجنة التتبع والمراقبة المذكورة أسفله.

المادة الثالثة والعشرون : لجنة التتبع والمراقبة

تحدث لجنة للتتبع والمراقبة تضم في عضويتها ممثلين عن:

- الجماعة
 - العمالت
 - المكتب الوطني للسلامة الصحية والغذائية
 - مندوبية الصحة
 - الوقاية المدنية
- تقوم اللجنة بتتبع و مراقبة تطبيق شروط كناش التحملات من خلال الزيارات و المعاينات الميدانية لمرافق مركز الاستقبال. على الأقل مرة واحدة كل شهر، و كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ولها كامل الصلاحيات للمراقبة و اتخاذ التوصيات التي تراها مناسبة فيما يتعلق بالمحاور التالية :

- 1- صيانة المرافق والمحافظة عليها
- 2- النظافة والوقاية
- 3- التنظيف والتسيير بما فيها الموارد البشرية
- 4- الاستقبال والتنشيط
- 5- السلامة وأمن المرتفقين

تحرر لجنة التتبع والمراقبة محضرا إثر كل معاينة وتصدر توصيات والأجال المحددة لتنفيذ كل توصية من التوصيات، وتعد توصيات اللجنة واجبة التنفيذ عقب توقيع المحضر. وفي حالة عدم تنفيذ أي توصية من توصيات اللجنة داخل الأجال المحددة تطبق غرامة 3.000 درهم عن كل يوم تأخير، ويتم الفسخ التلقائي من طرف الجماعة لعقد الإيجار في حالة بلوغ مبلغ الغرامة 50.000 درهم غير مؤدات دون إمكانية للمستأجر لمطالبة الجماعة بأي تعويض.

المادة الرابعة والعشرون: محل المخابرة

يلتزم المستفيد بتخصيص مكتب بمركز الاستقبال، ويعين فيه ممثلا له، ويعتبر هذا المكتب مكان تلقي جميع التبليغات المحتملة.

الباب الخامس: مقتضيات مختلفة

المادة الخامسة والعشرون:

يتعهد المستفيد بوضع المرفق المستأجر مجانا رهن إشارة الجماعة أثناء تنظيم الأنشطة والدورات التكوينية والملتقيات والمهرجانات، ويجب على الجماعة إخبار المستفيد بتاريخ المهرجانات السالفة

المادة السادسة والعشرون:

في حالة إخلال المستأجر بأحد بنود دفتر التحملات، فإنه يخضع لعقوبة إدارية تتمثل في أداء غرامة مالية تقدر بنسبة 10% من المبلغ الإجمالي المقدم في عرضه المالي. بعد انقضاء مدو الاستغلال، يلتزم المتعهد بإفراغ المرفق بكل محتوياته الى الجماعة في الأجال المحددة قانونا، وأن أي تأخير يزيد عنه غرامة مالية قدرها 2000,00 درهم عن كل يوم تأخير.

المادة السادسة والعشرون:

للجماعة حق فسخ عقدة الإيجار دون أن يطالب المستفيد بالتعويض في الحالات التالية:

- وفاة المستفيد من عقد الإيجار
- إذا استعمل المستفيد المرفق في غير ما أعد له.
- إذا أهمل المرفق على نحو يسبب له ضررا كبيرا.
- عدم أداء واجبات الإيجار.
- في حالة إخلال المتعهد بالقرار الجبائي الجماعي المحدد في إطار الواجبات وقيامه من تلقاء نفسه بزيادة غير مشروعة، وفي هذه الحالة يحزر محض رمن طرف العون المكلف يرسل إلى الجهات المختصة مصالح المالية.
- مصالح العمالة ويرسل إلى القضاء.
- وبصفة عامة كل إخلال ببنود هذا الكناش حيث يتم إشعار المستفيد بواسطة رسالة مضمونة التوصل.

المادة السابعة والعشرون:

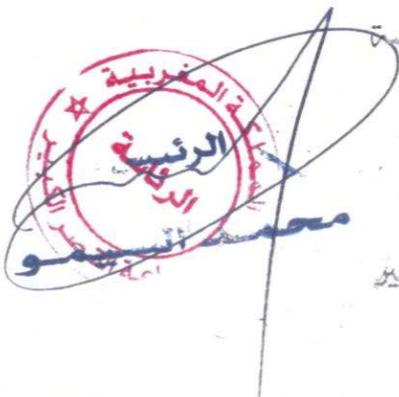
إن المستفيد من هذا الإيجار ليس له الحق في المطالبة بتخفيض سومة الإيجار لأي سبب من الأسباب مهما كانت الظروف باستثناء حالة الطوارئ أو وجود قوة القاهرة. وفي حالة فسخ عقدة الإيجار تصبح الضمانة النهائية ملكا للجماعة.

المادة الثامنة والعشرون:

يستفيد المكثري خلال فترة الطوارئ أو القوة القاهرة من تخفيض المبالغ الواجب أدائها عن السنة بحسب مدة التوقف الاضطراري. كما يمكن تمديد مدة الإيجار لتعويض مدة التوقف الاضطراري.

المادة التاسعة والعشرون:

لا تصبح مقتضيات هذا الكناش سارية المفعول إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطات المختصة



القصر الكبير في.....

رئيس مجلس جماعة القصر الكبير

تأشيرة عامل الإقليم

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المناقشة :

خالد المودن: انطلق في مداخلته من مبدأ إنشاء المرافق الجماعية التي هي في الأصل تحدث بغرض ما، وبالتالي يعتبر على أن إنشاء مركز الاستقبال هو بنية للإيواء في مدينة تغيب عنها منشآت الاستقبال . وأضاف بأن هذا المركز يحتوي على فضاء يمكن أن يحتضن أنشطة اجتماعية و ثقافية، كما يمكن على حد تعبيره إسناد مهمة الإشراف إلى مؤسسات اجتماعية كجمعية موظفي الجماعة، وأشار إلى أن المجلس الحالي ينفذ سياسات تفويت المرافق الجماعية كالملاعب مثلا ، كما تساءل من الناحية الاقتصادية إلى متى يمكن لهذا المرفق تغطية كلفة إنشاءه في حالة تفويته، ويرى أن الغاية من هذا التفويت هو إقرار لسياسة الربح مضافا على أن تفويت هذا المركز مظهر من مظاهر العبث حيث نجد أن جمعيات من المجتمع المدني تطالب المجلس بإدراج نقطة في جدول أعمال تتعلق بتحويل بعض المؤسسات المستغنى عنها إلى مراكز اجتماعية وتربوية، حيث يرى أنه من التناقض أن المجلس يعمل على تفويت مرافق جماعية إلى الخواص وفي نفس الوقت يدرج نقطة بجدول أعمال تتعلق بتحويل بنايات إلى مراكز اجتماعية، وفي الأخير طالب المجلس بأن يكون منسجما في قراراته بشأن الغاية التي تنشأ من أجلها المرافق الجماعية.

يونس شقور: أكد في مداخلته على أن كل مرفق جماعي يحدث من أجل غرض ما، وتساءل عن سبب إغلاق مركز الاستقبال لمدة خمس سنوات مستغربا لفكرة المجلس الذي اشرف على نهايته يريد تفويت المركز، كما طالب المجلس بأن يفتح أبواب هذا المركز لعموم المواطنين حتى يتأتى لهم أخذ فكرة واضحة عن هذا المرفق و فضاءاته قبل تفويته، سيما وأن هناك إشارات تقول بأن المركز عرف بعض المشاكل إبان فترة المجلس السابق وتساءل هل أن تلك المشاكل تم حلها . وأوضح كذلك على أن المركز الذي يتوفر على مسبح وملعب ومقهى وبنية للإيواء تم إنهاء بناءه منذ خمس سنوات و لم يكن ينقصه سوى التجهيزات الضرورية، وأشار إلى أن المدينة تعرف خصا صا على مستوى الإيواء ذلك ما يظهر جليا خلال تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية ، وأضاف على أن هذا المرفق يتوفر على سبع غرف طالب بتجهيزها على أحسن مستوى، وفي الأخير طالب المجلس بأن يبقوا إشرافه على المسبح المتواجد داخل مركز الاستقبال ويتم فتح أبوابه لعموم الساكنة .

مصطفى التمساني: تطرق إلى المشكل الذي تعاني منه المدينة المتمثل أساسا في غياب بنايات الاستقبال، كما أبدى بالمناسبة ارتياحه لإنجاز هذا المركز الذي تم خلقه في الواقع ليحل مجموعة من الإشكالات المرتبطة في الغالب بالنقص البين الذي تعرفه الجماعة على مستوى البنايات التحتية المعدة للاستقبال و يبدو ذلك جليا عندما تعرف المدينة توافد زوار من داخل و خارج المغرب . وبالتالي يرى بأن تفويت هذا المرفق لا يخدم بتاتا مصلحة المدينة. بعد ذلك تطرق إلى مضمون الفصل العاشر من كناش التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال حيث يتعهد المستغل بتجهيز المرافق المكثرة التابعة لمركز الاستقبال بتجهيزات تعادل في قيمتها تجهيزات فندق من مستوى ثلاث نجوم، و من خلاله تساءل عن الوضعية القانونية لهذا المرفق هل هو فندق أم مركز الاستقبال حتى يتم مطالبة المستغل بتجهيز مرافقه بتجهيزات فندقية، كما طالب في الأخير الجماعة بعدم تفويت غرف الإيواء إذا كانت الجماعة مصرة على تفويت المقهى والمطعم.

رشيد صبار: ذكر بأن هذا المرفق الجماعي يعاني كمثيلاته من إشكالات التسيير، مضيفا على أن التسيير الذاتي للمرافق الجماعية أو من طرف جمعية الأعمال الاجتماعية للموظفين أبانت عن ضعفها في مجال التسيير الجماعي، يبدو ذلك على حد قوله من خلال تفويت مسبح بلعباس خلال ولاية المجلس السابق. كما ذكر بأن هذا المركز الذي نحن بصدده دراسته كان تحت إشراف جمعية الأعمال الاجتماعية سابقا التي هي بدورها فشلت في تديره. و أضاف على أن الجماعة تفتقر لوسائل التسيير كقلة الموارد البشرية و المالية والعلمية التي تمكنها من تسيير جيد. و استرسل موضحا على ان الجماعة ضمنت من خلال دفتر التحملات امتيازات للجماعة كحق الأسمية في تنظيم حفلات و مهرجانات داخل مركز الاستقبال شريطة إخبار المستغل داخل أجل معقول حتى يتسنى له القيام بترتيباته الضرورية، كما ان الجماعة بتفويت المركز تضمن مداخل قارة. و تحدث في الأخير عن الغرف السبع التي توجد بمركز الاستقبال التي سوف تكون في الغالب مخصصة للضيوف و مجهزة بتجهيزات حديثة.

أحمد الخاطب : طالب بأن يبقى هذا المركز مرفقا جماعيا و يحظى بتسيير الجماعة و تحت إشرافها لاعتبارات هامة حيث أن المدينة تستقبل ضيوفا أجنبيا، كما تساءل عن نوعية هذا المرفق هل هو مركز استقبال أم فندق يسري عليه قانون الفنادق و يصبح بذلك خاضعا لوزارة السياحة، كما طالب الجماعة بالشفافية في تسيير هذا المركز بعيدا عن كل أشكال الربح السياسي.

عبد الله امباركي: أشار الى انه ليس هناك موارد بشرية كافية لتسيير هذا المرفق . كما طالب بان تبقى الغرف المتواجدة بالمركز تحت إشراف المجلس الجماعي، على ان يتم تفويت باقي المرافق كالمقهى والمسبح.

سعيد قزدار : طالب بتشكيل لجنة إدارية خاصة بالتقويم حتى تمر عملية التفويت في جو من النزاهة والشفافية.

السيد الرئيس: أوضح أن عملية التفويت تتم وفق المساطر القانونية الجاري بها العمل وفي اطار حرص الجماعة على تجويد طرق تسيير المرافق الجماعية بكل فعالية ونجاحة. وتم سلك نفس المنهجية المتبعة في تفويت مسبح بلعباس . علما ان دفتر التحملات مطروح للتداول بطريقة ديمقراطية وشفافية . وسوف تتم عملية التفويت بما يخدم المصلحة العامة وتكون خدماته في مستوى تطلعات الساكنة .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.

وفي حدود الساعة 14:30 رفع السيد الرئيس الجلسة. على ان يتم التداول في النقاط المتبقية ضمن جدول أعمال الجلسة الثانية بتاريخ الجمعة 05 فبراير 2021 طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة السادسة من النظام الداخلي للمجلس .

مقرر عدد 1522 /274 بتاريخ : 04/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/04

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد الدراسة والمصادقة على النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على النقطة المتعلقة بالدراسة
والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 14

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد الله المباركى سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري عبد السلام
بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي -

عدد الأعضاء الراضين : 3 وهم السادة : خالد المودن - مصطفى التسماني - احمد الخاطب

عدد الأعضاء المتعنين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة
والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير. وذلك بالموافقة

كاتب المجلس

رشيد صبار



رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



على الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الجمعة 05 فبراير 2021 انطلقت بدار الثقافة محمد الخمار الكونني الترتيبات المتعلقة بعقد الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير 2021 تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وبحضور السيد كريم أنزلي باشا مدينة القصر الكبير ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39
38 توقيف العضو المستشار مصطفى
الحاجي طبقا للمادة 64 من ق.ت.
113.14
19
لا أحد

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس
عد الأعضاء المزاولين مهامهم

عدد الأعضاء الحاضرين
عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم

19

الصفة داخل المجلس
رئيس المجلس الجماعي
النائب الأول للرئيس
النائب الثالث للرئيس
النائب الرابع للرئيس
النائب الخامس للرئيس
النائبة السادسة للرئيس
كاتب المجلس
نائبة كاتب المجلس
عضو مستشار
عضو مستشار

19

الصفة داخل المجلس
النائب الثاني للرئيس

الأعضاء الحاضرون:

السيدات والسادة:

محمد السيمو
حسن الحسناوي
عبد السلام البياتي
حسن صيكوك
عبد الله امباركي
سعيدة بوعشة
رشيد صبار
فاطمة شعوان
سعيد القزدار
محمد الدامون
محمد الطيب الشاوي
محمد الزهري
زينب السيمو
السعيد بوفنار
العزیز الغرباوي
خالد المودن
يونس شقور
أحمد اعوايج
مصطفى التسماني

عدد الأعضاء المتغيين بعذر:

السادة :

مصطفى الزباخ

النائبة السابعة للرئيس
عضو مستشار
عضو مستشار

الهام الركع
منير غلوطات
محمد الجدوب
عبد الله بوزيد
محمد توفيق الشاوش
احمد بكور
عبد السلام بنحدو
سعيد خيرون
رشيد الحميدي
محمد الحجيري
عبد المجيد امين
احمد الغاطب
محمد سعيد شليحة
محمد شخيخ
محمد التجاني
سعاد برحمة
مريم التجاني
عبد الاله تمتاز

عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر: (00)

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة:

مدير مصالح الجماعة
رئيس مصلحة شؤون المجلس، المعلومات
والعلاقات العامة
رئيس قسم الشؤون الإدارية
رئيس مصلحة الجبايات المحلية
رئيس مصلحة المتكلمة والشؤون القانونية

عبد السلام الأشقم
يوسف التطواني
أحمد العثماني
احمد العوني
المختار الانهب

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية:

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية
عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية

مصطفى الشوية
عبد اللطيف الخديري

ويعد ذلك شرع المجلس في دراسة ما تبقى من جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

3. الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاسترادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين

11- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية.

12- الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

13- الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها

14. الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام.
15. تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري.
16. دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير
17. دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية
18. توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات .
19. مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .
20. مناقشة تدير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير .
- 21 . الأسئلة الكتابية .

النقطة الحادية عشر

- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية
اقترح السيد الرئيس اعمال المادة 26 من القانون الداخلي بإعادة ترتيب نقط جدول أعمال الدورة من خلال تقديم النقطة الحادية عشر وتأخير النقطة العاشرة فتم الموافقة على المقترح بإجماع الأعضاء الحاضرين .

بعد ذلك أوضح السيد الرئيس ان هذه النقطة تأتي في إطار تدعيم الوعاء العقاري للجماعة بهدف احداث مرافق إدارية مستقبلا علما ان هذه القطعة الأرضية في ملك الدولة وهناك احد الخواص يطالب بها كذلك . علما ان المجلس يحرص على تنمية الوعاء العقاري في ضل الخصاص الذي تعاني منه الجماعة في هذا الاطار
بعد ذلك أعطيت الكلمة الى السيد محمد الدامون نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة اللجنة لتلاوة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر لدراسة النقطة المتعلقة ب

2- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لاستغلالها.

8- الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .

10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين .

11- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .

14- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .

19-مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

• محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .

• رشيد صبار : عضو اللجنة .

• خالد المودن : : عضو اللجنة .

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني :رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس،

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة المتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادراية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

1- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .

في بداية تدارس النقطة أعطيت الكلمة للسيد رئيس مصلحة المتلكات والشؤون القانونية الذي قدم توضيحات بخصوص النقطة مشيراً إلى أن الأمر يتعلق بقطعة أرضية في ملك الدولة ذات مطلب التحفيظ عدد 3361/19 توجد بطريق العرائش .

أعضاء اللجنة أكدوا على أهمية تدعيم الوعاء العقاري للجماعة في ظل الخصائص الكبيرة الذي تعاني منه المدينة على هذا المستوى حتى يمكن تنزيل بعض المشاريع ومنها إحداث مرافق إدارية مستقبلاً. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة انتهى محضر اللجنة -

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

خالد المودن: ثمن الخطوات المتعلقة بتعزيز الوعاء العقاري للجماعة مسجلاً أنه حيث أن القطعة الأرضية محل نزاع كان من الاجدر للمجلس ان لا يتدخل في هذا المجال حتى لا تتم منازعة ذوي الحقوق وعندما يحسم القضاء يحق للجماعة ان يتدخل . مطالباً بعدم التدخل في المضاربات العقارية.

سعيد القزدار : بدوره ثمن مبادرة المجلس لاقتناء العقارات في ظل الخصائص الكبيرة الذي تعاني منه الجماعة مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة ان تكون تلك العقارات صافية من النزاع بقدر ما يهم الحرص على مصالح الجماعة لتوطين مشاريع تصب في خدمة المصلحة العامة مطالباً بتخصيص جزء من العقار لاحداث سكن لموظفي الجماعة

عبد السلام البياتي : بدوره توقف عن الخصائص في مجال العقار ومبادرة المجلس مع الوكالة الحضرية والعمالة لاطافة طوابق جديدة في رخص البناء بالمدينة خاصة في شوارع المدينة والمطالبة بمتابعة الموضوع مشيراً إلى أنه ينبغي ان يكون إحداث مرافق إدارية بعيدة عن مكان إحداث المحطة الطرقية .

فاطمة شعوان: ثمنت تنمية الوعاء العقاري لإحداث مرافق إدارية متسائلة عن تفعيل مقرر إحداث ملحقة إدارية جديدة وهي الملحقة السابعة لتقريب الإدارة من المواطن مع مطالبة الرئيس بمتابعة الموضوع رشيد صبار : سجل افتقار الجماعة للعقارات مشيراً إذا كان الأمر يتعلق بمرافق إدارية تابعة للداخلية فإن هذه الأخيرة قادرة على توفير ذلك بنفسها. مؤكداً على حاجة الجماعة للوعاء العقاري مع المطالبة باللجوء إلى مسطرة نزاع الملكية في حالة عدم التراضي على اقتناء العقار

السيد الرئيس : اوضح ان الهدف الأساسي هو تنمية الرصيد العقاري للجماعة لبلورة رؤية مستقبلية تهتم توطين كل المشاريع التنموية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية وان المجلس الحالي اطلق سلسلة من المبادرات لتنمية العقار لتدارك التأخر الحاصل في هذا المجال مع الإشارة إلى ان المجلس حرص على دعم المرافق الادراية بمدخل المدينة خاصة بعد عملية التهيئة التي عرفتها طريق العرائش وبالتالي ينبغي الحفاظ على جمالية المدينة وبعدها الحضاري كما أوضح انه سيتم اظافة الطابق الخامس بعد استكمال المسطرة القانونية والحوار مع السلطات في مداخل المدينة بالنسبة للعمارات السكنية بهدف تنمية العقار وتثمينه. خاصة وان المدينة تطمح بالارتقاء إلى عمالة استجابة لتطلعات الساكنة. مشيراً إلى خطأ

الحاق دائرة العوامرة بمدينة العرائش وما حققه هذا القرار من اضرار اقتصادية واجتماعية على مدينة القصر الكبير علاوة على تفويت بعض المرافق الاجتماعية للخواص في تجربة المجلس السابق خالد المودن : اوضح ان التقطيع الترابي من اختصاص السلطة وليس المجلس الجماعي . متسائلا عن الكلام الذي يثار حول مال عمليات نزع الملكية والاقتناء التي باشرها المجلس الحالي مطالبا باعمال قواعد المحاسبة والشفافية في هذا الإطار. مطالبا من جهة اخرى رئاسة المجلس باحترام جدول الأعمال رشيد صبار : سجل باستغراب موقف المعارضة بخصوص التشكيك في مبادرات المجلس في جميع عمليات تنمية الرصيد العقاري التي يقوم بها المجلس الحالي فسواء تم اللجوء الى مسطرة نزع الملكية او مسطرة الاقتناء او مسطرة تقويم الاراضي يتم التشكيك والاتهام بالسمرة . علما ان المواطن يراقب بدقة ويسجل كل المبادرات بكل موضوعية والتاريخ لا يرحم في هذا الاطار . مجددا طلبه باللجوء الى مسطرة نزع الملكية في النقطة المدرجة . السيد الرئيس : سجل ان المجلس الحالي انتهج مبدأ القرب والتعامل بكل شفافية في مجال تنمية الوعاء العقاري زغيره وانه يتم احترام كل المساطر القانونية الجاري بها العمل منوها بمجهودات السلطات في هذا الاطار ضمانا للمصلحة العامة.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للاصوات المعبر عنها.

مقرر عدد 1523/275 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق
إدارية

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني :

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 14

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - حسن سيكوك - عبد الله المباركى -
سعيدة بوعشة - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو -
السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي -

عدد الأعضاء الراضين : 00 : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : 02 خالد المودن - احمد عوايج

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة
على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية وذلك بالموافقة

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الثانية عشر

12- الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد سعيد بوفنار ، رئيس لجنة المرافق والخدمات لتلاوة محضر اللجنة

محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي المقرر عقدها بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة بـ :

01. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 01/2021. برسم الفترة 2028/2021

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

13 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

15 - تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 04/02/2016 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري.

20 - مناقشة تدبير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .

عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة

فاطمة شعوان : عضوة اللجنة

العزیز الغريايوي : عضو اللجنة

يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

خالد المودن : عضو مستشار

سعيد قزدار : عضو مستشار

رشيد صبار : كاتب المجلس

حسن الحساوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية

أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية

يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون

في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلييتهم

الدعوة داعيا إياهم باغناء النقاش وتقديم الملاحظات في شأن النقط المقترحة.

12 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

أعطى السيد رئيس اللجنة الكلمة للسيد أحمد العوني رئيس مصلحة الجبايات المحلية حيث أوضح من جانبه على ان تعديل بعض فصول كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي جاء استجابة للملاحظات توصلت بها الجماعة من لدن سلطات العمالة و بالتالي تم اعتماد كناش التحملات المعدل على غرار كناش تحملات جماعة العوامرة.

وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

ولاية جهة طنجة - تطوان الحسيمة

عمالة إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير

قسم الشؤون المالية

مصلحة الجبايات المحلية

دفتـر التحمـلات

الخاص بإيجار مرفق السوق الأسبوعي بالقصر الكبير

فبراير 2021

مقتضيات عامة

إن السوق الأسبوعي الكائن بأولاد حميد، والتابع لجماعة القصر الكبير، مرفق خاص يتكون من مجموعة المرافق وهي كالتالي :

- واجبات دخول البهائم.
- سوق الحبوب
- واجبات الدخول أو الوقوف بالسوق.
- محطة وقوف السيارات والشاحنات المرتبطة بالسوق.
- يستفيد المستغل بالإضافة إلى منتج هذه المرافق، من منتج استغلال أماكن بيع الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى المبارك.
- يتم استغلال السوق الأسبوعي عن طريق التأجير و وفق الإعلان عن المنافسة في إطار طلب عروض أثمان مفتوح وبناء على ما يلي:
- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، بتنفيذ القانون 14-113 يتعلق بالجماعات.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020).
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) وتنفيذ القانون رقم 39.07 القاضي بسن مقتضيات انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق المساهمات والإتاوات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- بناء على مرسوم رقم 2.17.451 صادر في 04 ربيع الأول 1431 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية أو مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- بناء على مرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والحفاظة على الصحة العمومية.

- تطبيقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 18 من جمادى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية كما تم تغييره وتتميمه.
- وبناء على القرار الجبائي المستمر رقم 43 بتاريخ 09 ماي 2019 الذي يحدد مبلغ الضرائب والرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة القصر الكبير كما وقع تغييره وتتميمه.
- وبناء على دورية السيد وزير الداخلية بتاريخ 06 غشت 2020 المتعلقة بإبداء الرأي حول الجبايات المحلية في حالة الطوارئ الصحية.
- بناء على قرار لوزير الداخلية رقم 672.18 بتاريخ 7 مارس 2018 بتحديد تأليف لجان طلب العروض المفتوح أو طلب العروض المحدود أو بالانتقاء المسبق وكذا لجنة المباراة الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها.
- وبناء على مقرر المجلس الجماعي عدد 1524/276 المتخذ خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2021 بتاريخ 05/02/2021.

الفصل الأول:

يعلن عن موعد قبول العروض وفتح الأظرفة عن طريق الإشهار على الأقل بجريدتين وطنيتين توزعان على الصعيد الوطني إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية، وبمختلف وسائل الإشهار الأخرى بما فيه البوابة الوطنية للصفقات العمومية وفق ما تنص عليه المادة 20 من الفقرة الثانية من قانون الصفقات. ويجب أن يتم الإعلان قبل التاريخ المحدد لاستلام العروض أي 21 يوما كاملة على الأقل. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في ثاني جريدة صدرت واليوم الموالي لتاريخ النشر في البوابة الالكترونية.

شروط المشاركة:

الفصل الثاني:

تطبيقا لمقتضيات المادة 24 من المرسوم رقم 2.12.349 السالف الذكر:

3. تقتصر المشاركة في طلب العروض، في إطار المساطر المقررة بهذا الشأن على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين :
 - ◀ يثبتون توفرهم على المؤهلات القانونية والتقنية والمالية المطلوبة.
 - ◀ يوجدون في وضعية جبائية قانونية لكونهم أدلوا بتصاريحهم ودفَعوا المبالغ المستحقة أو في حالة عدم التسديد لكونهم قدموا ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية.
 - ◀ يكونوا منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويدلون بصفة منتظمة بتصاريحهم المتعلقة بالأجور لدى هذه المؤسسة.
4. لا يقبل للمشاركة في طلب العروض :
 - ◀ الأشخاص الموجودون في حالة تصفية قضائية.
 - ◀ الأشخاص الموجودون في حالة تسوية قضائية ماعدا في حالة ترخيص خاص تسلمه السلطة القضائية المختصة.
 - ◀ الأشخاص الذين يوجدون في حالة نزاع مع الجماعة بسبب استغلال سابق لمرفق من مرافق الجماعة.
 - ◀ الأشخاص الذين كانوا موضوع إقصاء مؤقت أو نهائي اتخذ وفق الشروط في المادة 159 من المرسوم الأنف الذكر.
 - ◀ الأشخاص المشار إليهم في المادة 65 من القانون التنظيمي رقم 113.14 متعلق بالجماعات.
 - ◀ الأشخاص الذين يمثلون أكثر من متنافس واحد برسم نفس المسطرة لإبرام الصفقات.
 - ◀ ويتعين على كل شخص يرغب في المشاركة أن يودع ملفه بمكتب الضبط بمقر الجماعة مقابل وصل تسليم أو إرساله عن طريق البريد المضمون مقابل إشعار بالتوصل أو تسليمه لرئيس جلسة فتح الأظرفة في بداية الجلسة وقبل فتح العروض أو إرساله عن طريق البريد الالكتروني.

ويتعين على كل متنافس، لاثبات كفاءاته ومؤهلاته، أن يقدم ملفا إداريا وملفا تقنيا، وعند الاقتضاء ملفا إضافيا.

1. يضم الملف الإداري ما يلي :

- ❖ التصريح بالشرف ، ويجب أن يتضمن جميع المعلومات والالتزامات المنصوص عليها في المادة 26 من المرسوم رقم 2.12.349. الأنف الذكر.
- ❖ كناش التحملات الخاص بايجار مرافق السوق الأسبوعي بالقصر الكبير مصادق عليه في الصفحة الأخيرة مع إضافة عبارة -قرأ وصدق عليه- ومؤشر على جميع صفحاته.
- ❖ شهادة زيارة الموقع.
- ❖ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- ❖ شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل فرض الضريبة تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية جبائية قانونية أو عند عدم الأداء بأنه قدم الضمانات المقررة في المادة 24 . ويتعين أن تبين هذه الشهادة النشاط الذي بمقتضاه تم فرض الضريبة على المتنافس .
- ❖ شهادة مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت بأن المتنافس يوجد في وضعية قانونية اتجاه هذه المؤسسة طبقا للمقتضيات المقررة بهذا الشأن.
- ❖ أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه عند الاقتضاء، والمحدد قيمتها في 100.000,00 (مائة ألف درهم) أما الضمانة النهائية فقد حددت في مبلغ يساوي ثلاثة أشهر من القيمة السنوية للإيجار ، يؤديها الفائز عند إبرام العقد، و بعد أن يكون المستأجر قد استوفى جميع الشروط والواجبات المستحقة.
- ❖ شهادة القيد في السجل التجاري بالنسبة للأشخاص المزمين بالقيد في السجل التجاري طبقا للتشريع الجاري به العمل.
- ❖ نظام الاستشارة (مع ضرورة توقيع جميع صفحاته).

2. يضم الملف التقني ما يلي:

أ. مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها المتنافس، و عند الاقتضاء مكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي شارك المتنافس في تنفيذها ونوعية هذه المشاركة.

ب. شهادات مسلمة من طرف الجماعات المحلية التي سبق للمتنافس أن اكترى منها مرافق مماثلة.

3. يضم الملف الإضافي جميع المستندات التكميلية التي يستوجبها ملف طلب العروض

4. الملف المالي: يضم عقد الالتزام.

❖ الفصل الثالث: ملف طلب العروض

يتضمن ملف طلب العروض الوثائق التالية :

- ❖ نسخة من الإعلان عن طلب العروض
- ❖ نسخة من كناش التحملات .
- ❖ نموذج التصريح بالشرف .
- ❖ نموذج عقد الالتزام .
- ❖ نظام الاستشارة .
- ❖ نموذج شهادة زيارة المواقع .
- ❖ الفصل الرابع: الضمانة

يدلى صاحب العرض المقبول بصفة نهائية بضمانة مالية تقدر بمبلغ ثلاثة أشهر من القيمة السنوية للاستغلال، ولا تسلم إلا بعد انتهاء مدة الإيجار المحددة في العقد، وبعد أن يكون المؤجر قد استوفى جميع الشروط والواجبات المستحقة.

❖ الفصل الخامس: مدة الإيجار

تحدد مدة الإيجار في سنة واحدة (01 سنة) كاملة قابلة للتمديد لمدة فترتين (كل فترة على حدة) بطلب من المستفيد وبموافقة صريحة من صاحب المشروع داخل مدة ثلاثة أشهر الأخيرة من مدة الاستغلال، وقبل الإعلان عن المنافسة لفترة جديدة، ويتم التمديد بقرار من رئيس المجلس الجماعي.

تضاف نسبة 3% بالنسبة للسنة الأولى من فترة التمديد من الثمن الأصلي للإيجار، ونسبة 5% بالنسبة للسنة الثانية من فترة التمديد.

❖ الفصل السادس:

تؤدي واجبات الإيجار بصفة منتظمة مسبقا خلال 10 أيام الأولى من كل شهر، دون أي تأخير. وفي حالة تقاعس المتعهد عن أداء الواجبات في الأجل القانوني المحدد، وبعد استيعاب كل الإجراءات الخاصة بتحصيل هذه الواجبات، فإن للجماعة الحق في إعلان فسخ العقد دون أي تعويض مهما كانت طبيعته، ودون إخبار سابق مع مصادرة الضمانة النهائية ومطالبة المتعهد بالتعويض عن الأضرار التي تنتج عن تقاعسه في أداء واجباته. وفي هذا الصدد، يسهر الأمر بالصرف والقبض على تطبيق هذه مقتضيات، كما تضمن الجماعة فورا، عن طريق مصلحة الجبايات مواصلة استخلاص الحقوق والواجبات المستحقة بمرافق السوق إلى غاية إجراء عرض أثمان جديد لإيجار هذه المرفق.

❖ الفصل السابع:

لا يمكن للمستغل في أي حال من الأحوال أن يتنازل للغير عن الملك الذي يستغله أو يدخل عليه أية إصلاحات أو تغييرات إلا بالموافقة الكتابية لرئيس المجلس الجماعي. وكل ضرر يسببه المكثري للسوق أثناء تخليه عن الكراء أو فسخ العقد معه يتم إصلاحه على نفقته، وفي حالة الرفض يحق للجماعة اللجوء إلى كافة الوسائل القانونية لإجبار المعني بالأمر على إصلاح الضرر بما في ذلك المطالبة القضائية.

❖ الفصل الثامن:

إن جميع البنائيات المقامة، والتغييرات والإصلاحات التي أدخلت على الملك تبقى في نهاية الإيجار لفائدة الجماعة دون أي تعويض للمستغل. كما يتحمل نفقة جميع الإصلاحات والترميمات والصيانة التي يستلزمها السوق للمحافظة عليه، ماعدا في حالة قوة قاهرة تتسبب في ضياع الملك كله أو جزء منه. يلتزم المكثري بالخضوع لكل الضوابط القانونية المتعلقة بالشرطة الإدارية المطبقة أو المستقبلية، و يكون من حق ممثل عن الإدارة الجماعية الدخول إلى الملك المكثري لتفحص حالته ومطالبة المكثري بإجراء الإصلاحات الضرورية على نفقته دون تعويضه عن ذلك أو انتقاصه من ثمن الكراء.

الباب الثاني: استخلاص الحقوق والواجبات

❖ الفصل التاسع:

يتعين على المتعهد إعداد وطبع التذاكر على نفقته الخاصة وباسمه قصد استعمالها في تحصيل الحقوق والواجبات.

❖ الفصل العاشر:

يجب أن يستخدم المتعهد في تحصيل الحقوق والواجبات عددا كافيا من الأعوان تحت مسؤوليته الشخصية وأن يخصص لهم لباسا متميزا وشارات خاصة تميزهم عن الغير بالإضافة إلى :

- توفير وسيلة نقل الأزيال ورميها في المكان المخصص لها بالجماعة.
- المحافظة على البيئة داخل وخارج السوق الأسبوعي.
- توفير حارس للمرفق طيلة مدة الاستغلال.
- ربط الاتصال بمصالح الوقاية المدنية في حالة وقوع أي حادث.

ويحق للجماعة القيام بعملية المراقبة للتأكد من قيام المستغل بالنظافة المطلوبة ويتحمل وحده مسؤولية عدم نظافة المرفق المذكور، ويمكن في حالة ملاحظة تقاعسه عن ذلك، وبعد توجيه إنذار إليه للقيام بواجبه في هذا الباب، أن تتولى الجماعة على نفقته أمر تنظيف مرافق السوق الأسبوعي. وهذا لا يمنع الجماعة أيضا من فسخ العقدة في حالة التماذي.

❖ الفصل الحادي عشر:

يجب على المستغل احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في ميدان تحصيل الرسوم والحقوق والواجبات وخاصة القرار الجماعي المستمر الذي يحدد النسبة الواجب تطبيقها من طرف المستغل.

يلتزم مستغل السوق الأسبوعي بتقديم جميع الوثائق الخاصة بالأعوان الذين سيعهد إليهم أمر تنظيف السوق، وكذا الشخص الذي سيتكلف بحراسته إلى الإدارة الجماعية عند توقيع عقد الاستغلال، وخصوصا نسخ بطائق تعريفهم ووثائق التأمين وشواهد حسن السيرة.

الباب الثالث: المنازعات:

يتعين على مستغل السوق التقييد بالشروط السالفة الذكر المنصوص عليها في البند الحادي عشر، وفي حالة الإخلال بذلك يعمل بمقتضيات - المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

وتطبق الذعائر المحددة من طرف لجنة المراقبة المكونة من كل من السادة :

- رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه.
- ممثل عن السلطة المحلية.
- ممثل عن المكتب التقني الجماعي.
- ممثل عن مصلحة الممتلكات.
- ممثل عن مصلحة الشرطة الإدارية.

والتي ستقوم بتقييم مبلغ الذعيرة حسب الجدول التالي:

مبلغ الذعيرة عن كل أسبوع	نوع المخالفة
1.000.00 درهم	بخصوص النظافة
500.00 درهم	بخصوص الحراسة

وفي حالة امتناع المستغل عن الأداء يتم خصمها من مبلغ الضمانة النهائية مع إمكانية اللجوء إلى فسخ العقد في حالة التماذي داخل اجل لا يتعدى 30 يوما.

❖ الفصل الثاني عشر:

في حالة حدوث نزاع بين الجماعة والمتعهد حول بنود كناش التحملات وقرار الترخيص بالاستغلال المؤقت يعرض الأمر على السلطة الإقليمية للبت فيه دون أن يمنع المستغل من اللجوء إلى القضاء في حالة الضرورة.

❖ الفصل الثالث عشر:

في حالة عدم تنفيذ المتعهد لأحد بنود دفتر التحملات أو الإخلال بمقتضيات القانون الجبائي والقرار الجبائي المستمر، تبقى الجماعة صاحبة الصلاحية في إعلان فسخ العقد بدون شروط مسبقة وتحميل المتعهد جميع الصوائر وتعويض الأضرار الناتجة عن هذا الإخلال.

الباب الرابع : أليات الفسخ:

بالنسبة لصاحب المشروع:

يمكن فسخ عقد الاستغلال بقرار من رئيس المجلس الجماعي بعد إنذار فريد يوجه إلى المستغل في حالة ارتكاب المخالفات التالية:

1. عدم أداء واجب الاستغلال في وقته المحدد .
2. في حالة رفع الأثمان والإخلال بالشروط المنصوص عليها في هذا الدفتر.
3. في حالة وفاة المستغل تستوجب الإقالة تلقائيا وبدون تعويض
4. عدم وفاء المستغل بالالتزامات المنصوص عليها في هذا الكناش، وكذا في قرار الاستغلال الذي سيعد لاحقا مع نائل الصفقة.
5. عرقلة عمل اللجنة.
6. عدم فسح المجال أمام الأجهزة الجماعية للقيام بالمراقبة الدورية.

بالنسبة للمستغل:

تصريح المستغل بعدم القدرة على الاستغلال للمرفق بعد ثلاثة أشهر من الاستغلال ووفق المقتضيات الواردة في الفصل التعلق بأليات الفسخ.

❖ الفصل الرابع عشر:

في حالة تخلي المتعهد لسبب من الأسباب عن استغلال المرفق ، لا يحق له المطالبة باسترجاع الضمانة المالية النهائية المؤداة سابقا .

❖ الفصل الخامس عشر:

بالنسبة للمستغل:

يجب على كل متعهد أن يطلع على المرفق المزمع إيجاره ليتعرف عليه معرفة حقيقية، ولا يجوز له المطالبة بأي تخفيض بعد ما تصبح عملية الإيجار نهائية بدعوى عدم معرفته بالمرفق المؤجر. ويتعين على كل مستغل يرغب في التخلي عن استغلال المرفق أن يتقدم كتابة إلى رئيس المجلس الجماعي برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل في أجل شهرين تتضمن أسباب التخلي عن المرفق وتاريخ التوقف عن الاستغلال، ولا تصبح عملية التخلي نافذة إلا بعد الموافقة الكتابية لرئيس المجلس الجماعي المعني. وفي هذه الحالة لا يحق له المطالبة بالضمانة النهائية المؤدعة عند إبرام العقد.

بالنسبة لصاحب المشروع:

توجيه رسالة مضمونة إلى المستغل يخبره فيها بالمخالفات والخروقات المسجلة في حقه والتي لم يقم بتداركها بالرغم من الإنذارات والتنبيهات والموجهة إليه.

❖ الفصل السادس عشر:

يتعين على المتعهد أن يفتح المجال أمام جميع أجهزة المراقبة المؤهلة قانوناً لذلك للقيام بالمهام التفتيشية المنوطة بها ، كما يتعهد بتقديم جميع الوثائق والبيانات التي من شأنها تسهيل مأمورية هذه الأجهزة.

الباب الخامس: مقتضيات مختلفة:

❖ الفصل السابع عشر:

النتيجة المنتظرة من عملية إيجار المرفق:

سنوات الكراء	مبلغ الكراء المرتقب بالدرهم	عدد الرواد المرتقبين	المبلغ الشهري بالدرهم
من سنة : 2021 إلى سنة : 2022	900.000.00	8.000	75.000.00
من سنة : 2022 إلى سنة : 2023	930.000.00	10.000	77.500.00
من سنة : 2023 إلى سنة : 2024	960.000.00	10.000	80.000.00

❖ الفصل الثامن عشر:

يتحمل المتعاقد صوائر التسجيل والتبليغ كما يتحمل جميع الضرائب والرسوم المترتبة عن هذا الاستغلال .

❖ الفصل التاسع عشر :

يستفيد المكثري خلال فترة الطوارئ الصحية من تخفيض المبالغ الواجب أدائها عن السنة بحسب مدة التوقف الاضطراري. كما يستفيد من فترة تمديد جديدة تغطي فترة هذا التوقف .

يتم هذا التمديد بواسطة إبرام عقد جديد .

❖ الفصل العشرون:

لا تصبح عملية الإيجار نهائية ونافاذة إلا بعد مصادقة رئيس المجلس الجماعي على محضر فتح الأظرف

المتعلقة بعروض الأثمان طبقاً للفصل 99 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

❖ الفصل الواحد والعشرون: التأشير على كناش التكملات .

لا يصبح كناش التكملات هذا ساري المفعول إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطة المختصة.

القصر الكبير في.....

التأشير



بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد الله لباركي: سلط الضوء على بعض التعديلات التي همت تعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق الأسبوعي . خصوصا تعديل مدة الكراء الى ثلاث سنوات والزيادة في السومة الكرائية بنسب محددة كل سنة مع الحفاظ على نظافة هذا المرفق وحراسته وتكليف الملزم بذلك تحت طائلة الغرامات خالد المودن: طالب بتنظيم المتعاونين مع الملزم الذي سوف يتكلف بتدبير السوق . واتخاذ كل الخطوات التنظيمية مع هؤلاء المتعاونين انطلاقا من توحيد الزي والتقييد في اللوائح ضمانا للسير الجيد والمنظم لهذا السوق.

سعيد القزدار: اوضح ان السوق الاسبوعي يجاور عدد من المرافق التي تم تاهيلها كسوق الجملة ومجزرة اللحوم البيضاء والحمراء وسوق الحبوب وسوق السمك مطالبا باخراج سوق الماشية خارج المدينة والتنسيق مع الجماعات القروية حفاضا على جمالية وتنظيم المدينة

رشيد صبار: ثمن مبادرات المجلس الحالي المتعلقة بتهيئة عدد من المرافق بحي اولاد احميد كما تقدم بالشكر الى اطر مصلحة الجبايات على مجهوداتهم القيمة لتنمية موارد الجماعة المالية مشمنا كذلك ملاحظات السلطة المتعلقة بتعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق الأسبوعي الذي يصب في مصلحة المدينة.

عبد الله لباركي: أكد ان المتعاونين مع الملزم مطالبين بالتقيد بكل الضوابط التنظيمية وخاصة المتعلقة بالزي الموحد . وكل الضوابط القانونية مع التنويه بمجهودات السلطة المحلية في مجال التنظيم ومراقبة الأسواق بكل دقة

عبد السلام البياتي: أكد على أهمية التنظيم وكون التعديل سوف يساهم في تجويد تدبير هذا المرفق . مطالبا على ضرورة الزام المتعاونين بالزي الموحد

السيد الرئيس: اكد على عملية التعاون البناء مع السلطة وعلى رأسها السيد عامل الاقليم . وبخصوص اخراج سوق الماشية من المدار الحضري للمدينة . تم التوضيح بان هناك تنسيق مع السلطات لاتخاذ القرار المناسب الذي يخدم المصلحة العامة

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها باجماع الاعضاء الحاضرين

مقرر عدد 1524/276 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق الأسبوعي.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق
الأسبوعي.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك سيدي بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز
الغرباوي - خالد المودن - أحمد عوايج - مصطفى التسماني .

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
تعديل كناش التحملات المتعلقة بإيجار مرفق السوق الأسبوعي . وذلك بالموافقة

كاتب المجلس

رشيد صبار

الرئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الثالثة عشر

- الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

في بداية النقطة اعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد سعيد بوفنار رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات لتلاوة محضر اللجنة

محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات و في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي المقرر عقدها بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة بـ :

23. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدبير الموض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 2021/01. برسم الفترة 2021/2028.

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بايجار منتج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12. الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بايجار مرفق السوق الأسبوعي .

31. الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

15. تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري.

20 - مناقشة تدبير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .
- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- فاطمة شعوان : عضوة اللجنة
- العزيز الغريباوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

- خالد المودن : عضو مستشار
- سعيد قزدار : عضو مستشار
- رشيد صبار : كاتب المجلس
- حسن الحسناوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية
- أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون

في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم باغناء النقاش وتقديم الملاحظات في شأن النقط المقترحة.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لمناقشة النقطة الأولى المتعلقة بـ :

14. الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

في بداية المناقشة تلا السيد رئيس اللجنة التعديلات المقترحة بكناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها وحيث تمت مدارستها من طرف الأعضاء الحاضرين. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطه.

الملكمة المغربية

وزارة الداخلية

ولاية جهة طنجة-تطوان الحسيمة

عمالة إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير

قسم الشؤون المالية

مصلحة الحيايات المحلية

كناش الشروط والتحملات الخاص بالبيع عن طريق المزاد العلني

للمحجوزات والمتلاشيات والأثاث

والأدوات والمواد والآليات الجماعية المستغنى عنها

فبراير 2021

كناش الشروط والتحملات الخاص بالبيع عن طريق المزاد العلني للمحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات والمواد

والآليات الجماعية المستغنى عنها.

إن موضوع كناش الشروط والتحملات هذا ، يتعلق بتحديد شروط وكيفية بيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات والمواد والآليات الجماعية المستغنى عنها.

تتم عملية البيع بالمزايدة وبناء على ما يلي:

- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون 113.14 يتعلق بالجماعات .
- بناء على مرسوم رقم 2.17.451 صادر في 04 ربيع الأول 1431 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية أو مؤسسات التعاون بين الجماعات.

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1439 (27 دجنبر 2017) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومي
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 صادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.195 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 دجنبر 2020).
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 25 رجب 1337 (26 ابريل 1919) المتمم للتشريع المتعلق بالنقل البري.
- بناء على ظهير الشريف رقم 1.106.16 صادر في 13 شوال 1437 (18 يوليو 2016) القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010).
- بناء على القرار الجبائي رقم: 43 بتاريخ: 09 ماي 2019 كما تم تتميمه وتغييره.
- وبناء على مقرر المجلس الجماعي عدد 1525/277 المتخذ خلال دورته العادية لشهر فبراير بتاريخ 2021/02/05.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول: طريقة البيع.

تتم عملية البيع عن طريق المزاد العلني على شكل حصّة أو حصص متعددة حسب طبيعة المحجوزات أو المواد أو الأليات الجماعية المعروضة للبيع.

الفصل الثاني: لجنة المزايمة.

تشرف على عملية البيع عن طريق المزاد العلني، لجنة تتكون من:

بصوت تداولي :

- الأمر بالصرف أو من ينوب عنه رئيسا.

- ممثل السلطة المحلية.

- القابض الجماعي أو من ينوب عنه

- رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة أو من ينوب عنه.

- مدير المصالح أو من ينوب عنه.

- رئيس الصلحة المعنية بموضوع البيع أو من ينوب عنه.

- شسيغ المداخيل أو من ينوب عنه.

بصوت استشاري:

- كل شخص يمكنه أن يقدم بيانات وايضاحات في الموضوع.

الفصل الثالث: صلاحيات اللجنة.

للجنة بعد التداول في عملية البيع، الحق في قبول أو رفض العروض المقدمة من طرف المتزايدين بعد تقييمها، كما تقرر في إرجاء الحصاص أو الحصاص المتبقية التي لم يتم بيعها.

الفصل الرابع: شروط المشاركة.

يمكن أن يشارك في عملية البيع كل متنافس كان شخصا ذاتيا أو معنويا يوجد في وضعية جبائية قانونية، ولا يوجد في حالة نزاع مع الجماعة أو تصفية قضائية. وقد ضمانات يرى المحاسب المكلف بالتحصيل أنها كافية.

الفصل الخامس: الثمن الافتتاحي لانطلاق المزايمة.

يحدد الثمن الافتتاحي لانطلاق عملية البيع بالمزايمة من طرف لجنة مكونة لهذا الغرض أو بناء على محضر الخبرة المنجز من طرف جهة مختصة. لا يصبح هذا الثمن الافتتاحي نهائيا إلا بعد التأشير عليه من طرف رئيس المجلس الجماعي.

الفصل السادس: الضمانة المؤقتة.

تحدد الضمانة المؤقتة حسب الحصة أو الحصاص المعروضة للبيع على ألا يقل مبلغها عن الثمن الافتتاحي. وتودع لدى القايض الجماعي، ويمكن للمشارك أن يدلي بضمانة بنكية.

ترجع الضمانة المؤقتة للمشاركين الذين لم يرس عليهم المزاة العلني بعد انتهاء العملية، أما المتعهد الذي رست عليه المزايمة، فلا يمكن أن يسترجع الضمانة المشار إليها، إلا بعد إنهاء عملية التحصيل وسحب كامل المشتريات من المحجز الجماعي.

الفصل السابع: الاطلاع على الأشياء المعروضة للبيع.

يمكن لكل مرشح يرغب في المشاركة في عملية البيع أن يطلع ويعاين المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات والمواد والأليات الجماعية المستغنى عنها.

تسلم شهادة المعاينة في اليوم والساعة المحدد بالإعلان المعد لهذا الغرض.

الفصل الثامن: إشهار البيع بالمزاد العلني.

يعلن عن عملية المزايمة بجريدتين وطنيتين على الأقل توزعان على الصعيد الوطني إحداهما باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية، وبمختلف وسائل الإشهار الأخرى بما فيه البوابة الوطنية للصفقات العمومية وفق ما تنص عليه المادة 20 من الفقرة الثانية من قانون الصفقات. ويجب أن يتم الإعلان قبل التاريخ المحدد لاستلام العروض أي 21 يوما كاملة على الأقل. ويسري هذا الأجل ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ نشر الإعلان في ثاني جريدة صدرت واليوم الموالي لتاريخ النشر في البوابة الالكترونية

الفصل التاسع: سحب ملف المزاد العلني.

يتم سحب ملف المزاد العلني من مصلحة الجبايات أو طلبه عن طريق البريد الإلكتروني للجماعة. ويتكون من الوثائق التالية:

- نسخة من كناش الشروط والتحملات.
- نسخة من الإعلان.
- التصريح بالشرف
- نسخة من نظام الاستشارة

الفصل العاشر: تقديم ملف المشاركة في المزاد العلني.

يتعين على كل متنافس يرغب في المشاركة في عملية البيع بالمزاد العلني، أن يقدم ملفا متكونا من الوثائق التالية:

- نسخة من كناش الشروط والتحملات ، مؤشر على كل صفحة منه، وموقع على صفحته الأخيرة مع اضافة عبارة -قرأ وقبل بدون تحفظ -
- أصل وصل الضمان المؤقت أو شهادة بنكية.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية .
- نسخة من الإعلان
- شهادة جبايية مسلمة من طرف الإدارة المختصة في محل فرض الضريبة.
- تصريح بالشرف.
- النظام الأساسي للشركة بالنسبة للأشخاص المعنوية.
- نظام الاستشارة مؤشر على جميع صفحاته

الفصل الحادي عشر: إلغاء ملف المشاركة.

يعتبر لاغيا ولا عمل به كل ملف لا يحتوي على الوثائق المنصوص عليها في الفصل العاشر أعلاه.

الفصل الثاني عشر: أداء ثمن البيع.

يتعين على من رست عليه عملية البيع أداء الثمن فورا للقباض الجماعي نقدا أو بواسطة شيك مضمون الأداء مع إضافة نسبة 10 % من قيمة البيع والتي تمثل نسبة الجماعة من المبيعات العمومية. ولا يجوز لمن رست عليه المزايدة المطالبة بأي تخفيض أو الاستغناء عن العملية.

الفصل الثالث عشر: المسؤولية المدنية.

يتحمل من رست عليه عملية البيع كامل المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد يتسبب فيها والتي تلحق الأشخاص والمنشآت العمومية.

الفصل الرابع عشر: آجال سحب المبيعات.

يجب على من رست عليه عملية البيع أن يسحب المبيعات داخل اجل خمسة (05) أيام, ابتداء من اليوم الموالي لليوم الذي جرت فيه عملية البيع بالمزاد العلني. وبعد فوات هذا الأجل فإن المستفيد من عملية البيع يتحمل واجب المحجز الجماعي عن كل يوم اضافي وفق القرار الجبائي الجاري به العمل.

الفصل الخامس عشر: المنازعات.

في حالة نشوب نزاع بين الطرفين وإذا تعذر الوصول إلى حل حبي يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة التي تدخل الجماعة في دائرة نفوذها الترابي.

الفصل السادس عشر: التأشير على كناش الشروط.

لا يصبح كناش الشروط والتحملات هذا ساري المفعول إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطة المختصة.

.....: القصر الكبير في



التأشير

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد الله لباركي : ثمن في تدخله المبادرة المتعلقة بتعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات الأثاث والأدوات المستغنى عنها . الذي يأتي في اطار تعزيز الحكامة في مجال بيع المحجوزات والمتلاشيات والأدوات المستغنى عنها مشيرا الى ان دفتر التحملات يعتبر قيمة مضافة في هذا الاطار. خاصة وان لجنة الزيادة تضم كل الاطراف المعنية كمثل السلطة المحلية والقابض غيرهم مما يساهم في تقوية وتدعيم الشفافية.

خالد المودن: ثمن مبادرة ايجاد ايجاد دفتر التحملات مطالبا بتوضيحات بخصوص الفصل الخامس المتعلق بالثمن الافتتاحي لانطلاق الزيادة مقترحا ان يتم التأشير عليه من طرف لجنة الزيادة

رشيد صبار : نوه مجدد بأطر الجبايات مشيرا ان الامر يتعلق بتعديل مع التنويه بجرأة وشجاعة المجلس الجماعي الذي حرص على ترسيخ الحكامة والشفافية وإشراك عدد من الأطراف كالسلطة وغيرها في هذه العملية التي هي من اختصاصات الجماعة

السيد الرئيس : أوضح السيد الرئيس ان المجلس حريص على صيانة المال العام وتدعيم مداخل الجماعة بكل جرأة ومسؤولية دون الالتفات الى بعض الزيادات

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها باجماع الاعضاء الحاضرين

مقرر عدد 1525/277 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل كناش الحملات الخاص ببيع الحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل كناش الحملات الخاص ببيع الحجوزات
والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك سييدة بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز
الغريايي - خالد المودن - احمد عوايج - مصطفى التسماني .

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
الدراسة والمصادقة على تعديل كناش الحملات الخاص ببيع الحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى
عنها . وذلك بالموافقة.

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الرابعة عشر

14. الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام .

في بداية النقطة أوضح السيد الرئيس انه عقد اجتماع مع السيد وزير الوقاف والشؤون الاسلامية وتم تدارس وضعية القطعة الأرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام منوها بالتعاطي الايجابي لمعالي الوزير مع ملتزمات المجلس في هذا الشأن .

بعد ذلك اعطيت الكلمة للسيد نائب لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر لدراسة النقط المتعلقة ب

- 2- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020
- 7- الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لتقليها.
- 8- الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحى العروبة (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .
- 10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين .
- 11- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .
- 14- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام .
- 19- مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
- رشيد صبار : عضو اللجنة .
- خالد المودن: : عضو اللجنة .

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- يوسف التطواني :رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس،

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادراية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

14- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام .
في بداية تدارس النقطة أعطيت الكلمة للسيد رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية الذي قدم توضيحات بخصوص النقطة مشيراً الى ان الأمر يتعلق بأرض في ملكية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية توجد بحى السلام ذات الرسم العقاري عدد 14782/36 مساحتها تسعة هكتارات .
أعضاء اللجنة أكدوا على اهمية النقطة والسعي لاحداث مقبرة قريبة من بعض الاحياء بالمدينة لتخفيف الضغط عن المقبرة الحالية مع الدعوة الى التسريع بتهيئة الشطر الثاني من مقبرة الرحمة. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

عبد الله لباركي : ثمن عالياً مبادرة المجلس بالتفكير لايجاد مقبرة جديدة خاصة وان مقبرة الرحمة حالياً بدأت في الاكتضاض مطالباً بالاسراع بتهيئة الشطر الثاني من مقبرة الرحمة وكذا التسريع في مسطرة إحداث المقبرة بحى السلام

عبد السلام البياتي : طالب بتقريب بعض المرافق الجماعية للسكان. مطالباً من رئاسة المجلس اشراك مكتب المجلس في اختيار البقع الأرضية المخصصة لاحداث مقبرة بحى السلام مع التأكيد انه يثمن المبادرة المتخذة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

خالد المودن : ثمن احداث مقبرة جديدة بحى السلام . مشيراً الى ملاحظة المستشار عبد المجيد امين تم التداول فيها داخل اللجنة والتي تشير الى ان هناك ميلان البقعة الارضية المقترحة مطالباً باحداث مدرجات فيها حتى تكون صالحة.

محمد الزمري : ثمن مبادرة إحداث مقبرة بحى السلام مطالباً بضرورة احداث مقبرة بحى الشرفاء اولاد احميد سابقاً .

السعيد القزدار : ثمن مقترح إحداث مقبرة بحى الشرفاء . كما طالب بالتسريع في تهيئة الشطر الثاني من مقبرة الرحمة مثنياً إحداث مقبرة بحى السلام مع التنسيق مع وزارة الأوقاف من اجل الاستفادة من البقعة الأرضية كهيئة.

السيد الرئيس : أكد انه يبحث بكل جدية مسألة توسيع مقبرة الرحمة . وبخصوص وضعية الأرض فهي جيدة ومناسبة على كافة المستويات . علما ان المجلس سوف يقوم باعداد دراسة متكاملة للمشروع ، وتهيئة مناسبة ، حتى تكون مقبرة بكل المواصفات المطلوبة و تحضى بموافقة السلطات المعنية وفق الشروط الجاري بها العمل في مثل هذه المرافق .

وبخصوص رفع ملتزم للوزارة سبق ووان تم القيام به ورفضت لان اختصاص تهيئة المقابر أصبح من اختصاص الجماعات بحكم القانون . كما تقرر وبعد التواصل مع الوزارة مجددا ، السعي للحصول على البقعة الارضية والبحث عن موارد مالية من ميزانية الجماعة او من طرف محسنين لدعم هذا المشروع الاجتماعي لفائدة المصلحة العامة .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة بالإجماع .

رشيد صبار : طالب من خلال نقطة نظام بتقديم النقطة العشرين من جدول اعمال الدورة ، نظرا لان مدير المحطة الطرقية لديه انشغالاته وينبغي اتاحة الفرصة له كي يقدم عرضه على انظار المجلس .

بعد ذلك واستجابة لنقطة النظام اعلاه . طالب السيد الرئيس باعمال مقتضيات المادة 26 من القانون الداخلي بتقديم النقطة العشرين من جدول الأعمال المتعلقة بمناقشة مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير فتمت المصادقة على المقترح بالإجماع .

مقرر عدد 1526/278 بتاريخ : 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
ويعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى
السلام.

ويعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المباركى سعيدة بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوقنار - العزيز
الغرباوي - خالد المودن - احمد عوايج - مصطفى التسماني .

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتعنين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على نزع
ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحى السلام. وذلك بالموافقة

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة العشرين

20 - مناقشة تدير مرفق المحطة الطرفية للمسافرين بالقصر الكبير.

في بداية النقطة اوضح السيد الرئيس انه بناء على تداعيات الجائحة الوبائية وكذا التدابير الحكومية المتخذة في هذه الاطار تقرر إخلاء المحطات الطرفية من كافة المتعاونين غير الرسميين الذين يشتغلون هناك مما نتج عنه تداعيات اجتماعية مست هذه الفئة من المتعاونين خاصة وانهم يتحملون مسؤولية عيالتهم أسرهم مما ينبغي ايجاد حلول ناجعة لهم . مشيراً كذلك الى ان مرفق المحطة الطرفية يعاني من عدة اشكالات متعددة ويسعى المجلس الى إحداث محطة جديدة بالتنسيق مع كافة الشركاء تكون في المستوى ووتجاوز ما تعانيه المحطة الحالية مؤكداً على أهمية بلورة حلول استعجالية للمتعاونين المتضررين

بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد سعيد بوفنار رئيس لجنة المرافق والخدمات لتلاوة محضر اللجنة

محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات و في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي المقرر عقدها بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية عشر والنصف زوالاً بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب :

24. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التدير المفوض للنفايات المنزلية والمشبهة لها رقم

2021/01. برسم الفترة 2021/2028.

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتوج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12 - إحداث مركب للتكوين المهني .

13 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

14 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

16 - تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 04/02/2016 المتعلق برفع ملتصق لتوسيع المدار الحضري.

21 - مناقشة تدير مرفق المحطة الطرفية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .
- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- فاطمة شعوان : عضوة اللجنة
- العزيز الغرابوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

- خالد المودن : عضو مستشار
- سعيد فزدار : عضو مستشار
- رشيد صبار : كاتب المجلس
- حسن الحسناوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية
- أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون

في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلبيتهم الدعوة داعيا إياهم بإغناء النقاش وتقديم الملاحظات في شأن النقاط المقترحة. بعد ذلك انتقلت اللجنة لمناقشة النقطة الأولى المتعلقة بـ:

21 - مناقشة تدير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

في تقديمه لهذه النقطة أوضح السيد رئيس اللجنة بأن هذه النقطة تم اقتراحها من طرف الإخوان في المعارضة و أعطى الكلمة للسيد خالد المودن : الذي أكد على أن هناك مشكل اجتماعي محض يتعلق بالأشخاص الذين كانوا يزاولون خدماتهم بالمحطة الطرقية و تم توقيفهم بطريقة عشوائية لم تأخذ بعين الاعتبار وضعهم الاجتماعي و التزاماتهم إزاء أسرهم . و أوضح على ان عدد الأسر المتضررة من هذا التوقيف التعسفي بلغ 35 أسرة التي هي الآن على حافة الفقر و لا تتوفر على مورد مالي . بعد ذلك طالب المجلس بإيجاد حلول استعجالية لهؤلاء الموقوفين عن العمل إما بإيجاد فرص عمل لهم بديلة أو بإدماجهم حين يتم إحداث محطة جديدة.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد عبد الله بوزيد حيث حمل مسؤولية الأسر المتضررة لوزارة الداخلية و ذلك على غرار ما حصل بمدينة طنجة و العرائش و مدن أخرى حين تم افتتاح محطات طرقية جديدة للمسافرين في حين وجدوا اغلبية العمال المزاولين خدماتهم سابقا بالمحطة القديمة لسنوات طويلة أنفسهم بدون عمل و بالتالي بدون مورد مالي . و أردف قائلا على أن مداخيل المحطة الطرقية حاليا عرفت ارتفاعا في ظل توقيف العمال موضوع هذه النقطة حيث كانوا يستفيدون من بعض المداخيل لأنفسهم و بصفة فردية حيث التدير العشوائي الذي كان سائدا. رشيد صبار : أضاف من جهته على أن وجود إشكال بين وزارة الداخلية و وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك هو الذي أبرز هذه الإشكالات و الإكراهات على السطح حيث ساهمت في توقيف عدد من الوسطاء .

و في الأخير أوصت اللجنة بإرجاع المحطة الطرقية إلى الحالة التي كانت عليها سابقا قبل جائحة كوفيد 19 مع إيجاد حلول لهؤلاء الأسر المتضررة بعد خلق محطة طرقية جديدة..

انتهى محضر اللجنة

بعد ذلك قام السيد رئيس المجلس بإعطاء الكلمة للسيد مدير المحطة الطرقية لتقديم عرض بخصوص النقطة المدرجة

مدير المحطة : تقدم بالشكر للمجلس الجماعي على توجيه الدعوة لتدارس وضعية المحطة الطرقية التي تعاني من عدة اشكالات مقدا لمحطة عن مسارات الرؤية الجديدة لتدير المحطة الطرقية و الدعوة الى ترسيخ المرفق العمل التشاركي وفق دفتر التحملات و تحسين جودة الخدمات . كما تم استعراض الجانب التنظيمي للمحطة و ما تعانیه من النقص في اللوجستيك محدودية الموارد البشرية و بخصوص جانب الخدمات : اوضح حرص الادارة الحالية على تحسين جودة الخدمات في ظل الجائحة تقرر اعمال التدابير الحكومية و القانونية الجاري بها العمل في هذا الاطار و السعي لجودة الخدمات و منع السماسرة الذين يعملون بشكل غير قانوني بالمحطة و الباعة الجائلين الذين كانوا يطرحون العديد من المشاكل داخل المحطة مستعرضا بعض مشاكل هذه الاخيرة من قبيل تنامي أساليب الوساطة غير مشروعة و التذاكر غير قانونية و الضجيج التجمع بباب المحطة الرئيسية و عدم دخول الحافلات الى المحطة و تراجع المداخيل و عدم توفر المحطة على مفتش النقل الرسمي و تواجد الوسطاء يزيد من حدة الصراعات خاصة مع عدم توفر المحطة على رجل أمن منتظم على غرار باقي المحطات . داعيا الى تظافر جهود الجميع لإيجاد حلول مستدامة لمرفق المحطة الطرقية في افق احداث محطة جديدة من اجل الارتقاء بالخدمات المقدمة و المساهمة في تنمية محلية مندمجة.

حسن الحساوي : أشار أنه هناك إجماع بخصوص النقطة المتعلقة بتدبير المحطة الطرقية للمسافرين أن المحطة من حيث الموقع تعاني من عدة إكراهات تتمثل في عدم توفر الشروط اللازمة للعمل كمثيلاتنا من المحطات بربوع المملكة . وعبر عن موقفه أنه يجب أن تعطى الأولوية لوضعية العمال المستغلين بالمحطة المطلق عليهم باسم السماسرة أو المساعدين و أن ينظر إليهم بعين الرحمة لقيامهم بمساعدة المسافرين و بصفتهم حاملي الأمتعة وكان من المفروض التحدث عن دور المسؤولين عن المحطة لإلزام الحافلات للدخول إلى محطة القصر الكبير واسترسل أنه يجب أن يكون مفتش قار بالمحطة يلزم أصحاب الحافلات للدخول إلى محطة القصر الكبير حسب القانون المنظم لهذه العملية مشيرا أن المسؤولين عن المحطة يجب عليهم إيجاد حلولاً لوضعية العمال المستغلين بالمحطة وطالب من المجلس الجماعي رد الاعتبار للعمال المستغلين بالمحطة الطرقية عند إحداث محطة جديدة للمسافرين .

مصطفى التسماني : أوضح أن المحطة تشوبها عدة إكراهات لا من حيث الموقع ولا من حيث المستوى ولا من حيث المداخل مسجلا تدني في المداخل ولا يرجع الأمر إلى هؤلاء العمال داعيا المجلس الجماعي ذلك باعتباره يسهر على تدبير الشأن المحلي إيجاد الحلول لهؤلاء العمال مع المطالبة بتنظيم العمال دون تشريدهم .

خالد المودن التمس من المجلس الجماعي بمناقشة تدبير المحطة من زاوية اجتماعية فقط مستحضرا العرض الذي قدمه السيد مدير المحطة الطرقية بشأن تدبير المحطة مشيرا أن جزء مهم من النسيج الاقتصادي في جل المدن الغربية قطاع غير مهكل وحسب المعلومات الإحصائية للبنك المغربي فإن ثلاثين في المائة من النسيج الاقتصادي غير مهكل مؤكدا أنه في ظل الجائحة يجب إيجاد حلول لهذه الشريحة من السكان مراعاة لظروفهم الاجتماعية ولا ينبغي تحت مبرر عدم الهيكلة المس بحقوق فئة عريضة من المجتمع تعاني الهشاشة .

عبد الله امباركي : أوضح بخصوص النقطة المتعلقة بتدبير المحطة الطرقية حول تأزم وضعية العمال القدماء المستغلين بالمحطة . واسترسل أنه من الأجدر الاهتمام بهؤلاء العمال الأمناء وطالب بعقد لقاء مع الشركاء في إطار العمل التشاركي لرد الاعتبار لهؤلاء العمال كما أشار إليه بعض الإخوان لأن وضعية العمال جد مزريّة وعبر عن موقفه أنه يجب إيجاد حلول لهم والاستجابة لمطالبهم .

سعيدة بوعشة : وجهت الشكر للجميع وطالبت بان تعطى للعمال المستغلين بالمحطة الأولوية لأنهم يعيشون وضعية مزريّة مطالبة من السادة الأعضاء القيام بمبادرة إنسانية بخصيص جزء من تعويضات أعضاء المجلس لهؤلاء العمال تضامنا مع ظروفهم الاجتماعية والتسريع بإحداث المحطة و تفويت جزء من الدكاكين والمحلات التجارية لفائدة هؤلاء العمال المستغلين في المحطة وبلورة حلول عاجلة على ارض الواقع بدل الانتظارية

رشيد صبار : أوضح ان مشكل المحطة مشكل وطني رغم حملته ملف الاجتماعية وان الحكومة في شخص وزير التشغيل ومفتشيه النقل يتحملون المسؤولية وباقى . مستحضرا أهمية تنظيم قطاع النقل ومراعاة المصلحة العامة وعدم التعاطي بطريقة سياسية مع هذا الملف الاجتماعي

خالد المودن : ثمن موقف أعضاء الأغلبية المدافعة عن هذه الشريحة مشيرا إلى ان محطة العاصمة الرباط ما زالت تحافظ على وضعيتها القديمة وتحتضن العاملين داخلها . علما أن المشكل مطروح منذ سبعة أشهر . ولا ينبغي استغلال جائحة كورونا لتصفية حسابات معينة على حساب هؤلاء العمال مطالبا بادماج هؤلاء في حلول استعجالية سواء في الحراسة او حملات التعقيم

عبد السلام البياتي : طالب بإدماج هؤلاء في مشاريع اجتماعية كتوفير محلات تجارية وبلورة رؤية متكاملة لهذا الملف

زينب السيمو : طالبت بمقترحات استعجالية واخرى استراتيجية مؤكدة على ضرورة التدخل لانقاذ هؤلاء العمال واسرهم التي تعاني في صمت منذ مدة طويلة وتحتاج للدواء والمصاريف اليومية ولا ينبغي المزايدة في الملف اعتبارا لوضعيته الإنسانية وعلى المجلس اغلبية ومعارضة المساهمة في توفير الحلول العاجلة .

عبد الله المباركي : طالب بحلول انية وارجاع هؤلاء إلى المحطة

سعيد القزدار : اعلن تضامنه مع هؤلاء العمال مشيرا الى انه كان من الأجدى لقطاع النقل بلورة حلول لفائدة هذه الفئة العاملة بالمحطات منذ عقود طويلة لتسوية وضعيتهم في اطار الضمان الاجتماعي . منبها الى عدم المزايدة الاعلامية والحزبية بهذا الملف الاجتماعي

يونس ثقور : طالب بتوفير حلول عبر المؤسسات وليس عن طريق تقديم مساعدات شخصية . مطالبنا بالحفاظ على وضعيتهم السابقة الى حين إحداث المحطة الجديدة . متسائلا عن دور ممثلي المجلس في المجلس الاداري ودورهم في الدفاع عن العمال

فاطمة شعوان : طالبت بدورها بايجاد حلول انية وعدم التخلي عن هؤلاء العمال وصيانة كرامتهم وحقوقهم المشروعة

رشيد صبار : اوضح ان الجائحة لها وقع ايجابي لانها عرت عن مجموعة من مظاهر الخلل في المنظومة الصحية والاجتماعية على المستوى الوطني محملا المسؤولية للحكومة في التعاطي الجاد والمسؤول مع قضايا المواطنين مشيرا الى ان بعض الدكاكين السياسية من خارج مكونات المجلس حاولت الركوب على الوضعية الانسانية لهؤلاء العمال والمزايدة بهذا الملف ضد المجلس الجماعي . مقترحا على السيد الرئيس بتوفير عمل لفائدة هؤلاء في المقاولات التي تشتغل في بعض مشاريع الجماعة مع رفع ملتمس للسيد الوالي بتقديم مقترحات من طرف سيادته لمعالجة الملف والاستفادة من تجربة مدينته طنجة .

السيد الرئيس : اوضح ان من حق الاحزاب السياسية متابعة الملفات المحلية وتقديم مقترحاتها في هذا المجال . لكن مع التوضيح انه لا ينبغي المزايدة في الملف والادعاء بكون المجلس الجماعي فقط هو الذي يبيده كافة الحلول . ثانيا هذا الملف وطني تتدخل فيه وزارة النقل والتشغيل والشركة العامة الوطنية للنقل وكذا وزارة الداخلية التي بلغت قرار الحكومة الى القطاعات المعنية . علما ان المجلس يتابع وضعية العمال وممثلي المجلس دافعوا عنهم وطالبوا بعدم خروجهم من المحطة لكن المجلس لا يمتلك الأغلبية داخل الشركة المسيرة للمحطة . علما ان وضعية كورونا مست بشكل كبير بهؤلاء الفئة الهشة . مع الحرص على التنسيق مع السلطات الحكومية المعنية والشركاء لإيجاد الحلول المناسبة مقدما شكره لجميع مكونات المجلس على غيرتهم على وضعية العمال .

بعد ذلك اكد السيد الرئيس كتوصية بخصوص النقطة بان المجلس سوف يرفع ملتمس للقطاعات الحكومية لاعادة المحطة الطرقية إلى ما كانت عليه قبل الجائحة وايجاد حلول لفائدة عمال المحطة الطرفية ومرعاة ظروفهم الاجتماعية .

مقرر عدد 1527/279 بتاريخ : 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بمناقشة تدير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
ويعد دراسة النقطة المتعلقة بمناقشة تدير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

ويعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 17

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك سي سعيدة بوعشة - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز الغريايوي - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المنتعنين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مناقشة تدير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير . مع رفع ملتصق من طرف المجلس الجماعي للقطاعات الحكومية لاعادة المحطة الطرقية إلى ما كانت عليه قبل الجائحة وإيجاد حلول لفائدة عمال المحطة الطرقية ومراعاة ظروفهم الاجتماعية . وذلك بالموافقة .

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة الخامسة عشر

15- تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتص لتوسيع المدار الحضري.

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد سعيد بوفنار رئيس لجنة المرافق والخدمات لتلاوة محضر اللجنة

محضر لجنة المرافق العمومية والخدمات

بدعوة من رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات و في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي المقرر عقدها بتاريخ 4 و 5 فبراير 2021 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقط المتعلقة ب :

01 الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية التديير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها رقم 2021/01. برسم الفترة 2028/2021

9 - الدراسة والمصادقة على دفتر التحملات الخاص بإيجار منتج مركز الاستقبال بالقصر الكبير.

12 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات المتعلق بإيجار مرفق السوق الأسبوعي .

13 - الدراسة والمصادقة على تعديل كناش التحملات الخاص ببيع المحجوزات والمتلاشيات والأثاث والأدوات المستغنى عنها .

15 - تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتص لتوسيع المدار الحضري.

20 - مناقشة تديير مرفق المحطة الطرقية للمسافرين بالقصر الكبير.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- سعيد بوفنار : رئيس اللجنة .
- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- فاطمة شعوان : عضوة اللجنة
- العزيز الغرباوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

وبصفة استشارية السادة :

- خالد المودن : عضو مستشار
- سعيد قزدار : عضو مستشار
- رشيد صبار : كاتب المجلس
- حسن الحساوي : نائب الرئيس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- أحمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الإدارية
- أحمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- محمد السعيد الزيني : رئيس مكتب الشراكة والتعاون

في بداية الاجتماع تقدم السيد سعيد بوفنار رئيس اللجنة بالشكر لكل الحاضرين على تلييتهم الدعوة داعيا إياهم باغناء النقاش و تقديم الملاحظات في شأن النقط المقترحة. بعد ذلك انتقلت اللجنة لمناقشة النقطة الأولى المتعلقة ب :

15 - تحيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتص لتوسيع المدار الحضري.

في بداية مناقشة هذه النقطة أعطى السيد رئيس اللجنة الكلمة لرئيس مصلحة الأشغال والمحافظ على البيئة السيد محمد امين عريان الذي قدم شروحات بخصوص توسيع المدار الحضري للمدينة والذي قامت به الجماعة بتنسيق مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي باللوكوس حيث تم إخراج بعض الأراضي من المدار السقوي إلى المدار الحضري حيث تم رفع مساحة المدار الحضري من 23 كيلومتر المربع إلى 57 كيلومتر المربع وفي الأخير تمت المصادقة على النقطة.

- انتهى محضر اللجنة -

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات ولما لم يتدخل احد طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة على النقطة بالإجماع.

مقرر عدد 1528/280 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع
ملتمس لتوسيع المدار الحضري .

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق
برفع ملتمس لتوسيع المدار الحضري .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك سيدي بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز
الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتعنين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
تعيين مقرر عدد 1264/16 بتاريخ 2016/02/04 المتعلق برفع ملتمس لتوسيع المدار الحضري . وذلك بالموافقة

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة السادسة عشر

16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

في بداية النقطة المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير. أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد رشيد الصبار كاتب المجلس الذي قدم توضيحا أشار فيه ان المجلس توصل ب عريضة مقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بتطالب من خلالها بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير. منوها بهذه المبادرة التي تهدف الى التذكير بتطبيق مقتضيات القانونية المتعلقة باحترام الولوجيات في رخص البناء والتعمير المسلمة من طرف الجماعة

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش-وزان والجماعة القروية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

4- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

5- تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

6- الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيهية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنزه الترفيهي بطريق تطفت إقليم العرائش.

16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

18 - توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد القزدار
حسن الحسناوي
عضو اللجنة
عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة

الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة ، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجذوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد المجذوب رئيس اللجنة

حسن سيكوك عضو اللجنة

سعيد القزدار عضو اللجنة

كما حضرها بصفة استشارية السادة :
رشيد صبار كاتب المجلس

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

أحمد العثماني رئيس قسم الشؤون الإدارية

عبد الجليل الزيغم رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

محمد السعيد الزيني رئيس مكتب الشراكة والتعاون

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.
بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:
16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقات في مساطر منح رخص البناء والتعمير.
في بداية مناقشة النقطة ثمن أعضاء اللجنة فحوى هذه العريضة واعتبروه معطى انساني يجب الاستجابة له بحيث ان تزويد البيئات السكنية والإدارية بالولوجيات أصبح أمرا ضروريا من أجل إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في النسيج المجتمعي وتسهيل عملية تنقلهم.
وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة..
انتهى محضر اللجنة -

بعد ذلك افتتح السيد الرئيس باب المداخلات

خالد المودن : ثمن العريضة مشيرا الى ان المجلس لا يسن قوانين جديدة فقط التذكير بالقوانين الجاري بها العمل والمتعلقة بدمج بعد الاعاقات في رخص البناء التعمير المسلمة من مصلحة التعمير التابعة بالجماعة بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة على النقطة بالإجماع .

عريضة مودعة لدى مجلس جماعة القصر الكبير جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم

تاريخ تقديم العريضة : الخميس 31 دجنبر 2020

موضوع العريضة : دمج بعد الإعاقات في مساطر منح رخص البناء والتعمير

الأسباب الداعية لتقديم العريضة والأهداف المتوخاة منها :

يأتي تقديم هذه العريضة لعدة أسباب ، ولها عدة أهداف نذكر أسفله أهمهما :

الأسباب الداعية لتقديم العريضة :

- ضعف أعمال المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالولوجيات بمدينة القصر الكبير .
- استمرار الترخيص ومنح رخص البناء لتهيئ الفضاءات العامة وإقامة بنايات ومنشآت مختلفة , دون فرض أعمال الولوجيات ومراقبة مدى احترام ذلك .
- حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة وكل الأشخاص محدودي الحركة من الولوج للفضاءات والمنشآت المفتوحة للعموم . والتنقل باستقلالية وحرية وكرامة بفضاءات مدينتهم .

الأهداف المتوخاة من العريضة :

- تمكين مجلس جماعة القصر الكبير من المساهمة بفعالية في أعمال المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالولوجيات .
- التفكير في وضع آلية داخلية (داخل المجلس وإدارته) , تسهر على ضمان احترام الولوجيات خلال دراسة ملفات طلب الرخص المتعلقة بالتعمير .

مقرر عدد 1529/281 بتاريخ : 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات
في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال
ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها : 16

عدد الأعضاء الموافقين : 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك - سعيدة بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - زينب السيمو - السعيد بوفنار - العزيز
الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في
مساطر منح رخص البناء والتعمير

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة السابعة عشر

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

في بداية النقطة اوضح السيد الرئيس بان الامر يتعلق بطلبات لجمعيات المجتمع المدني تطالب بتحويل بعض مقرات المؤسسات غير المستغلة الى مراكز اجتماعية وتربوية لتقديم خدمات للسكان في ضل الخصاص الذي تعاني منه المدينة على مستوى الوعاء العقاري مرحبا بهذا المطلب الهام الذي سوف يساهم في التنمية الجالية المستدامة.

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، و في إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

4- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالشعب الاصطناعي بالقصر الكبير

5- تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

6- الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنزه الترفيحي بطريق تطفت إقليم العرائش.

16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

18- توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد الفزدار
حسن الحسناوي
عضو اللجنة
عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد الجدوب رئيس اللجنة

حسن صيكوك عضو اللجنة

سعيد الفزدار عضو اللجنة

كما حضرها بصفة استشارية السادة :
رشيد صبار كاتب المجلس

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

أحمد العثماني رئيس قسم الشؤون الإدارية

عبد الجليل الزيغم رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

محمد السعيد الزيني رئيس مكتب الشراكة والتعاون

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية.

ثم من أعضاء اللجنة المطالب التي تقدمت بها هيئات المجتمع المدني من خلال العريضة المقدمة للمجلس والتي تطالب فيها تحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية. وفي الأخير أوصت اللجنة بالصادقة على هذه النقطة. انتهى محضر اللجنة.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

خالد المودن: رحب بالفكرة مطالبا بتحويل مقر المستشفى القديم الى مركز طبي خاص لمعالجة الإدمان نظرا للحاجة الملحة للمدينة لهذا المرفق الصحي الهام وأهميته على المستوى الصحي والاجتماعي.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة بالإجماع

دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية.

عريضة مودعة لدى رئيس مجلس جماعة القصر الكبير من لدن الجمعيات (14) التالية:

جمعية الحياة الخضراء للتربية البيئية والتنمية الاجتماعية	جمعية الأمومة للمرأة والطفولة
جمعية منتدى الشمال للثقافة والتنمية	جمعية التواصل للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية
جمعية الشباب للتنشيط والتنمية	جمعية العهد للمرأة والتضامن الاجتماعي
جمعية الإبداع للتنمية المستدامة	جمعية المعسكر القديم للثقافة والبيئة والتنمية

جمعية جسور للتضامن والتنمية	جمعية الكشفية الحسنية المغربية فرع القصر الكبير
جمعية اتحاد بساط الخير	جمعية الصفاء للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية
جمعية المرأة المبدعة للتنمية والتكوين	جمعية فضاء الأندلس

- تاريخ تقديم العريضة : 30 دجنبر 2020
 - موضوع العريضة: تحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي - مقر المستشفى القديم - مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية
- *الأسباب الداعية إلى تقديم العريضة والأهداف المتوخاة منها :
- بناء على مقتضيات الفصل 139 من دستور المملكة التي تتيح لجمعيات المجتمع المدني تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجالس المنتخبة بإدراج نقط تدخل في اختصاصاتها ضمن جدول أعمال دوراتها.
- بناء على مقتضيات الباب السادس من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات المتعلقة بشروط تقديم العرائض من قبل المواطنين والمواطنات والجمعيات.
- بناء على المرسوم رقم 2.16.403 بتحديد شكل العريضة المودعة لدى رئيس مجلس الجماعة والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها.
- ومساهمة في النهوض بالأدوار الدستورية التشاركية والتنموية لفعاليات المجتمع المدني، باعتبارها شريكا أساسيا إلى جانب الهيئات المنتخبة والسلطات الترابية في مسيرة بناء الوطن.
- وإيماننا بأهمية التصور الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي يجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأس المال البشري أولوية الأولويات، باعتبارها منطلق الإصلاح، وقاعدة لبناء المستقبل.
- ونظرا للخصائص الذي تعاني منه الجماعة على مستوى المراكز الاجتماعية المتخصصة التي من شأنها تقديم خدمات الحماية الاجتماعية للفئات الهشة. من قبيل الأشخاص في وضعية الشارع، والنساء في وضعية صعبة أو ضحايا العنف. والمتشردين. والتي تكون بمثابة آلية لليقظة بخصوص ظواهر الهشاشة والإقصاء الاجتماعي.
- فإن هيئات المجتمع المدني الواردة أسمائهم أعلاه، تقترح من خلال هذه العريضة على المجلس الجماعي حيابة بعض المقرات غير المستغلة (المقر السابق للسجن المحلي، مقر المستشفى القديم، مقر مجمع الصناعة التقليدية) والتي تم إفراغها ومجرها مؤخرا بعد تشييد مؤسسات عصرية بديلة لها، وتحويلها في إطار تشاركي إلى مراكز اجتماعية تربوية من أجل المساهمة في معالجة النقص الحاصل على مستوى مشاريع مراكز الحماية الاجتماعية بجماعة القصر الكبير./.

مقرر عدد 1530/282 بتاريخ: 05/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 17

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله المبارك سيدي بوعشة - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - السيد بوقنار - العزيز الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات الغير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) إلى مراكز اجتماعية وتربوية ، وذلك بالموافقة

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي
محمد السيمو

النقطة الثامنة عشر

18 . توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

في مستهل النقطة وإعمالاً للمادة 28 من القانون التنظيمي طرح السيد الرئيس مبدأ دراسة النقطة من عدمها على المجلس فصودق بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على دراسة النقطة خلال الجلسة.
الموافقون 11: وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري -
الرافضون 03: وهم السادة : - خالد المودن - يونس شقور - احمد اعوايج

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعاً لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساءً بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة بـ:

3. الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش - وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

4. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهيئة ملاعب بالشعب الاصطناعي بالقصر الكبير

5. تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكاتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير.

6. الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488/240 بتاريخ 12/03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضرية عين اعبيد والمنتره الترفيحي بطريق تطلت إقليم العرائش .

16. دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير.

17. دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستقلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية .

18 . توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد القزدار
حسن الحسناوي

عضو اللجنة
عضو اللجنة

ونظراً لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقاً للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة

الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة ، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد الجدوب رئيس اللجنة
حسن سيكوك عضو اللجنة
سعيد القزدار عضو اللجنة

كما حضرها بصفة استشارية السادة :
رشيد صبار كاتب المجلس

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

أحمد العثماني رئيس قسم الشؤون الإدارية
عبد الجليل الزيغم رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية
محمد السعيد الزيني رئيس مكتب الشراكة والتعاون

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ: 18 - توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات نظرا لعدم توصل اللجنة بقائمة الجمعيات المستفيدة من دعم المجلس، فقد تقرر إحالة النقطة على أنظار المجلس حسب المادة 28 من القانون التنظيمي للجماعات.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات:

خالد المودن : أوضح أن المجلس الجماعي سبق له ان صادق على دفتر التحملات الخاص بالمنح المخصصة للجمعيات مطالبا بتفعيل ذلك كما تسائل مجدد لماذا تقدم هذه الوثائق في اخر لحظة وفي غياب الوثائق المرفقة حتى يتسنى للمجلس الاطلاع على كافة المعطيات بكل شفافية مؤكدا انه من الناحية المبدئية مع دعم الفرق الرياضية.

حسن الحسنواوي : أوضح أن المجلس الجماعي قد بدل مجهودا جبارا من أجل إنصاف كل الفروق الرياضية من الاستفادة من المنح وذلك بالسهر على هذه العملية ، و مؤكدا أنه بخصوص السنة الحالية سيتم الاستفادة من المنح لفائدة الفروق المنضوية تحت لواء الجامعة و العصابة التي تقوم بالأنشطة واستثناء الفروق الرياضية على المستوى المحلي التي ليست لها أنشطة مزيلا أن توزيع المبالغ سيكون بطريقة معقلنة بين الجمعيات الرياضية وفي إطار التساوي وعدم التمييز بين الفرق التي تخوض نفس البطولة وفي نفس القسم إحقاقا لمبدأ المساواة

رشيد صبار : أكد بدوره أنه في إطار الحرص على المال العام أن المجلس الجماعي كان حريصا على إنصاف كل الفروق الرياضية كما أشار إليه السيد الحسنواوي بخصوص توزيع المنح مشيرا أن الأغلبية المسيرة كانت تقوم بالسهر من أجل تنزيل تطبيقات مقتضيات القانونية بخصوص الجمعيات الرياضية ، أما في هذه السنة الحالية في ظل جائحة كورونا خصصت المنح لفائدة الفرق المشاركة في البطولة الرسمية التي تمتلك رخص التنقل وغيره من الاجراءات الجاري بها العمل في ضل التدابير الاحترازية .. و مؤكدا على الفصل

المتعلق بالميزانية قد تم الزيادة فيه بمبلغ قيمته عشرون مليوناً ولكن السلطات المعنية ارتأت أن يتم تخفيض في المبلغ ومشيروا أن المبلغ قد تم تقسيمه بالتساوي بين الفروق الرياضية فيما يخص توزيع المنح.

تدخل السيد الرئيس : أوضح السيد الرئيس انه في إطار دعم القطاع الرياضي تمت الزيادة في مبلغ الدعم السنوي المنصمة بمبلغ عشرين مليون سنتيم وهذه السنة تم التخفيض من الفصل المتعلق بالمحروقات لصالح الجمعيات الرياضية لكن ظروف الجائحة الوبائية حالت دون المصادقة على ذلك في إطار ترشيد النفقات.

بعد ذلك تم طرح النقطة على التصويت فتمت المصادقة بالاجماع

رقم تبيي	إعانات الجمعيات والفرق الرياضية	المنحة المقترحة برسم سنة 2021	ملاحظات
1	النادي الرياضي القصري لكرة القدم	400 000,00	
2	نادي لكوس القصر الكبير لكرة القدم داخل القاعة	180 000,00	
3	جمعية النادي الرياضي القصري لكرة اليد	50 000,00	
4	نادي الشباب الرياضي القصري لكرة اليد	50 000,00	
5	جمعية المجد القصري لكرة اليد	50 000,00	
6	نادي السلام القصري لكرة القدم	40 000,00	
7	جمعية نادي الرجاء الرياضي القصري لكرة القدم	40 000,00	
8	نادي الأندلس لكرة القدم	25 000,00	
9	نادي شباب أولاد احمايد لكرة القدم	25 000,00	
10	نادي الشمال الرياضي القصري	25 000,00	
11	جمعية نادي النصر لكرة القدم داخل القاعة	25 000,00	
12	جمعية نادي أبناء المدينة لكرة القدم داخل القاعة بالقصر الكبير	25 000,00	
13	جمعية الأولمبيك الرياضي القصري لكرة القدم	25 000,00	
14	جمعية نادي الشباب القصري لكرة القدم داخل القاعة	20 000,00	
15	النادي الرياضي القصري لألعاب القوى	20 000,00	
16	نادي لكوس القصر الكبير لكرة السلة	20 000,00	
17	جمعية نادي النجم القصري لكرة القدم داخل القاعة	10 000,00	
18	جمعية الوحدة لألعاب القوى بالقصر الكبير	10 000,00	

رئيس المجلس الجماعي

مقرر عدد 1531/283 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 12

عدد الأصوات المعبر عنها : 12

عدد الأعضاء الموافقين : 12

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواوي - عبد السلام البياتي - سعيدة بوعشة - رشيد صبار - فاطمة
شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الزهري - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع
المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات وذلك بالموافقة.

رقم تبني	إعانات الجمعيات والفرق الرياضية	المنحة المقترحة برسم سنة 2021	ملاحظات
1	النادي الرياضي القصري لكرة القدم	400 000,00	
2	نادي لكوس القصر الكبير لكرة القدم داخل القاعة	180 000,00	
3	جمعية النادي الرياضي القصري لكرة اليد	50 000,00	
4	نادي الشباب الرياضي القصري لكرة اليد	50 000,00	
5	جمعية المجد القصري لكرة اليد	50 000,00	

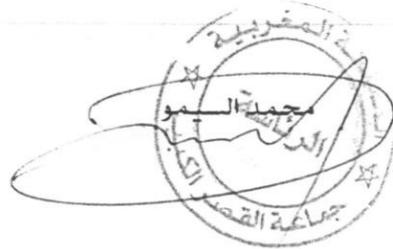
40 000,00	نادي السلام القصري لكرة القدم	6
40 000,00	جمعية نادي الرجاء الرياضي القصري لكرة القدم	7
25 000,00	نادي الأندلس لكرة القدم	8
25 000,00	نادي شباب أولاد احمايد لكرة القدم	9
25 000,00	نادي الشمال الرياضي القصري	10
25 000,00	جمعية نادي النصر لكرة القدم داخل القاعة	11
25 000,00	جمعية نادي ابناء المدينة لكرة القدم داخل القاعة بالقصر الكبير	12
25 000,00	جمعية الأولمبيك الرياضي القصري لكرة القدم	13
20 000,00	جمعية نادي الشباب القصري لكرة القدم داخل القاعة	14
20 000,00	النادي الرياضي القصري لألعاب القوى	15
20 000,00	نادي لكوس القصر الكبير لكرة السلة	16
10 000,00	جمعية نادي النجم القصري لكرة القدم داخل القاعة	17
10 000,00	جمعية الوحدة لألعاب القوى بالقصر الكبير	18

كاتب المجلس

رشيد صبار



رئيس المجلس الجماعي



النقطة التاسعة عشر

19 - مراجعة بعض فصول القرار الجائي .

في بداية النقطة أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة للسيد محمد الدامون نائب لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة محضر اللجنة

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر لدراسة النقط المتعلقة ب

2 - برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتقويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لتغليها.

8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروية (باريو) من أجل تقويتها لتاطنيتها .

10 - الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين .

11 - اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .

14 - الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .

19 - مراجعة بعض فصول القرار الجائي .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

• محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .

• رشيد صبار : عضو اللجنة .

• خالد المودن : عضو اللجنة .

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس .

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر

الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادراية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

19 -مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .

في بداية تدارس النقطة أعطيت الكلمة للسيد رئيس مصلحة الجبايات المحلية الذي قدم توضيحات بخصوص النقطة المدرجة والتي تهم أساسا مناقشة تعديل الرسم المتعلق بالأراضي الحضرية غير المبنية. أعضاء اللجنة ابرزوا انه في ضل الظرفية الراهنة وما تطرحه من تحديات حقيقية تمس بمدخيل الجماعة علاوة على الظرفية الاقتصادية والاجتماعية عامة، يصعب تعديل هذا الرسم الجبائي . خاصة وأن المبالغ المفروضة حاليا مناسبة. مع التنبيه بكون كل تخفيض في قيمة الرسم سوف ستكون له تداعيات كبرى على مدخيل الجماعة وتوازن الميزانية مع الدعوة الى الحرص على استقرار القرار الجبائي ومراعاة المصلحة العامة.

وفي الأخير أوصت اللجنة بالإجماع على عدم الموافقة على تعديل القرار الجبائي

انتهى محضر اللجنة

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

ولاية جهة طنجة تطوان الحسمية

عمالة إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير

قسم الشؤون المالية

مصلحة الجبايات المحلية

قرار جبائي تعديلي عدد _____ بتاريخ _____

يعدل بموجبه القرار الجبائي رقم 43 بتاريخ 09 ماي 2019 الذي تحدد بموجبه نسب وأسعار الضرائب و الرسوم والحقوق والأتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة القصر الكبير كما وقع تعديله وتتميمه بالقرار رقم 96 بتاريخ 12 أكتوبر 2020.

رئيس مجلس جماعة القصر الكبير

- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 85.15.1 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، ولا سيما المادة 94 منه.

- وعلى القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات المحلية ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020).
 - وعلى القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات و الأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 (27 دجنبر 2007) ،
 - وعلى الرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات ،
 - وبناء على القرار الجبائي المستمر رقم 43 بتاريخ 09 ماي 2019 الذي يحدد مبلغ الضرائب والرسوم والحقوق و الواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة القصر الكبير كما وقع تغييره وتتميمه.
 - وبناء على مقرر المجلس الجماعي عدد (284 / 1531) المتخذ بناء على مداوات المجلس الجماعي المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2021 المنعقدة بتاريخ 05/02/2021.
- يقرر ما يلي:

المادة الأولى:

يعدل القرار الجبائي المحدد لنسب وأسعار الضرائب والرسوم والحقوق والإتاوات والوجيبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة القصر الكبير كما يلي:

الفصل الثالث: الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية:

تحدد أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية في حدود الأسعار الدنيا والقصى

المحددة بالقانون كما يلي:

- أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية حسب المناطق:

المناطق	الأسعار الحالية	الأسعار المقترحة
منطقة العمارات (من 0.4 إلى 2.0 درهم)	06 دراهم للمتر المربع دراهم للمتر المربع
منطقة الفيالات (من 0.2 إلى 1.2 درهم)	0.5 دراهم للمتر المربع دراهم للمتر المربع
منطقة السكن الفردي (من 0.2 إلى 1.2 درهم)	0.4 دراهم للمتر المربع دراهم للمتر المربع
المناطق الأخرى (من 0.2 إلى 1.2 درهم)	04 دراهم للمتر المربع دراهم للمتر المربع

المادة الثانية: تلغى ابتداء من دخول هذا القرار حيز التنفيذ جميع مقتضيات المخالفة الواردة في القرار الجبائي رقم 43 بتاريخ 09 ماي 2019 والقرار الجبائي رقم 96 بتاريخ 12 أكتوبر 2020.

المادة الثالثة: يعهد بتنفيذ محتوى هذا القرار إلى الخازن الجماعي والمصالح الجماعية كل في إطار اختصاصاته. ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف عامل عمالت إقليم العرائش.

القصر الكبير بتاريخ

.....

أشر عليه
العرائش في.....
عامل عمالة إقليم العرائش

اطلع عليه من أجل العمل به
ابتداء من



بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المدخلات فلما لم يتدخل احد.

طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت مع الأخذ بتوصية اللجنة التي نصت على عدم الموافقة على تعديل القرار الجبائي. فتمت المصادقة على عدم مراجعة بعض فصول القرار الجبائي وذلك بالإجماع

مقرر عدد 284/1539 بتاريخ: 05/فبراير - 2021
النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مراجعة بعض فصول القرار الجبائي.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مراجعة بعض فصول القرار الجبائي:

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 15

عدد الأصوات المعبر عنها : 15

عدد الأعضاء الموافقين : 15

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي عبد الله المباركى - سعيدة بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - العزيز الغرباوي -
خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي باجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على
مراجعة بعض فصول القرار الجبائي وذلك بالرفض على تعديل بعض فصول القرار الجبائي.

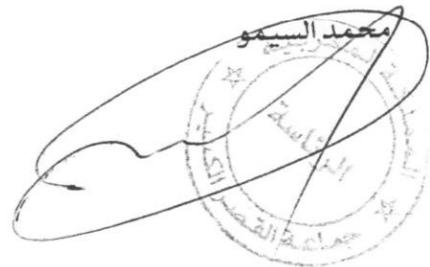
كاتب المجلس

رشيد صبار



رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة الثالثة

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضريّة للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

في بداية النقطة أوضح السيد الرئيس أن الأمر يتعلق باتفاقية شراكة وتعاون تجمع جماعة القصر الكبير بين الوكالة الحضريّة للعرائش -وزان تلتزم الجماعة بموجبها بالمساهمة في تمويل الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير . علما ان هذه الاتفاقية تندرج ضمن اهتمامات المجلس الجماعي بالنهوض بالمدينة العتيقة والعناية بكل الدراسات المتعلقة بخصوصها

محضر اجتماع لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس لجنة التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر فبراير 2021. عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة. لدراسة نقط جدول الأعمال المتعلقة ب:

3- الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضريّة للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير .

4- الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة وجماعة القصر الكبير ووكالة تنمية أقاليم الشمال تتعلق بإحداث وتهئية ملاعب بالعشب الاصطناعي بالقصر الكبير

5- تحيين المقرر الجماعي عدد 1504/256 بتاريخ 05 غشت 2020 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بإقليم العرائش بخصوص المساهمة في أداء واجبات التجهيز بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء لفائدة ساكنة حي بلاد الريسوني بمدينة القصر الكبير .

6- الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر عدد 1488 /240 بتاريخ 12 /03/2020 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة المتعلقة بإحداث وتنفيذ برنامج التهيئة الترفيحية للغابة الشبه الحضريّة عين اعبيد والمنتزه الترفيحي بطريق تطفنت إقليم العرائش .

16- دراسة العريضة المقدمة من طرف جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم المتعلقة بدمج بعد الإعاقة في مساطر منح رخص البناء والتعمير .

17- دراسة العريضة المقدمة من طرف مجموعة من جمعيات المجتمع المدني المتعلقة بتحويل مقرات بعض المؤسسات غير المستغلة (مقر السجن المحلي مقر المستشفى القديم مقر مجمع الصناعة التقليدية) الى مراكز اجتماعية وتربوية .

18- توزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات وقد حضر هذا الاجتماع السادة:

سعيد القرذار
حسن الحسنواوي
عضو اللجنة
عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 يناير 2021 على الساعة الثانية مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة:

محمد المجدوب
رئيس اللجنة

عضو اللجنة

حسن سيكوك

عضو اللجنة

سعيد القزدار

كما حضرها بصفة استشارية السادة :

كاتب المجلس

رشيد صبار

و من الموظفين الجماعيين السادة:

رئيس قسم الشؤون الإدارية

أحمد العثماني

رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية

عبد الجليل الزيغم

رئيس مكتب الشراكة والتعاون

محمد السعيد الزيني

وقد افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة، كما قدم الإطار العام للنقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقط الثالثة المدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بـ:

3 - الدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش -وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير.

في البداية تمت تلاوة فصول الاتفاقية ومناقشتها حيث تم التأكيد على أهمية ضبط الصور الجوية ووضع التصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة ذلك ما سوف يساهم في تطوير أسلوب التعامل مع إحداثيات المدينة العتيقة وتعيين وثائق التعمير المتعلقة بها. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على هذه النقط.

المملكة المغربية



وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
الوكالة الحضرية للعرائش - وزان

وزارة الداخلية
ولاية طنجة - تطوان - الحسيمة
عمالة إقليم وزان
جماعة القصر الكبير

اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل
إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير
(إقليم العرائش)

المجلس الأول: الإطار العام للاتجاهية

تندرج عملية تعميم وثائق التعمير بالنفوذ الترابي للوكالة الحضرية للعرش – وزان ضمن أولوياتها في برنامج عملها السنوي، ومن أجل تحقيق أهدافها يستلزم اعتماد مبدأ الشراكة الذي يهدف إلى تكثيف الجهود وتطوير أسلوب التعامل بين كافة الفاعلين من أجل تحيين وثائق التعمير التي ستنتهي حجيتها القانونية وفق مقتضيات المادة 28 من القانون 12-90 المتعلق بالتعمير.

وتجسيدا لتوجيهات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الرامية إلى بلوغ تغطية جميع المدن ومراكز الجماعات الترابية بوثائق التعمير التي من شأنها تحقيق الجودة العمرانية عبر الارتقاء بالتدبير الحضري وتنظيم الأنسجة العمرانية، واعتبارا للإرادة المشتركة وكذا التأسيس لشراكة ناجحة مع مختلف الفرقاء والمتدخلين، تم الاتفاق على إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية، لكونها تعتبر الركيزة الأساسية لإنجاز وتحيين وثائق التعمير بصفة عامة، وذلك بهدف بلوغ تدبير حضري بالجماعة يستند على مقاربة ترابية جديدة تنبني على انخراط الفاعلين المحليين وفق تخطيط استراتيجي تشاركي لضبط ظاهرة البناء العشوائي وتأطير عملية الترخيص بالبناء والتجزيء بها وتحريك عجلة الاستثمار.

وتتفق الأطراف المتعاقدة على تكثيف جهودها وتعبئة كل الإمكانيات المتاحة من أجل إنجاز وتمويل هذه العملية.

بناء على ما يلي:

- ✦ الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- ✦ الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛
- ✦ الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛
- ✦ الظهير الشريف رقم 1.16-124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء؛
- ✦ الظهير الشريف رقم 1.93.51 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية؛
- ✦ الظهير الشريف رقم 1.81.254 الصادر في 11 رجب 1402 (06 مايو 1982) بتنفيذ القانون 7-81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت كما تم تعديله؛
- ✦ المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25-90 السالف الذكر؛
- ✦ المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 27 ربيع الثاني 1414 (14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون 90-12 المذكور أعلاه
- ✦ المرسوم رقم 2.93.67 الصادر في 4 ربيع الآخر 1414 (21 سبتمبر 1993) لتطبيق الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.51 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المتعلق بإحداث الوكالات الحضرية؛
- ✦ المرسوم رقم 2.382.82 الصادر في 02 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 81-7 المذكور أعلاه

٤ مرسوم رقم 2.18.577 الصادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.

٥ المرسوم رقم 2.13.426 الصادر في 08 شعبان 1434 (17 يونيو 2013) يتعلق بالوكالات الحضرية لتزودانت وبرشيد والعرائش والصخيرات تمارة.

- و بناء على مداوالات المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير في دورته العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 05 فبراير 2021 مقرر عدد (1533/285).
تم الاجماع على إبرام اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بخصوص إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة القصر الكبير المذكورة أعلاه وذلك بين الأطراف المبينة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: أطراف الاتفاقية.

اعتبارا لاندماج هذه الاتفاقية وانسجامها مع توجهات مجموع الأطراف المتدخلين في تدبير قطاع التعمير، وبعد تبادل وجهات النظر تبين أنه من الأنجح وضع إطار للشراكة بين الأطراف التالية:

- 1- عمالة إقليم العرائش ممثلة من طرف السيد عامل إقليم العرائش؛
- 2- جماعة القصر الكبير ممثلة في شخص رئيسها؛
- 3- الوكالة الحضرية للعرائش - وزان ممثلة بالسيد مدير الوكالة الحضرية للعرائش - وزان.

الفصل الرابع: موضوع الاتفاقية.

إن موضوع هذه الاتفاقية هو تحديد شروط وإجراءات إشراف وتتبع الوكالة الحضرية للعرائش- وزان على عملية اعداد الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير على مساحة تقدر ب 100 هكتار.

الفصل الخامس: برنامج الدراسة

سيتم العمل على إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير وفق المتنضيات المشار إليها في فصول الاتفاقية.

الفصل السادس: تمويل الدراسة

يتم تمويل البرنامج الإجمالي لإنجاز الدراسة بالاعتماد على مساهمة الجماعة.
تتكلف جماعة القصر الكبير بتسديد مبلغ جزافي قدره 25000 درهم (خمسة وعشرون ألف درهم) لإنجاز الدراسة.

ويجب أن تودع جماعة القصر الكبير ضمن ميزانية الوكالة الحضرية للعرائش- وزان الاعتمادات وفق الطريقة المنصوص عليها في المادة الموالية لتنفيذ التزاماتها المحددة بواسطة الاتفاقية.

الفصل السابع: إجراءات تسديد تكلفة الدراسة

يجب أن تتم عملية تسديد تكلفة الدراسة من طرف الجماعة وذلك بعد التأشير على الاتفاقية في دفعة واحدة وتودع هذه الدفعة في الحساب البنكي المفتوح باسم الوكالة الحضرية للعرائش- وزان لدى الخزينة الإقليمية للعرائش تحت رقم:

310 735 104 612 470 121 950 163

الفصل الثامن: مدة الإنجاز حسب الأسطر

تحدد مدة الدراسات موضوع الاتفاقية في مدة 06 أشهر، ويتم الشروع في الدراسات ابتداء من تاريخ إسناد الأمر بالخدمة لمكتب الدراسات المختص بالصفقة، حيث ستعمل الوكالة الحضرية للعرائش- وزان في الإعلان عن الصفقات بعد توصلها بتكلفتها مع ضرورة احترام الجدول الزمني الذي ستعتمده لجنة التنسيق والتتبع.

وسيتم إنجاز الدراسة موضوع الاتفاقية عبر إسناد صفقات عمومية إلى مكتب دراسات مختص.

يمكن مراجعة مراحل ومدة الدراسات إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وفي حالة حدوث تأخر غير مبرر في تنفيذ الالتزامات، أو اختلالات غير مبررة يمكن للوكالة الحضرية أن تقوم بفسخ الاتفاقية وإخبار جميع الأطراف.

الفصل التاسع: التزامات الأطراف المتعاقدة

من أجل إنجاز هذه الدراسات أعلاه، يتعهد كل طرف من لجنة التتبع بإنجاز المهام التالية:

1. عمالة إقليم العرائش:

- تلتزم عمالة إقليم العرائش بمواكبة وتتبع الدراسة ميدانيا والسهر على التنسيق بين مختلف المتدخلين وتلدليل الصعوبات ضمانا لتنفيذ البرنامج في الأجال التعاقدية المحددة له.

2. مهام والتزامات الجماعة.

تتعهد جماعة القصر الكبير في هذه العملية بما يلي:

- تمويل وتتبع دراسة الصور الجوية والتصاميم الاستردادية.

3. مهام والتزامات الوكالة الحضرية للعرائش - وزان

- تتكلف الوكالة الحضرية للعرائش - وزان بمواكبة وتتبع دراسة إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير، وذلك عبر إسنادها إلى مكتب دراسات مختص؛

الفصل العاشر: مهام اللجنة المحلية للتنسيق والتتبع/لجنة التهادنة المحلية.

تتكون لجنة التتبع لتنفيذ وتقييم مختلف مراحل الدراسة من:

- السيد عامل الإقليم رئيساً أو ما ينوب عنه؛

- السيد مدير الوكالة الحضرية للعرائش- وزان أو ما ينوب عنه،

- السيد رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه،

ويمكن للرئيس أن يلحق بهذه اللجنة أعضاء إضافيين كلما اقتضت الضرورة ذلك؛

تتمثل مهمة هذه اللجنة في ضمان حسن سير تنفيذ مختلف مراحل الدراسة وتقييمها، وفقاً لأهداف

المسطرة لها؛ وتعد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة لذلك وتتولى سكرتارية هذه اللجنة الوكالة الحضرية

للعرائش- وزان وتضطلع هذه السكرتارية بالمهام التالية:

- كتابة لجنة التتبع ومختلف الاجتماعات؛

- الدعوة لعقد اجتماعات مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك وصياغة تقارير حول حصيلة تقدم

الدراسة وإرسالها إلى الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية؛

- تنسيق وخلق الروابط مع البرامج والدراسات الأخرى التي يتم إنجازها؛

الفصل الحادي عشر: ملكية الدراسات والبحوث.

إن الوثائق المعدة تنفيذا لهذه الاتفاقية ستصبح ملكاً للوكالة الحضرية، وكذا العمالة والجماعة المعنية

على حد سواء، حيث ستعمل الوكالة الحضرية للعرائش- وزان على تمكينهم بجميع الوثائق المتعلقة بالدراسة

بمجرد المصادقة عليها من طرف السيد عامل إقليم العرائش والسيد رئيس المجلس الجماعي والسيد مدير

الوكالة الحضرية للعرائش- وزان.

الفصل الثاني عشر: تسوية النزاعات.

في حالة قيام نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، يتم حله بصورة ودية بين الأطراف،

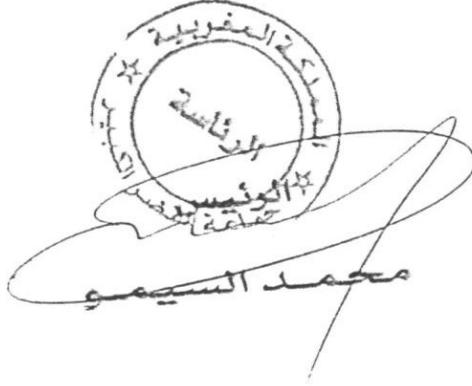
وإذا لم يتم حل النزاع عن الطريق الاتفاق بالتراضي، يعرض على السيد عامل الإقليم للتحكيم.

وحرر بالعرائش في.....

اتفاقيه إطار للشراكة والتعاون من أجل
إنجاز الصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير
(إقليم العرائش)

جماعة القصر الكبير

الوكالة الحضرية للعرائش- وزان



تأشيرة السيد عامل إقليم العرائش

بعد ذلك افتح السيد الرئيس باب المداخلات ولما لم يتدخل احد طرح النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها
بالإجماع

مقرر عدد 1533 /285 بتاريخ : 05/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش - وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير .

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
ويعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش - وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير .

ويعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 15

عدد الأصوات المعبر عنها : 15

عدد الأعضاء الموافقين : 15

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - عبد السلام البياتي عبد الله المباركى - سعيدة بوعشمة - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - العزيز الغرباوي - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين الوكالة الحضرية للعرائش - وزان والجماعة الترابية القصر الكبير حول الدراسة المتعلقة بالصور الجوية والتصاميم الاستردادية للمدينة العتيقة للقصر الكبير . وذلك بالموافقة .

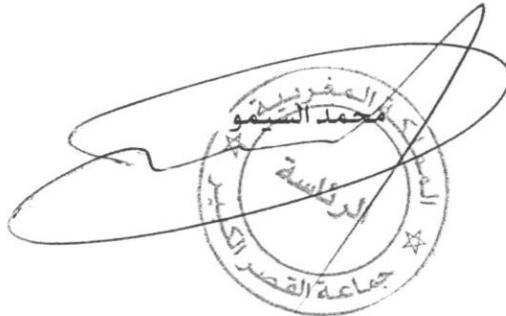
كاتب المجلس

رئيس المجلس الجماعي

رشيد صبار



محمد السيمو



10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين.

في بداية النقطة أوضح السيد الرئيس ان المجلس حريص على احداث محطة طرقية جديدة والبحث عن الوعاء العقاري المناسب والتنسيق مع الشركاء في هذا الاطار وفي مقدمتهم السلطات الاقليمية. مشيرا الى انه تقرر في وقت سابق على عهد العامل السابق اختيار بقعة ارضية بطريق العرائش. لكن بعد ذلك ومع المستجدات الاخيرة وتهيئة طريق العرائش مؤخرا تم التوجه لاحداث المحطة بطريق العرائش مع التوصية بان تكون بعيدة عن الكلية وفي هذا الاطار تم اختيار بقعتين ارضيتين الأولى مساحتها ههكتارين في ملك بنكيران قبل مركز المحطة الكهربائية المتواجد بطريق العرائش والثانية بعهدة في ملك اجعون ثلاثة ونصف هكتارات

محضر اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة العادية لشهر فبراير للمجلس الجماعي المقرر عقدها يومي 04 و05 فبراير 2021 .

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 20 يناير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر لدراسة النقط المتعلقة ب

2- برمجة فائض ميزانية الجماعة لسنة 2020

7 - الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقويم المتعلق بتفويت الدور البلدية الواقعة وراء السجن المدني لتخليها.

8 - الدراسة والمصادقة على محضر التقويم المتعلق باقتناء أرض الدولة الواقعة بحي العروية (باريو) من أجل تفويتها لقاطنيها .

10- الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طرقية من طرف شركة المحطة الطرقية للمسافرين .

11- اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث مرافق إدارية .

14- الدراسة والمصادقة على نزع ملكية قطعة أرضية من أجل إحداث مقبرة بحي السلام .

19 - مراجعة بعض فصول القرار الجبائي .

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
 - رشيد صبار : عضو اللجنة .
 - خالد المودن : عضو اللجنة .
- ومن الموظفين الجماعيين السادة :

• يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس.

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 21 فبراير 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة وحضره كل من السادة :

محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة

رشيد صبار : عضو اللجنة

خالد المودن : عضو اللجنة

عبد المجيد أمين : عضو اللجنة

وحضره من الاعضاء بصفة استشارية :

سعيد القزدار : عضو مستشار

و من الموظفين الجماعيين السادة

- المختار لشهب : رئيس مصلحة المتلكات والشؤون القانونية
- احمد العوني : رئيس مصلحة الجبايات المحلية
- احمد العثماني : رئيس قسم الشؤون الادارية
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة ، كما قدم الإطار العام لجمل النقاط المدرجة بجدول الأعمال. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

10. الدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين .

في بداية تدارس النقطة أعطيت الكلمة للسيد رئيس مصلحة المتلكات والشؤون القانونية الذي قدم توضيحات بخصوص النقطة مشيراً الى ان الأمر يتعلق بالقطعة الأرضية ذات الرسم العقاري 2616/36 في ملكية الخواص وتبلغ مساحتها هكتارين. أعضاء اللجنة ثمنوا المقترح في إطار تخفيف الضغط على المدينة والسعي لإخراج عدد من المرافق الجماعية الى أماكن مناسبة مع التوصية بضرورة التسريع بتوفير خدمات النقل العصري بما يسهل انتقال المواطنين الى هذه المرافق بكل يسر وبأقل تكلفة مالية ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

خالد المودن: تسائل كيف يمكن للمجلس ان يختار قطعتين أرضيتين لإحداث المحطة الطريقية بدل واحدة مطالباً بالمزيد من التوضيح في هذا الإطار .

عبد السلام البياتي : طالب بتقديم معطيات تقنية دقيقة بخصوص القطع الأرضية المقترحة حتى تستجيب للشروط المطلوبة لإحداث مرفق جماعي في حجم المحطة الطريقية .

السيد الرئيس : اوضح ان الهدف من اختيار قطعتين أرضيتين هو ان تكون هناك فرصة لاختيار القطعة المناسبة والتنسيق مع الشركاء في هذا الاطار وضمان المصلحة الفضلى للسكان .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت مع تعديل صيغة النقطة لتصبح على الشكل التالي :

الدراسة والمصادقة على اقتناء احدى القطعتين الأرضية بطريق العرائش ذاتا الرسميين العقاريين 2616/36 و 24939/36 لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين

كما تم الإشارة انه تقرر تأجيل الأسئلة الكتابية المدرجة في جدول اعمال الدورة الحالية الى الدورة المقبلة العادية لشهر ماي 2021.

بعد ذلك وقبل رفع الجلسة، تلا السيد رشيد صبار كاتب المجلس برقية الولاء و الإخلاص مرفوعة إلى السدة العالمة بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وقد اختتمت الدورة أعمالها يوم الجمعة 05 فبراير 2021 على الساعة الواحدة بعد الزوال .

مقرر عدد 1534/286 بتاريخ: 05/فبراير - 2021

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء احدى القطعتين الارضيتين بطريق العرائش ذاتا الرسمين القارين 2616/36 و 24939/36 لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ
2021/02/05

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة
طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني ،

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 14

عدد الأصوات المعبر عنها : 14

عدد الأعضاء الموافقين : 11

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحساوي - عبد السلام البياتي عبد الله المباركى - سعيدة بوعشة - رشيد
صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - العزيز الغريباوي -

عدد الأعضاء الراضين : 3 وهم السادة : خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج.

عدد الأعضاء المتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء قطعة
أرضية بطريق العرائش لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين مع تعديل صيغة النقطة
لتصبح على الشكل التالي : الدراسة والمصادقة على اقتناء احدى القطعتين الارضيتين بطريق العرائش ذاتا
الرسمين القارين: 2616/36 و 24939/36 لإحداث محطة طريقية من طرف شركة المحطة الطريقية للمسافرين

كاتب المجلس
رشيد صبار

رئيس المجلس
محمد السيمو



رقم: ع

برقية مرفوعة إلى السيد مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي بالرباط

بمناسبة اختتام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير أشغال الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 04 و 05 فبراير 2021 ، يتشرف رئيس المجلس الجماعي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة سكان المدينة بأن يرفع إلى السادة العالمة بالله مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله آيات الولاء والإخلاص والتشبت المكين بأهداب العرش العلوي الجيد.

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاء ذخرا وملاذا لهذه البلاد وأتر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن ويصنوه السعيد مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام على المقام العالي بالله.

التصير الكبير في : 08 جويلية 2021

خادم الأعتاب الشريفة
إمضاء: محمد السيمو
الرئيس
16 فتنبر 2021
طريق التصل
Copie Conforme
الجماعة القصر الكبير
CONSEIL COMMUNAL KSAR EL KEBIR